وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامـــعة القادسيـــة

كليـــــة الإدارة والاقتصـــــاد

قســـم المحاسبـــة

أثر تأخير نشر التقارير المالية على القيمة السوقية لأسهم الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية / دراسة تطبيقية

رسـالة مقدمـة إلـى

مجـلس كـلية الإدارة والاقتصـاد في جامعة القادسيـة

وهـي جزء من متطلبـات نيل درجة المـاجستير علـوم في المحاسبـة

من الطـالـب

حـسـام محـمـد وفـقـان

بإشـراف

الأستاذ الدكـتور

مجـيد عبـد الحسـين هـاتف

1442هـ 2021

بسم الله الرحمن الرحيم

۞ يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتُوا العلم درجات ۞

صدق الله العلي العظيم

(المجادلة : ١١)

الاهداء

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار ... إلى الذي رباني وعلمني حسن القيم والدي الحبيب ... فخراً وإجلالاً

إلى التي غرست فيَ حب العلم منذ نعومة أضفاري ... وأنارت دربي بدعائها والدتي الحبيبة ... جنةً وحناناً

إلى من أشد بهم أزري ... وأشركهم في أمري أخوتي ... مودةً واعتزازاً

إلى القلب الطيب والداعم الحقيقي ... التي تتمنى لي كل نجاح أختي العزيزة ... حباً وحناناً

إلى رفيقة دربي والتي سارت معي نحو الحلم ... خطوةً بخطوة زوجتي الغالية

... محبةً وعرفاناً

إلى الاستاذ الدكتور مجيد عبد الحسين الذي ذلل لي المصاعب ... وهون عليَ المتاعب

... تقديراً واحتراماً

إلى أساتذتي الأجلاء ... أصدقائي الأوفياء ... زملائي الأعزاء

أهدي لكم جميعاً ثمرة جهدي ... جزاكم الله عني كل خيراً

شكر وامتنان

يسجد الباحث لله عز وجل ، شكراً وحمداً ، على ما أنعم عليه من عظيم رحمته ، بإتمام هذا البحث ، يا ربي لك الحمد ، كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك ومجدك ، فالحمد لله على تمام نعمه وكمال فضله ، لذلك يطيب لي أن أقدم الشكر الجزيل والاحترام والامتنان الى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور مجيد عبد الحسين هاتف ، الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة ، ولما قدمه لي من دعم وتشجيع ، وتوجيهات قيمة وسديدة كان لها الأثر الأكبر في اتمام هذا العمل ، والذي لم يتأخر في تقديم النصح والتوجيه والارشاد ، ولم يبخل بجهد أو علم إلا أفاض به عليَ ، فله مني وافر الشكر والامتنان ، وأرجو من الله أن يجعله في ميزان حسناته ، وأقدم شكري وامتناني لرئيس وأعضاء لجنة المناقشة على تفضل سيادتهم بالاشتراك في لجنة المناقشة ، وإثرائها بالملاحظات والتوجيهات القيمة التي ستسهم في اعطاء البحث القيمة والمكانة بين البحوث السابقة ، نفع الله بعلمهم رواد العلم والمعرفة ومتعهم بالصحة والعافية .

ويسعدني تقديم الشكر والامتنان الى عمادة كلية الادارة والاقتصاد – جامعة القادسية ورئاسة قسم المحاسبة ، إذ لمست فيهم التشجيع والدعم المعنوي طيلة مدة الدراسة .

وإقراراً بالفضل لمن منحوني من فيض علمهم ، وأعطوا فأحسنوا العطاء وأعانوا وكانوا نعم المعين ، وبسطوا أيدي كرمهم ولم يبخلوا بفكرهم كافة أساتذتي التدريسيين في مرحلة البكالوريوس والماجستير ، وكل الأساتذة الأفاضل الذين أسهموا ولو بكلمة في إغناء هذا البحث ، إليهم أقدم خالص الشكر والامتنان والعرفان ، ولايفوتني تقديم الشكر والامتنان الى إدارة سوق العراق للأوراق المالية والقائمين عليه وأخص بالذكر المدير التنفيذي للسوق الاستاذ طه أحمد عبدالسلام ومدير العلاقات العامة الست جيمي أفهم توما لما أبدوه من تعاون كبير ساهم في اتمام هذا البحث .

ويطيب لي أن أقدم الشكر الجزيل والعرفان والاجلال الى والدتي الحنون والى الداعم الحقيقي والسند المتين نور عيني والدي العزيز الأستاذ محمد وفقان الجبوري الذي لم يدخر عليَ دعاءً أو جهداً أو دعماً أو تشجيعاً طيلة مدة الدراسة ، وكذلك أقدم الشكر والامتنان لزوجتي الحبيبة وعائلتي الغالية ، وكل من ساعدني ووقف جانبي من الأهل والأصدقاء ، فجزا الله الجميع عني كل خير ، وأسأل الله أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتنا جميعاً ، فإن أصبنا فمن الله ، وإن أخطأنا فمن أنفسنا ، والله ولي التوفيق .

الباحث

المستخلص Abstract

يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها التعرف على أثر التقارير المالية المنشورة على القيمة السوقية لأسهم الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وتوضيح العوامل التي يمكن أن تؤدي الى تأخير الى نشر التقارير المالية للشركات المساهمة العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وبيان آثار التأخير في نشر التقارير المالية على مستوى الشركة من خلال معرفة مدى التزام الشركات المساهمة العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بمتطلبات الافصاح ونشر تقاريرها المالية وفق التعليمات رقم (8) لسنة (2015) وتأثير التأخير في نشر التقارير المالية على القيمة السوقية لأسهم هذه الشركات .

وتمثل مجتمع البحث بالشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية واختيرت عينة البحث المكونة من (33) شركة لأكبر قطاعين في السوق المالي والاكثر تداولاً وهما قطاعي المصارف والصناعة خلال المدة من 2018_2020 ، حيث تم الوصول الى متوسط القيم السوقية لأسهم تلك الشركات ومعرفة أثر تأخير نشر التقارير المالية على القيمة السوقية لأسهمها .

وأظهرت الدراسة مجموعة من الاستنتاجات من أهمها : يحتاج مستخدمو التقارير المالية الى معلومات ملائمة وفي الوقت المناسب لغرض القيام بتنبؤاتهم واتخاذ القرارات ، إذ من الضروري أن تكون هذه المعلومات حديثة بطبيعتها ، حيث يمثل التوقيت المناسب قيداً هاماً على نشر التقارير المالية وقبل أن تفقد المعلومات قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرارات ، فمن البديهي انه اذا لم تتوفر المعلومات عند الحاجة اليها فلن يكون لها تأثير على اتخاذ القرارات لأن عملية اتخاذها تكون دائماً محددة بفترة زمنية معينة ، ويختلف التوقيت المناسب مع اختلاف طبيعة القرار فبعض القرارات تستلزم سرعة أكثر من غيرها في توفير المعلومات الملائمة .

وأوصت الدراسة بمجوعة من التوصيات من أهمها أهمية التزام الشركات المساهمة بتعليمات الافصاح و كذلك التأكيد على الشركات التي تأخرت في نشر تقاريرها المالية السنوية للالتزام بالوقت المحدد لنشر التقارير المالية المنصوص عليها في القوانين واللوائح ، وذلك من خلال أخذ التدابير اللازمة بحق تلك الشركات التي تخالف الانظمة والتعليمات التي تتعلق بالإفصاح وزيادة الغرامة على الشركات غير الملتزمة بتوقيت نشر التقارير المالية وتخفيض المدة النظامية لنشر التقارير المالية السنوية والتي حددتها هيئة الاوراق المالية من (150) يوم الى مدة أقل من ذلك .

ثبت المحتويات Content

الموضوع	الصفحة
الاهداء	أ
شكر وامتنان	ب
المستخلص باللغة العربية	ت
ثبت المحتويات	ث
ثبت الجداول	ج
ثبت الاشكال	ح
ثبت الملاحق	خ
ثبت المختصرات	د
مخطط الدراسة	ذ
المقدمة	2 – 1
الفصل الأول : منهجية البحث ودراسات سابقة واسهام البحث الحالي	**17 – 3**
المبحث الأول : منهجية البحث	7 – 3
المبحث الثاني : دراسات سابقة واسهام البحث الحالي	17 – 7
الفصل الثاني : التقارير المالية والقيمة السوقية للأسهم (اطار نظري)	**87 – 18**
المبحث الأول : التقارير المالية (المرتكزات المعرفية)	47 – 18
المبحث الثاني : قياس القيمة السوقية للأسهم	66 – 48
المبحث الثالث : علاقة توقيت نشر التقارير المالية بالقيمة السوقية للأسهم	87 – 67
الفصل الثالث : تحليل نتائج الدراسة التطبيقية	**126 – 88**
المبحث الأول : نبذة تعريفية عن سوق العراق للأوراق المالية والشركات عينة البحث	99 – 88
المبحث الثاني : تصنيف الشركات عينة البحث من حيث الالتزام بنشر التقارير المالية	116 – 100
المبحث الثالث : تحليل النتائج واختبار فرضيات البحث	126 – 117
الفصل الرابع : الاستنتاجات والتوصيات	**131 – 127**
المبحث الأول : الاستنتاجات	129 – 127
المبحث الثاني : التوصيات	131 – 130
المراجع والمصادر	143 – 132
الملاحق	VII – I
المستخلص باللغة الانكليزية	A - B

ثبت الجداول Tabels

ت	عنوان الجدول	الصفحة
1	الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية حسب القطاعات	90
2	معلومات عن الشركات عينة البحث	98
3	تاريخ نشر التقارير المالية	101
4	القيم السوقية خلال سنة 2018 لأسهم الشركات الملتزمة بنشر التقرير المالي كما في 2018/12/31	103
5	القيم السوقية خلال سنة 2019 لأسهم الشركات الملتزمة بنشر التقرير المالي كما في 2018/12/31	105
6	القيم السوقية خلال سنة 2018 لأسهم الشركات المتأخرة في نشر التقرير المالي كما في 2018/12/31	106
7	القيم السوقية خلال سنة 2019 لأسهم الشركات المتأخرة في نشر التقرير المالي كما في 2018/12/31	107
8	القيم السوقية خلال سنة 2018 لأسهم الشركات غير الملتزمة أو الممتنعة عن نشر التقرير المالي كما في 2018/12/31	108
9	القيم السوقية خلال سنة 2019 لأسهم الشركات غير الملتزمة أو الممتنعة عن نشر التقرير المالي كما في 2018/12/31	109
10	القيم السوقية خلال سنة 2019 لأسهم الشركات الملتزمة بنشر التقرير المالي كما في 2019/12/31	111
11	القيم السوقية خلال سنة 2020 لأسهم الشركات الملتزمة بنشر التقرير المالي كما في 2019/12/31	112
12	القيم السوقية خلال سنة 2019 لأسهم الشركات المتأخرة في نشر التقرير المالي كما في 2019/12/31	114
13	القيم السوقية خلال سنة 2020 لأسهم الشركات المتأخرة في نشر التقرير المالي كما في 2019/12/31	114
14	القيم السوقية خلال سنة 2019 لأسهم الشركات غير الملتزمة أو الممتنعة في نشر التقرير المالي كما في 2019/12/31	115

15	القيم السوقية خلال سنة 2020 لأسهم الشركات غير الملتزمة أو الممتنعة في نشر التقرير المالي كما في 2019/12/31	116
16	التغير بالقيم السوقية لأسهم الشركات الملتزمة خلال السنتين 2018_2019	117
17	التغير بالقيم السوقية لأسهم الشركات المتأخرة خلال السنتين 2018_2019	119
18	التغير بالقيم السوقية لأسهم الشركات غير الملتزمة أو الممتنعة خلال السنتين 2018_2019	120
19	قبول فرضيات الاثبات أو النفي للسنتين 2018_2019	121
20	التغير بالقيم السوقية لأسهم الشركات الملتزمة خلال السنتين 2019_2020	122
21	التغير بالقيم السوقية لأسهم الشركات المتأخرة خلال السنتين 2019_2020	123
22	التغير بالقيم السوقية لأسهم الشركات غير الملتزمة أو الممتنعة خلال السنتين 2019_2020	124
23	قبول فرضيات الاثبات أو النفي للسنتين 2019_2020	125

ثبت الأشكال Shapes

ت	عنوان الشكل	الصفحة
1	إنموذج البحث الافتراضي	7
2	خصائص التقارير المالية	35
3	تعارض خاصيتي الملائمة والموثوقية	42
4	تقسيمات توقيت نشر التقارير المالية	71

ثبت الملاحق

ت	المحتوى	الصفحة
1	عدد الأسهم المتداولة واسعار الاغلاق الشهرية لأسهم لشركات عينة البحث خلال سنة 2018	III – I
2	عدد الأسهم المتداولة واسعار الاغلاق الشهرية لأسهم الشركات عينة البحث خلال سنة 2019	V – IV
3	عدد الأسهم المتداولة واسعار الاغلاق الشهرية لأسهم الشركات عينة البحث خلال سنة 2020	VII – VI

ثبت المختصرات Abbrivations

ت	المصطلح باللغة العربية	المصطلح باللغة الانكليزية	المختصر
1	مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي	Financial Accounting Standards Board	FASB
2	مجلس معايير المحاسبة الدولية	International Accounting Standards Board	IASB
3	جمعية المحاسبة الأمريكية	American Accounting Association	AAA
4	مجلس مبادئ المحاسبة	Accounting Principles Board	APB
5	مجلس معايير المحاسبة الاسترالي	Australian Accounting Board	AASB
6	المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين	American Institute of Certified Public Accountants	AICPA
7	مجلس معايير المحاسبة الحكومية الامريكي	Governmental Accounting Standards Board	GASB
8	معايير المحاسبة الدولية	International Accounting Standards	IAS
9	هيئة تداول الاوراق المالية	Security Exchange Commossion	SEC
10	منظمة التجارة العالمية	Global Commerce Organization	GCO
11	المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية	International organization of securities commissions	IOSCO
12	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	Organization for Economic Co-operation and Development	OECD
13	معهد الكندي للمحاسبين القانونيين	Canadian Institute of Chartered Accountants	CICA
14	سوق العراق للأوراق المالية	Iraq Stock Exchange	ISX

مخطط الدراسة

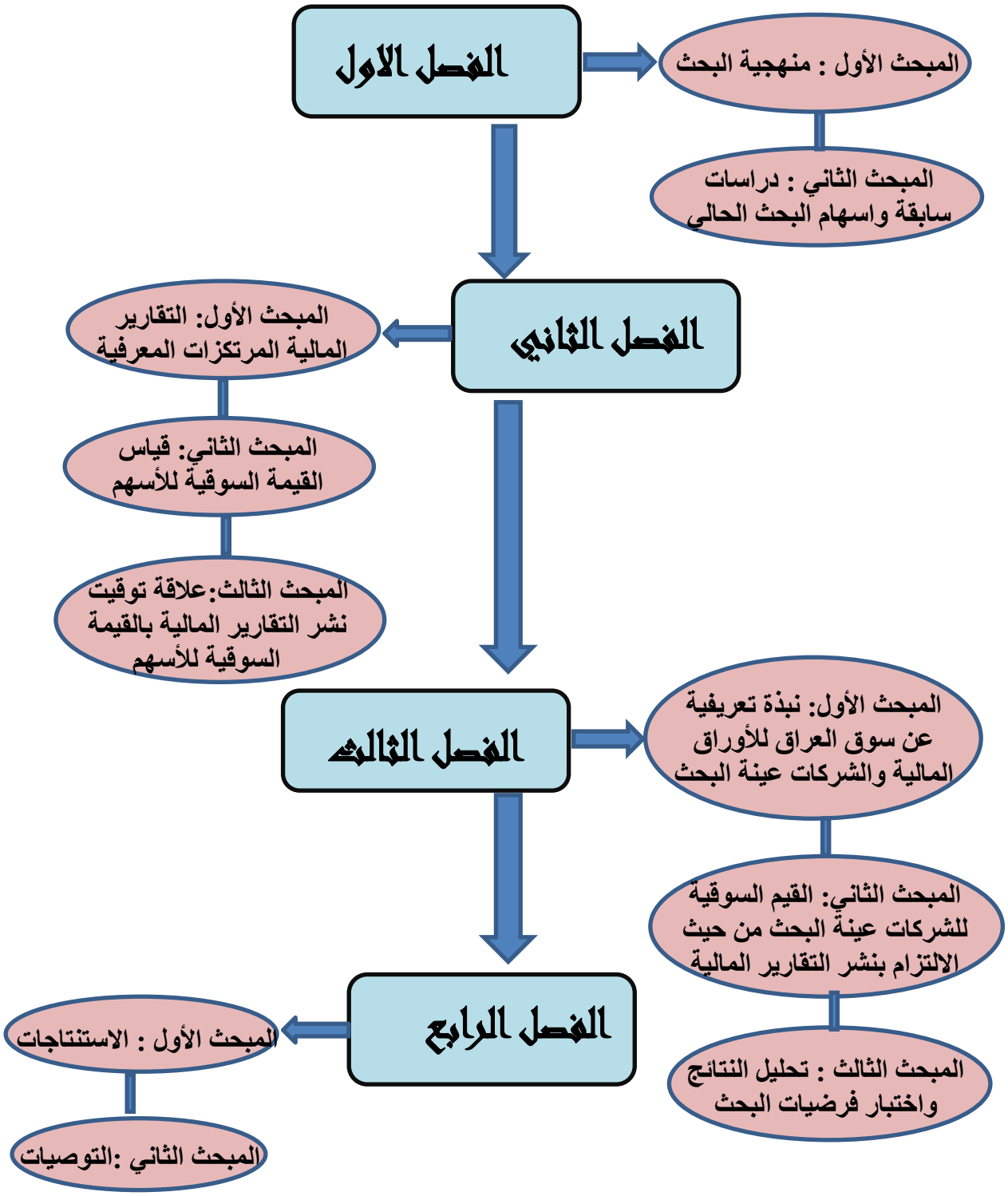

المقدمة Introduction

تعد التقارير المالية المنشورة عصب الهيكل المتكامل للوحدة الاقتصادية والتي يحتاج اليها المستخدمون الداخليون والخارجيون للحكم على كفاءة استخدام الموارد المتاحة ومدى تحقق الاهداف المرسومة للمنشأة ، وتلعب التقارير المالية المنشورة دوراً مهما من خلال نشرها حيث انها تساعد المستثمر على اتخاذ قراره الاستثماري وتخفيض حالة عدم التأكد لديه من الاحداث الاقتصادية المستقبلية .

إن أهداف التقارير المالية متغيرة حسب حاجة المستخدمين ، ولكنها تتأثر بالبيئات الاقتصادية والقانونية والسياسية والاجتماعية، وتتأثر أيضا بالخصائص والقيود المتعلقة بنوعية المعلومات التي يمكن أن توفرها التقارير المالية، ولكن هذه المعلومات تكون غالبا بصورة تقديرية وليست دقيقة تماما، وهي تعكس الآثار المالية للعمليات والأحداث التي حدثت بالفعل . وتنشأ أهداف التقارير المالية أساسا من احتياجات المستخدمين الخارجيين الذين تنقصهم سلطة الحصول على المعلومات التي يحتاجونها، ويتم توجيه أهداف التقارير المالية نحو المصلحة العامة لتخدم العديد من المستخدمين، وتمكنهم من تحديد مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على توليد تدفقات نقدية جيدة ، إن التقرير المالي يجب أن يقدم معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين والمستخدمين الآخرين وذلك لاتخاذ القرارات المناسبة ، ويجب أن تكون المعلومات مفهومة لهؤلاء الذين لديهم خلفية معقولة عن الأعمال والأحداث الاقتصادية وفي تقدير مقدار وتوقيت المتحصلات النقدية المتوقعة من توزيعات الأرباح أو الفوائد أو المتحصلات من المبيعات واسترداد الأوراق المالية او القروض .

ولكي تكون المعلومات الواردة في التقارير المالية مفيدة للمستخدمين ينبغي أن تتوفر فيها مجموعة من الخصائص ومنها خاصية (التوقيت المناسب) التي اجمعت الهيئات المهنية المنظمة لمهنة المحاسبة على أنها من الخصائص المهمة لجودة المعلومات المحاسبية ، وأصبحت محط اهتمام الهيئات المشرفة على الاسواق المالية ، إن من أهم المعايير التي تعكس جودة التقارير المالية هي نفعية المعلومات المحاسبية ، حيث تفقد المعلومات المحاسبية أهميتها وقيمتها إذا لم توفر معلومات تقلل من حالة عدم التأكد وتساعد مستخدمي التقارير المالية في عملية اتخاذ القرارات ، وإن المنفعة التي يحصل عليها متخذ القرار ترتبط بمدى حصوله على

المعلومات المناسبة في الوقت المناسب ، حيث تتضاءل المنفعة من المعلومات المحاسبية إذا حدث تأخير في نشر التقارير المالية وبذلك تصبح أقل منفعة وأهمية مع مرور الوقت .

وترتبط خاصية التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية بالقيمة السوقية لأسهم الشركات ، حيث يزداد الطلب على أسهم الشركات التي تلتزم بنشر التقارير المالية في الوقت المناسب وهذا يؤدي الى ارتفاع اسعار أسهم الشركات الملتزمة على العكس من الشركات التي تتأخر في نشر تقاريرها المالية حيث ينخفض الطلب على أسهمها ومن ثم انخفاض القيمة السوقية لأسهم تلك الشركات .

وعلى الرغم من اجراء العديد من الدراسات التي تناولت توقيت نشر التقارير المالية بالتطبيق على أسواق المال في مختلف دول العالم ، وكذلك موضوع القيمة السوقية مع متغيرات أخرى إلا إنه لا توجد دراسة تطبيقية تناولت تأخير نشر التقارير المالية وربطه بالقيمة السوقية لأسهم الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية – حسب علم الباحث – لذا تعد هذه الدراسة محاولة لإضافة مجال جديد للبحث العلمي في الادب المحاسبي والمالي .

وبناءً على ما تقدم قسم البحث على أربعة فصول ، حيث تضمن **الفصل الاول** منهجية البحث ودراسات سابقة وإسهام البحث الحالي ، في حين أن **الفصل الثاني** خصص للجانب النظري للبحث وضم ثلاثة مباحث الأول (التقارير المالية – المرتكزات المعرفية -) والمبحث الثاني تناول (الأسهم والقيمة السوقية) وتضمن المبحث الثالث (توقيت نشر التقارير المالية) ، أما **الفصل الثالث** أيضاً قسم على ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول (نبذة تعريفية عن سوق العراق للأوراق المالية والشركات عينة البحث) وخصص المبحث الثاني (للقيم السوقية للشركات عينة البحث من حيث الالتزام بنشر التقارير المالية) وتضمن المبحث الثالث (تحليل النتائج واختبار فرضيات البحث) ، أما **الفصل الرابع** فقد خصص للاستنتاجات والتوصيات التي تخص البحث .

الفصل الاول

منهجية البحث ودراسات سابقة وإسهام البحث الحالي

المبحث الأول : منهجية البحث

المبحث الثاني : دراسات سابقة وإسهام البحث الحالي

المبحث الأول

منهجية البحث Research Methodology

1-1-1 مشكلة البحث Research problem

تمثلت مشكلة البحث في ان بعض الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ومنها الشركات عينة البحث في قطاعي المصارف والصناعة قد تتأخر بنشر تقاريرها المالية في الوقت المحدد مما يؤثر على القيمة السوقية لأسهمها ، وإن التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية تعد من أهم الركائز وأهم المصادر التي تزود المستثمرين والمقرضين وغيرهم من مستخدمي التقارير المالية من الفئات الاخرى بالمعلومات التي يحتاجونها عن الشركة لاتخاذ القرارات المهمة ، وإن الاسراع في نشر تلك التقارير بعد الانتهاء من السنة المالية للشركة يعد من الأمور المهمة والضرورية التي تحافظ على حقوق الشرائح كافة من المستثمرين والمستفيدين من التقارير المالية ، وإن المعلومات المحاسبية تفقد أهميتها وتكون غير ملائمة إذا لم تكن متوفرة في الوقت المناسب لإتخاذ القرارات ، ومن هنا تتضح مشكلة البحث بإجابتها عن الاسئلة الآتية :

1. ما أثر تأخير نشر التقارير المالية على القيمة السوقية لأسهم الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ؟
2. ما مدى التزام الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية بالتوقيت المحدد لنشر التقارير المالية ، من خلال التزامها بالتعليمات المتعلقة بالإفصاح الصادرة عن هيئة تداول الاوراق المالية ؟

2-1-1 أهداف البحث Research objectives

يهدف البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن إيجازها بالآتي :

1. التعرف على أثر تأخير نشر التقارير المالية على القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .
2. توضيح العوامل التي يمكن أن تؤدي الى تأخير نشر التقارير المالية للشركات المساهمة العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .

3. بيان آثار التأخير في نشر التقارير المالية على مستوى الشركة من خلال معرفة مدى التزام الشركات المساهمة العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بمتطلبات الافصاح ونشر تقاريرها المالية على وفق التعليمات رقم (8) لسنة (2015) وتأثير التأخير في نشر التقارير المالية على القيمة السوقية لأسهم هذه الشركات .

3-1-1 أهمية البحث Research importance

تنبع أهمية البحث من أهمية المعلومات المالية التي تتضمنها التقارير المالية. حيث إن تلك التقارير ما هي الا حصيلة العمليات المالية والمحاسبية التي اعدها المحاسبون لبيان نتائج أعمال الوحدة ومركزها المالي خلال فترة مالية معينة وفاقاً للقواعد والمعايير المحاسبية التي يعتقدون أنها تعبر بعدالة عن أنشطة الوحدة الاقتصادية المالية لفترة زمنية معينة ،وأهمية تحديد اثر تأخير نشر التقارير المالية على القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ولقطاعي المصارف والصناعة و تحديد أهم العوامل التي تؤدي بالشركة إلى تأخير نشر تقاريرها المالية والآثار المترتبة على ذلك التأخير كالتقليل من مصداقية المعلومات الواردة في تلك التقارير وموثوقية هذه التقارير .

وتتضح أهمية هذه الدراسة من خلال الفائدة التي ستنعكس على الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية حيث ستوضح لها الأسباب التي تحول دون نشر التقارير المالية في مواعيدها المحددة ، مما يقلل من هذا التأخير وبذلك فإن الأهمية ستكون لإدارات الشركات ومستخدمي التقارير المالية .

4-1-1 فرضيات البحث Research hypotheses

استناداً الى مشكلة البحث تمت صياغة فرضيتين رئيسيتين إحداهما عدمية والأخرى بديلة ويعدان حلولاً على ما ورد في مشكلة وكما يأتي :

H0 فرضية العدم (النفي)

لا يوجد تأثير لتأخير نشر التقارير المالية على القيمة السوقية لأسهم الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .

H1 الفرضية البديلة (الاثبات)

يوجد تأثير لتأخير نشر التقارير المالية على القيمة السوقية لأسهم الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .

وتشتق من الفرضيتين الرئيسيتين (6) فرضيات مقسمة حسب تصنيف الشركات الى (ملتزمة و متأخرة وغير ملتزمة أو ممتنعة) وكما يلي :

1. **الشركات الملتزمة**

- **$H0_1$:** لا يوجد تأثير للالتزام بتوقيت نشر التقارير المالية على القيمة السوقية لأسهم الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والملتزمة بنشر التقارير المالية في الوقت المحدد .
- **$H1_1$:** يوجد تأثير للالتزام بتوقيت نشر التقارير المالية على القيمة السوقية لأسهم الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والملتزمة بنشر التقارير المالية في الوقت المحدد .

2. **الشركات المتأخرة**

- **$H0_2$:** لا يوجد تأثير لتأخير نشر التقارير المالية على القيمة السوقية لأسهم الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والمتأخرة بنشر التقارير المالية في الوقت المحدد .
- **$H1_2$:** يوجد تأثير لتأخير نشر التقارير المالية على القيمة السوقية لأسهم الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والمتأخرة بنشر التقارير المالية في الوقت المحدد .

3. **الشركات غير الملتزمة أو الممتنعة**

- **$H0_3$:** لا يوجد تأثير لعدم الالتزام أو الامتناع في نشر التقارير المالية على القيمة السوقية لأسهم الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وغير الملتزمة أو الممتنعة عن نشر التقارير المالية في الوقت المحدد .
- **$H1_3$:** يوجد تأثير لعدم الالتزام أو الامتناع في نشر التقارير المالية على القيمة السوقية لأسهم الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وغير الملتزمة أو الممتنعة عن نشر التقارير المالية في الوقت المحدد .

5-1-1 حدود البحث Research boundaries

1. **الحدود الزمانية :** تشمل الحدود الزمانية للبحث المدة من 2018_2020 وقد اختيرت هذه المدة لكونها حديثة نسبياً ولكي تعكس الواقع الحالي للشركات المساهمة العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، ولتوفر بياناتها المطلوبة .
2. **الحدود المكانية :** دراسة تطبيقية لعينة من الشركات المساهمة العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .

6-1-1 مجتمع وعينة البحث Rresearch community and sample

يتمثل مجتمع البحث بجميع الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والتي عددها (104) موزعة على القطاعات التسعة للسوق المالي .

أما عينة البحث التي سيتم إجراء الدراسة التطبيقية على بياناتها هي (33) والتي تمثل كل الشركات المتوفرة بياناتها للأعوام 2018 ، 2019 ، 2020 لأكبر قطاعين في سوق العراق للأوراق المالية وهما قطاع المصارف بواقع (22) شركة ، وقطاع الصناعة بواقع (11) شركة .

7-1-1 أنموذج البحث الافتراضي Rsearch Model

الشكل (1)

نموذج البحث الافتراضي

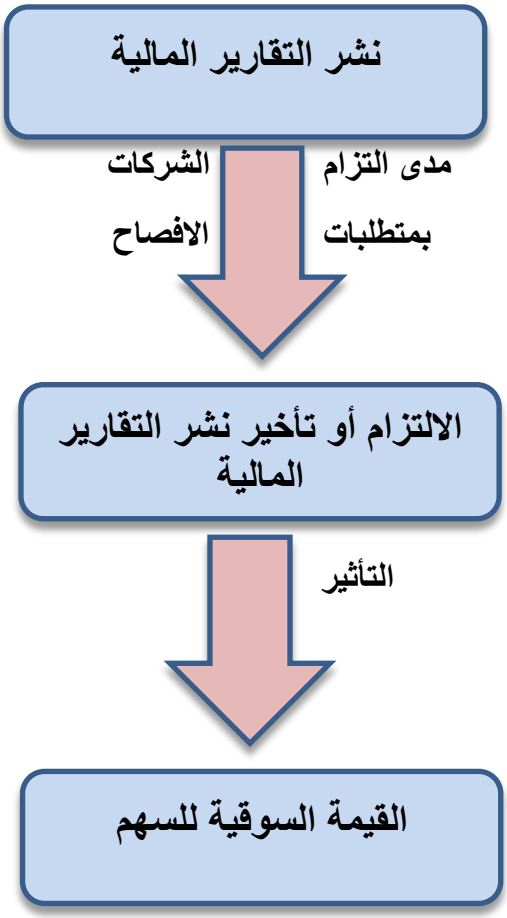

المبحث الثاني

دراسات سابقة وإسهام البحث الحالي

Previous studies and research contribution

1-2-1 دراسات سابقة

1-1 دراسات محلية

1_ دراسة : (الفضل ونور ، 2007)	
عنوان الدراسة	**" تحليل اهمية العوامل المؤثرة في تأخير اصدار التقارير السنوية للشركات دراسة مقارنة من وجهة نظر المديرين والمراجعين القانونيين في كل من العراق والاردن " .**
هدف الدراسة	هدفت هذه الدراسة الى الوقوف على العوامل التي ينتج عنها تأخير إصدار التقارير المالية للشركات في العراق والأردن
اسلوب وعينة الدراسة	وللوصول للهدف المرجو فقد وضع الباحثان ثلاث فرضيات أساسية ، ولغرض جمع البيانات الضرورية لاختبارها فقد اعتمد الباحثان استمارة الاستبانة ؛ حيث تضمنت استمارة الاستبانة 22 عاملا من العوامل التي اعتقد الباحثان أن يكون لها تأثير في تأخير إصدار التقارير السنوية للشركات. وصنفت هذه العوامل على شكل أربع مجموعات ترتبط الأولى بالشركة، والثانية بمعايير التدقيق وقواعد السلوك المهني، والثالثة بمكتب التدقيق، أما المجموعة الأخيرة فتتعلق بعملية التدقيق وقد شملت استمارة الاستبانة الموزعة على فئتين الأولى مديرو الشركات والثانية المدققون القانونيون في العراق والاردن
اهم الاستنتاجات	كانت نتائج الدراسة بشكل عام مدعمة للفرضيات حيث جاء الاتفاق حول العوامل المؤثرة في تأخير اصدار التقارير المالية للشركات على ان جميعها باستثناء حجم الشركة وضخامة عملياتها تعد أسباباً لتأخير اصدار التقارير المالية .

2_ دراسة : (الجنابي ، 2017)	
عنوان الدراسة	**" العوامل المرتبطة بالتوقيت الملائم في إصدار التقارير المالية السنوية وتأثيرها في لا تماثل المعلومات "**
هدف الدراسة	هدفت هذه الدراسة الى اختبار دور التوقيت الملائم في اصدار التقارير المالية للشركات في الحد من لا تماثل المعلومات ما بين المطلعين في الشركة وباقي المستثمرين الخارجيين في سوق العراق للاوراق المالية ومن ثم التعرف على كفاءة السوق المالي عند المستوى شبه القوي .
اسلوب وعينة الدراسة	جمع البحث بين نوعين من الاساليب هما اسلوب دراسة الحدث ، واسلوب الدراسة الاختبارية ، وشمل مجتمع البحث الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية ، وتكونت عينة البحث من (42) شركة خلال المدة من 2012_2014
اهم الاستنتاجات	توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها أن العوامل المتعلقة بعمر الوحدة الاقتصادية ، ونوع نشاطها ، ومدة التدقيق ، ونوع مكتب مراقب الحسابات هي عوامل مؤثرة في توقيت اصدار التقارير المالية وبدلالة احصائية بينما حجم الوحدة الاقتصادية و ربحية الوحدة هي عوامل غير مؤثرة في توقيت اصدار التقارير المالية وبدلالة احصائية .

3_ دراسة : (المخموري ، 2019)	
عنوان الدراسة	**" العوامل المؤثرة في توقيت اصدار التقارير المالية السنوية دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية "**
هدف الدراسة	هدفت هذه الدراسة الى التعرف على تأثير مجموعة من العوامل (حجم المصرف ونسبة دوران الاسهم والقيمة السوقية والعائد على السهم ومعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل دوران العائد على الموجودان ونسبة السيولة و نسبة الرافعة المالية وتعليمات الافصاح بحسب هيئة الاوراق المالية العراقية ونتيجة النشاط) على توقيت اصدار التقارير المالية السنوية لـ 13 مصرفاً من المصارف المساهمة العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من 2013 الى 2017 .

اسلوب وعينة الدراسة	استخدم نموذج الانحدار المتعدد ودراسة تأثير العوامل التي اختيرت (متغيرات مستقلة) على توقيت اصدار التقارير المالية السنوية (متغير تابع) ، ولقد توصلت النتائج الى ان نموذج الانحدار عالي المعنوية من الجانب الاحصائي ، لذا يمكن الاعتماد عليه للتنبؤ بقيم المتغير التابع ، وقد اوضحت النتائج أن المصارف العراقية تقوم بإصدار التقارير المالية السنوية بمتوسط (109.5) يوم بعد انتهاء السنة المالية .
اهم الاستنتاجات	اوضحت النتائج أن المصارف العراقية تقوم بإصدار التقارير المالية السنوية بمتوسط (109.5) يوم بعد انتهاء السنة المالية ، وكذلك اوضحت النتائج وجود علاقة سلبية ذات دلالة احصائية بين نسبة الرافعة المالية وتوقيت اصدار التقارير المالية المنشورة للمصارف العراقية ، وايضا وجود علاقة ايجابية بين (تعليمات الافصاح بحسب هيئة الاوراق المالية العراقية) وتوقيت اصدار التقارير المالية السنوية للمصارف العراقية ، واظهرت النتائج عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين باقي العوامل (المتغيرات المستقلة) وتوقيت اصدار التقارير المالية السنوية .

2-1 دراسات عربية

1_ دراسة : (الخوري وبالقاسم ، 2006)	
عنوان الدراسة	**" أثر توقيت الافصاح عن القوائم المالية على أسعار الاسهم وحجم التداول للشركات المساهمة العامة الاردنية "**
هدف الدراسة	هدفت هذه الدراسة الى اختبار مدى استجابة سوق عمان المالي للمعلومات التي تتضمنها التقارير المالية عند توقيت الافصاح عنها وأثر توقيت اصدار التقارير المالية للشركات في أسعار الأسهم وحجم التداول .
اسلوب وعينة الدراسة	أجريت الدراسة في بورصة عمان لعينة تتكون من (42) شركة خلال المدة من 2000_2002 وقد استخدمت منهجية دراسة البحث لاختبار سلوك عوائد الاسهم وحجم التداول .

اهم الاستنتاجات	توصلت الدراسة الى وجود تأثير ايجابي ومعنوي ذي دلالة احصائية للنشر والافصاح عن التقارير المالية السنوية على حجم التداول خلال اليومين الثاني والثالث بعد تاريخ النشر ، وإن هناك اختلافاً في استجابة حجم التداول على وفق توقيت اصدار التقارير المالية السنوية .

2_ دراسة : (الجبر ، 2007)	
عنوان الدراسة	**" العلاقة بين توقيت الاعلان عن المعلومات المالية وخصائص الشركات المساهمة السعودية " .**
هدف الدراسة	هدفت هذه الدراسة الى معرفة العلاقة بين توقيت الاعلان عن المعلومات المالية للشركات المساهمة السعودية وخصائص الشركات خلال الفترة من 2001 الى 2005 ، وكذلك دراسة اثر تأسيس هيئة السوق المالية على توقيت الاعلان .
اسلوب وعينة الدراسة	يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات السعودية المسجلة بسوق الاسهم خلال فترة خمس سنوات من 2001 الى 2005 وتغطي هذه الفترة أحداث فترة تتوافر عنها قوائم مالية سنوية ،حيث يمكن قياس العلاقة بين توقيت الاعلان عن المعلومات المالية والعوامل الخاصة بالمنشآت والمتمثلة في حجم المنشأة ، المديونية ، طبيعة الانباء لدى المنشأة ، عمر المنشأة باستخدام نموذج تحليل الانحدار الخطي المتعدد .
اهم الاستنتاجات	استنتجت الدراسة الى ان الشركات المساهمة قد قامت بالإعلان عن شركاتها المالية بشكل اسرع منذ قيام هيئة السوق المالية بممارسة نشاطها ، حيث انخفض متوسط الفترة التي تستغرقها الشركات ، التي شملتها عينة دراسة توقيت الاعلان عن معلوماتها المالية السنوية الى ان وصل الى 28 يوماً في عام 2005 ، واستنتجت الدراسة ايضاً ً بأن الشركات كبيرة الحجم تعلن عن معلوماتها المالية بشكل اسرع من الشركات صغيرة الحجم وان الشركات التي تكون مديونتها عالية تستغرق وقتاً ً اطول لكي تعلن عن معلوماتها المالية اذا ما قورنت بالشركات ذات المديونية المنخفضة ، وقد اوضحت

	الدراسة ان الشركات التي لديها اخبار جيدة تعمل على توصيل تلك الاخبار بصورة اسرع في سوق المال اذا ما قورنت بالشركات التي لديها اخبار سيئة والتي تعمل على تأخير الاعلان عن تلك الاخبار ، واظهرت الدراسة ايضاً ان توقيت الاعلان يختلف باختلاف نوع الصناعة التي تنتمي لها الشركة واسهمت هذه النتائج في التعرف على عدد من العوامل التي تؤثر على اهم محددات منفعة القوائم المالية الا وهو توقيت الاعلان عن المعلومات المالية .

3_ دراسة : (الدحدوح ، 2014)	
عنوان الدراسة	**" العوامل المؤثرة على توقيت اصدار التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين "**
هدف الدراسة	هدفت هذه الدراسة الى اختبار العوامل المؤثرة على توقيت اصدار التقارير المالية السنوية ، للشركات المدرجة في بورصة فلسطين للاوراق المالية ، خلال المدة من 2008_2012 .
اسلوب وعينة الدراسة	أفصحت عن العلاقة ما بين توقيت اصدار التقرير المالي السنوي وعدة متغيرات مستقلة وهي : ربحية الشركة وحجم الشركة ومديونية الشركة ونوع التقرير الصادر عن المراجع الخارجي وفترة المراجعة وتصنيف مكتب المراجعة وتركز الملكية ونوع السوق وعمر الشركة وفترة ادراج الشركة في البورصة وطبيعة اعمال الشركة ونتيجة اعمال الشركة ووقد تم الحصول على البيانات المطلوبة للدراسة من خلال البيانات الفعلية التي توفر أساساً سليماً لتفسير الظاهرة ، وقد اعتمد الباحث على منهج التحليل الاختباري الذي يتناسب مع هدف الدراسة واستخدام الاساليب والاختبارات الاحصائية الملائمة وذلك لاختبار أثر المتغيرات المستقلة على توقيت اصدار التقارير المالية لعينة مكونة من (32) شركة مدرجة في بورصة فلسطين .
اهم الاستنتاجات	وتوصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها : وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية مع توقيت اصدار التقرير المالي السنوي عند مستوى دلالة أقل من 5% ، وبين كل من فترة اصدار تقرير مراقب

	الحسابات ، وربحية الشركة ، ومديونية الشركة ، ونتيجة اعمال الشركة ، أما المتغيرات الاخرى فقد تبين أنه لا توجد لها علاقة ذات دلالة مع توقيت اصدار التقرير المالي السنوي .

4_ دراسة : (نصر ، 2015)	
عنوان الدراسة	**" أثر الاعلان عن توزيع الارباح وربحية السهم في القيمة السوقية لأسهم الشركات الاردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية "**
هدف الدراسة	هدفت هذه الدراسة الى قياس أثر الاعلان عن توزيع الارباح والاعلان عن ربحية السهم في القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة الممتدة من 2009 الى 2013 .
اسلوب وعينة الدراسة	ومن أجل تحقيق هدف الدراسة تم احتساب متوسط القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة عمان لمدة 10 ايام قبل تاريخ الافصاح ومقارنته مع متوسط القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة عمان لمدة 10 ايام بعد تاريخ الافصاح ، وتم احتساب اسلوب دراسة الحدث لهذه الغاية وذلك باستخدام اختبار عينتين مرتبطتين ، وقد تم اعتماد اجتماع الهيئة العامة تاريخاً للافصاح المعتمد ، للإعلان عن حدث توزيع الارباح وربحية السهم .
اهم الاستنتاجات	وتم التوصل الى وجود أثر ذي دلالة احصائية للإعلان عن توزيع الارباح والاعلان عن ربحية السهم على القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة الممتدة من عام 2009 الى 2013 .

3-1 دراسات اجنبية

1_ دراسة : (Wild & Han , 1997)	
عنوان الدراسة	" توقيت التقارير المالية وتأثرها بنقل المعلومات عن الارباح " . "Timeliness of reporting and Earnings information Transfers"
هدف الدراسة	هدفت هذه الدراسة الى فحص توقيت نشر التقارير المالية للشركات الاميركية ، وقياس مدى تأثير توقيت نشر التقارير المالية لإحدى الشركات على اسعار اسهم الشركات الاخرى بنفس القطاع والتي لم تنشر تقاريرها المالية بعد
اسلوب وعينة الدراسة	كانت عينة الدراسة من الشركات الاميركية للفترة من 1984 الى 1986 .
اهم الاستنتاجات	اظهرت النتائج وجود علاقة هامة احصائيا بين توقيت نشر التقارير المالية ونقل المعلومات حيث ان هناك نقل معلومات سالباً وهاماً احصائيا مع نشر التقارير المالية في الربع الاول والثاني من السنة المالية وبالعكس من ذلك لم تكن تلك العلاقة موجودة في الربع الثالث والرابع من السنة المالية . وان نقل المعلومات له ارتباط مع نشر او عدم نشر تقارير الشركات الاخرى في القطاع نفسه ، أي ان هناك نقل معلومات سالباً للشركات التي لم تنشر تقاريرها بعد بينما لا يوجد نقل معلومات للشركات التي نشرت تقاريرها المالية ، أي وجود نقل معلومات عالٍ للشركات التي لم تنشر تقاريرها بعد مقارنة مع الشركات التي اعلنت عن تقاريرها .

2_ دراسة : (Alattar & Khater , 2011)	
عنوان الدراسة	**" العوامل المؤثرة على توقيت التقارير المالية للشركات العاملة في قطر "** **"Factors Impact the Timeliness of Corporate Reporting "**
هدف الدراسة	هدفت هذه الدراسة الى التعرف على وجهة نظر مراجعي الحسابات والمحللين الماليين بشأن العوامل التي تؤثر على توقيت نشر التقارير المالية للشركات التي تعمل في قطر خلال المدة من 2000_2005 .
اسلوب وعينة الدراسة	تم اعداد وتصميم استبانة ضمت (18) متغيراً ووزعت تلك الاستبانة على عينة الدراسة المكونة من (110) مراجع حسابات ومحلل مالي ، لغرض تحديد أهم العوامل المؤثرة على توقيت نشر التقارير المالية ، حيث كان معدل الاستجابة 92% ، وقد تم استخدام التحليل الاحصائي بتحليل البيانات المجموعة .
اهم الاستنتاجات	أظهرت الدراسة مجموعة من النتائج كان من أهمها : إن جودة النظم الالكترونية التي تطبق في الشركات لمعالجة البيانات ، وحجم الشركة ، ونوع تقرير المراجعة ، ومستوى الالتزام بالتشريعات ، وطبيعة نشاط الشركة ، وأنظمة الرقابة الداخلية هي أكثر العوامل التي توثر على توقيت نشر التقارير المالية للشركات العاملة في قطر . ومتوسط فترة نشر التقارير المالية للشركات في سوق المالي في قطر (52) يوماً وإن الشركات المالية تقوم بنشر التقارير المالية قبل الشركات الاخرى بمتوسط (3) أيام ، والذي يفسر أراء عينة الدراسة أن هناك ارتباط بين طبيعة نشاط الشركة وتوقيت نشر التقارير المالية ، وأن الشركات التي تواجه انخفاضاً في معدل العائد على السهم قد يستمر التأخير بنشر تقاريرها المالية .

3_ دراسة : (Iyoha , 2012)	
عنوان الدراسة	**" خصائص الشركة والتوقيت الملائم لإصدار التقارير المالية في نيجيريا "** **" Company Attributes and the Timelines of Financial Reporting in Nigeria "**
هدف الدراسة	هدفت هذه الدراسة الى قياس مدى تأثير خصائص الشركة في توقيت إصدار التقارير المالية في نيجيريا .

اسلوب وعينة الدراسة	وقد أجريت الدراسة في بورصة نيجيريا لعينة مكونة من (61) شركة للمدة من 1999_2008 ، وقد أستعمل اسلوب تحليل الانحدار الخطي في الدراسة .
اهم الاستنتاجات	أظهرت نتائج الدراسة أن عمر الشركة هي الصفة الأكثر تأثيراً في توقيت اصدار التقارير المالية في نيجيريا ، وكذلك لوحظ أن هناك تبايناً كبيراً في توقيت إعداد وإصدار التقارير المالية في نيجيريا ، وكذلك فقد تبين أن القطاع المصرفي هو أكثر القطاعات التزاماً في توقيت إصدار التقارير المالية السنوية ، وأيضاً فقد أشارت نتائج الدراسة الى أن الأنظمة والتشريعات غير كافية لضمان إصدار التقارير المالية في الوقت المناسب .

4_ دراسة : (Menike and Wang , 2013)	
عنوان الدراسة	**" ردود فعل سوق الاسهم على اصدار البيانات المالية السنوية "** **" Stock Market Reaction to the Release of Annual Financial Statement"**
هدف الدراسة	هدفت هذه الدراسة الى اختبار مدى ردود أفعال سوق الاسهم عند نشر التقارير المالية .
اسلوب وعينة الدراسة	تعرضت ردود فعل سوق الاسهم بشأن نشر التقارير المالية للعديد من التجارب والمناقشات في الادب المالي ومع ذلك تم توثيق عدد قليل من الدراسات التي تناولت ردود فعل سوق الاسهم على التقارير المالية المنشورة ، حيث تناولت الدراسة بيانات لخمس سنوات للبنوك المسجلة في بورصة كولومبو (CSE) واختبرت ردود فعل سوق الاسهم تجاه التقارير المالية المنشورة .
اهم الاستنتاجات	اظهرت النتائج ان العائد غير الطبيعي والعائد التراكمي غير الطبيعي حول نشر التقارير المالية يكون ايجابياً عند مستوى 5% ولكنه غير ذات اهمية ،

	وتوصلت الدراسة الى ان ردود الفعل الايجابية لدى المستثمرين تعزى الى المعلومات الايجابية الواردة في التقارير المالية لذلك فإن هذه الاستجابة لديها القدرة على توليد عوائد غير طبيعية بناءً على المعلومات المتاحة للجمهور .

2-2-1 إسهام البحث الحالي

يقدم الباحث تحليل عام للدراسات السابقة ، وبعدها يحدد ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

2-1 تحليل عام للدراسات السابقة

1. اختلفت الدراسات السابقة من حيث العوامل المؤثرة في توقيت نشر التقارير المالية في الاسواق المالية لدول متعددة حيث شملت كل من (حجم الوحدة الاقتصادية ، ربحية الوحدة الاقتصادية ومديونية الوحدة الاقتصادية ..... وغيرها)
2. اختلفت الدراسات السابقة من حيث المنهجية التي تتبعها الدراسة وقد تنوعت لتشمل الدراسة الاختبارية ودراسة حالة ، وكذلك فقد اختلف اسلوب تجميع البيانات من دراسة الى أخرى لتشمل البيانات الفعلية ، وقوائم الاستقصاء .

2-2 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

1. دراسة توقيت نشر التقارير المالية السنوية ومعرفة العوامل والاسباب التي تؤدي الى تأخير نشر التقارير المالية للشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
2. الدراسة بين متغيرات البحث والتي تتضمن أثر تأخير نشر التقارير المالية على القيمة السوقية لأسهم الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .
3. أجريت الدراسة على أكبر قطاعين في سوق العراق للأوراق المالية وأكثرهم تداولاً وهما قطاعا المصارف والصناعة .
4. لم تتناول معظم الدراسات والابحاث أثر عدم الالتزام بتعليمات الافصاح وتوقيت نشر التقارير المالية على القيمة السوقية لأسهم الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .

الفصل الثاني

التقارير المالية والقيمة السوقية للأسهم

/ اطار نظري

المبحث الاول : التقارير المالية – المرتكزات المعرفية

المبحث الثاني : قياس القيمة السوقية لأسهم الشركات

المبحث الثالث : علاقة توقيت نشر التقارير المالية بالقيمة السوقية للأسهم

المبحث الاول

التقارير المالية Financial Reports

تمهيد

من الواضح أن المحاسبة هي نشاط خدمي ، وأن الناتج النهائي لهذا النشاط هي مجموعة من التقارير المالية التي تعدها الإدارة لخدمة أطراف متعددة داخل الوحدة الاقتصادية وخارجها وتعد التقارير المالية هي الوسيلة الوحيدة والرئيسية التي عن طريقها يتم توصيل المعلومات للأطراف خارج الوحدة الاقتصادية ، حيث يمكن من خلالها إشباع حاجات مستخدمي التقارير المالية ، وتهتم المحاسبة بتصوير الاحداث الاقتصادية بدقة من خلال القياس ، التصنيف ، الافصاح ، التلخيص ، وعرض النتائج وتوصيلها الى عدد كبير من المستفيدين ، وكذلك فإن التقارير المالية هي من أساسيات ومرتكزات قوة وكفاءة سوق الأوراق المالية حيث تتأثر أسعار الاسهم بحجم ونوعية ووقتية المعلومات المنشورة ضمن التقارير المالية ، وسنتطرق في هذا المبحث الى مفهوم التقارير المالية وأهميتها وأهدافها وأنواعها ومكوناتها وعناصرها وكذلك التحديات التي تواجه التقارير المالية وخصائص التقارير المالية ومشاكل ومحددات استخدامها وأيضاً مستخدمي التقارير المالية وكما يأتي :

1-1-2 مفهوم التقارير المالية The Concept of Financial Reports

تعد المحاسبة لغة الاعمال العالمية ، كونها تعمل على تحديد وقياس وتوصيل المعلومات المالية سواء كانت داخلية أو خارجية عن الكيان الاقتصادي إلى الجهات المهتمة من خلال إعداد التقارير والقوائم المالية . (Keiso , 2010 : 4)

وكذلك تعد المحاسبة نظاما للمعلومات حيث يتم من خلالها تقديم المعلومات اللازمة للأطراف الداخلية والخارجية لمساعدهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية وكذلك تمنح المحاسبة معلوماتها عن طريق عرض القوائم المالية التي تعد مخرجات النظام المحاسبي (اسماعيل ، 2008 : 4).

عرّف مجلس معايير المحاسبة الدولي التقارير المالية " بأنها عبارة عن تصوير بالأرقام والكلمات لنتائج الانشطة الاقتصادية في نهاية الفترة المالية ، بحيث تمثل معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمتوقعين والمقرضين والدائنين وغيرهم من الاطراف الخارجية ، الذين لا يستطيعون الحصول على المعلومات التي يحتاجونها بشكل مباشر لاتخاذ قراراتهم بشأن

تقديم الموارد للوحدة الاقتصادية وتقييم اداء المدراء ومجلس الادارة لتلك الوحدات في استغلال الموارد المتاحة بكفاءة وفاعلية " . (السيدة ، 2020 : 26)

وعرفت التقارير المالية على انها وسيلة طبيعية للاتصال ونقل البيانات التي تتعلق بأوجه النشاط بصفة دورية الى المستويات الادارية المختلفة لكي تستطيع اتخاذ القرارات اللازمة وفرض رقابة على العمليات والموجودات ، وتلعب التقارير المالية دوراً رئيسياً في تدارك الاخطاء التي تحدث في الوقت المناسب ، ويمكن للإدارة متابعة العمليات ومراجعة كفاءتها وتحسينها ومعالجة نقاط الضعف من خلال دراسة التقارير المالية ، وكذلك يعبر عن التقارير المالية على انها عرض نزيه ، ومنسق ، ودقيق ، وموثوق به للبيانات المختلفة عن انشطة الشركات خلال فترة معينة ، تقدم التقارير المالية للإدارة العليا أو الى مستخدمي التقارير المالية لغرض تحقيق اهداف مختلفة مثل المتابعة والمراقبة وتقييم الاداء واتخاذ القرارات اللازمة لتطوير وتحسين الاداء . (احمد ، 2019 ، : 172)

وتعتبر التقارير المالية اداة النظم المحاسبية لعرض الانشطة والنتائج في الوحدة الاقتصادية حيث يتم عرض نتائج النشاط في صورة قائمة المركز المالي ومن ثم تقديمها الى الجهات المعنية من داخل الشركة وخارجها مع القوائم المالية لبيان وضع الوحدة الاقتصادية لكافة الاطراف التي تتعامل معها. (يوحنا وصالح ، 2000 : 724)

وتعد التقارير المالية المنشورة في الشركات المساهمة واحدة من اهم المصادر اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية وذلك لتنوع المعلومات التي تحتويها وما تتضمنه من افصاح عادل عن المعلومات من خلال توفير الفرص المتكافئة للأطراف المعنية بالتقارير المالية لكي تمكنهم من اتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية وقد تناول عدد كبير من الباحثين مفهوم التقارير المالية وكانت تعاريفهم متقاربة في جوهرها حيث بينت معظم التعريفات الدور الذي تقوم به التقارير المالية بوصفها وسيلة لتوصيل المعلومات الى مستخدميها .

ان التقارير المالية لا تتضمن القوائم المالية فقط حيث انها تمتد لتشمل وسائل اخرى لتوصيل المعلومات المباشرة وغير المباشرة التي تنتج من النظام المحاسبي مثل موارد الوحدة الاقتصادية والتزاماتها والمكاسب الخ , وان الادارة تقوم بتوصيل المعلومات الى الجهات الخارجية عن طريق وسائل التقارير المالية وليس من خلال القوائم المالية لأنها تخضع لقواعد تنظيمية وصارمة واما بشأن المعلومات التي يجب توصيلها بواسطة التقارير المالية وليس بواسطة القوائم المالية فإنها تتخذ اشكالا مختلفة وترتبط بمواضيع عديدة وان التقارير المالية

للوحدة الاقتصادية قد تتضمن معلومات مالية وغير مالية وتقارير تصدر من مجلس الادارة وتنبؤات مالية وتصف التأثيرات البيئية والاجتماعية وخطط وتوقعات لأعمال الوحدة الاقتصادية ويتبين مما سبق ان مفهوم التقارير المالية هو اشمل من القوائم المالية (ابوعجوة و حماد ، 2011 : 16) .

وتعد التقارير المالية مخرجات نظام المعلومات المحاسبي ، وتكون هذه المخرجات على قسمين هما التقارير المالية الاساسية ،وهي التقارير التي يجب على الوحدات القيام بأعدادها والافصاح عنها بشكل دوري ، لكي تخدم اصحاب الصلة والمستفيدين وتقارير تكون مكملة للتقارير الاساسية تعدها الوحدة الاقتصادية بشكل اختياري بناءً على ظروف معينة . (الدهراوي ، 2004 : 30)

وهنا يمكننا قول ما يأتي :

- ان التقارير المالية عبارة عن كشوفات تعرض جميع الانشطة المالية وغير المالية التي تمارسها الوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة على ان تكون هذه الانشطة قد أعدت على وفق مبادئ المحاسبة المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما وان يصادق عليها من قبل مراجع حسابات خارجي مستقل .
- ان التقارير المالية توفر المعلومات التي تساعد المستخدمين الداخليين والخارجيين في التعرف على نتيجة اعمال الوحدة الاقتصادية ومواردها والتزاماتها ومقدرتها على تحقيق الارباح خلال فترة زمنية محددة .
- توفر التقارير المالية معلومات تخدم الادارة في تحقيق اهدافها ووضع الخطط المستقبلية وتقييم مستوى الاداء في الوحدة الاقتصادية .
- ان التقارير المالية تحتوي على معلومات ذات علاقة بالأنشطة المالية والاجتماعية والبيئية التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية بشرط ان تكون هذه المعلومات قد اعدت على وفق مبادئ المحاسبة المقبولة قبولا عاما .

2-1-2 أهمية التقارير المالية The importance of Financial Reports

تعد التقارير المالية المصدر الاساس الذي يعكس نشاط الوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة وان توفر التقارير المالية يعود بالفائدة على كل من المستثمر والوحدة الاقتصادية والمجتمع ايضاً وان للتقارير المالية اهمية كبيرة من خلال معرفة الوضع الاقتصادي للوحدات الاقتصادية الذي بدوره يؤدي الى بث الطمأنينة لدى المستثمر ليسهم بإتخاذ القرار الاستثماري الامثل ، وتساعد التقارير المالية الوحدات الاقتصادية على معرفة سلوك نشاطها الاقتصادي في سوق الاوراق المالية ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي للوحدة الاقتصادية . (الصوالحي ، 2017 : 16)

تنبع اهمية التقارير المالية من خلال المعلومات المحاسبية التي تتضمنها والتي تعتمد عليها العديد من الجهات المستخدمة للتقارير المالية لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية الرشيدة ، حيث تتسع فئات مستخدمي التقارير المالية لتشمل كل من تربطهم مصلحة بالوحدة الاقتصادية سواء كانت بشكل مباشر أو غير مباشر ، وتختلف المعلومات التي تحتاجها كل فئة من هذه الفئات باختلاف طبيعة تلك الفئة ، ولكن بالرجوع الى مبدأ الجدوى الاقتصادية فإن اعداد تقارير مالية خاصة تتنوع بتنوع مستخدمي المعلومات أمرٌ غير واقعي وذلك لأن مبدأ الجدوى الاقتصادية يتطلب المقارنة بين الفائدة التي تحققها المعلومات المحاسبية من جهة وتكلفة اعدادها ونشرها من جهة اخرى ، لذلك يتم الاعتماد على منهج التقارير المالية متعددة الاغراض ، أي اعداد تقارير مالية تحتوي على معلومات عامة عن الوحدة الاقتصادية ، وضمن توفير ادنى حد من الافصاح بالشكل الذي يخدم احتياجات كل فئة من فئات مستخدمي التقارير المالية ، بحيث تشمل هذه التقارير معلومات عن النشاط التمويلي ، والتشغيلي ، والاستثماري ، والتسويقي للشركة ، وأيضاً تشمل بعض المعلومات الاقتصادية او السياسية التي تؤثر على نشاط الوحدة الاقتصادية . (السيدة ، 2020 : 28)

وأيضاً تنبع اهمية التقارير المالية مما تتضمنه من معلومات محاسبية مفصح عنها في صلب التقارير المالية وتعد من اهم المعلومات للمستخدمين الخارجيين نظرآ لما تعود به من فائدة على المستثمر والمسوق المالي والمجتمع لما تحققه من اهداف اقتصادية وتكمن اهمية التقارير المالية من خلال ماتحققه من الفوائد الآتية : (خشارمة ، 2003 : 97) و (قاقيش والبطاينة ، 2006 : 20)

1. معلومات اساسية تخدم مستخدمي التقارير المالية في اتخاذ القرارات المناسبة التي بدورها توفر فرصاً متكافئة في الحصول على المعلومات من خلال اضاعة الفرص

على المستثمرين الآخرين الذين يمتلكون معلومات داخلية بغرض تحقيق ارباح على حساب المستثمرين الآخرين .

2. التنوع في المعلومات حول الانشطة المختلفة التي تمارسها الوحدة الاقتصادية وإجراء المفاضلة بين الفرص المتاحة والتوازن بين الفائدة والمخاطرة .
3. المحافظة على استقرار اسعار الاسهم ، عندما تقوم الشركة بتوفير حجم اكبر من المعلومات يؤدي الى الاقبال على شراء اسهم الشركة وعندما يكون هناك نقص في المعلومات يؤدي الى توسيع المجال امام عمليات المضاربة في السوق والذي بدوره يؤدي الى تذبذب اسعار الاسهم .
4. تحقق التقارير المالية فائدة الزيادة في نمو السوق المالي ، وازدهاره لما توفره من مناخ استثماري ملائم وتوجيه الموارد الاقتصادية والقرارات بحسن توزيعها بين القطاعات التي يرغب المستثمرون الاستثمار فيها اقتصاديا واجتماعيا والذي يؤدي بدوره الى توزيع العائد والمخاطر بين المتعاملين .

3-1-2 مكونات التقارير المالية Components of Financial Reports

تحتوي التقارير المالية على القوائم المالية الاساسية والتي تمثل عصب التقارير المالية وتعد وسائل اساسية تحتوي على معلومات يراد توصيلها الى المستخدمين من خارج الوحدة الاقتصادية وكذلك تحتوي على معلومات اخرى غير المعلومات المسجلة في الدفاتر المحاسبية علماً ان القوائم تعد طبقاً للقواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة عموماً وتشمل التقارير المالية معلومات مالية وغير مالية ونشرات وتقارير مجلس الادارة اضافة الى التنبؤات المالية والاخبار ذات الصلة بالوحدة الاقتصادية وكذلك الخطط والتوقعات ، والتأثير البيئي والاجتماعي لمشاريع الشركة في نطاق المحيط الذي تنشط فيه وتعد التقارير المالية المنتج النهائي للنظام المحاسبي في نهاية الفترة المالية . (السيدة ، 2020 : 30)

ويتضح ان التقارير المالية اوسع واشمل من القوائم المالية وتتضمن التقارير المالية ما يأتي :

1_ القوائم المالية والايضاحات المتممة لها Financial Statement and Clarifications

تعتبر القوائم المالية اهم جزء من اجزاء التقارير المالية وهي المصدر الرئيسي للمعلومات التاريخية ونتيجة نشاط الشركة خلال فترة زمنية معينة وكذلك المركز المالي والتغييرات التي طرأت عليه في هذه الفترة وتوجه القوائم المالية الى المساهمين (ملاك المشروع)

والمستخدمين الاخرين الذين يعتمدون عليها عند اتخاذ القرارات الاقتصادية كالدائنين والبنوك وغيرهم . (السيدة ، 2020 : 31)

وتشمل القوائم المالية المكونات الآتية : (الدحدوح ، 2014 : 27)

أ_ قائمة الدخل Income Statement

تمثل قائمة الدخل احدى القوائم المالية التي تبين قدرة المنشأة في تحقيق المكاسب الايرادية خلال فترة معينة تكون سنة مالية عادةُ ، وكذلك هي عبارة عن تقرير يبين مقدار الايرادات والنفقات للشركة وصافي الدخل لها وكذلك خسارة الشركة خلال فترة محاسبية معينة .

ب_ قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) Financial Position Statement (Balance sheet)

هو المركز المالي للشركة في لحظة معينة او تمثل صورة فوتوغرافية للوضع المالي للوحدة الاقتصادية عند تلك الفترة ويطلق على عناصر قائمة المركز المالي بأرصدة لغرض تمييزها عن التدفقات لمدخلات ومخرجات فترة معينة ولقد عرفتها لجنة المصطلحات التابعة للمعهد الامريكي بالتعريف الآتي " هي تلخيص مبوب للأرصدة المتبقية في دفتر الاستاذ العام بعد اعداد الحسابات الختامية " .

ج_ قائمة التغيرات في حقوق الملكية Owners' equity Changes Statement

تعد قائمة التغيرات في حقوق الملكية حلقة الوصل بين قائمة الدخل وقائمة المركز المالي حيث تعكس التغيرات في حقوق الملكية المعلومات التي تتعلق بالزيادة او التخفيض في صافي الاصول ، وتتعدد مصادر التغيرات في حقوق الملكية لذلك من المفترض ان يتم تخصيص قائمة مستقلة لغرض الافصاح عن التغيرات المختلفة .

د_ قائمة التدفقات النقدية Cash Flow Statement

تقدم قائمة التدفقات النقدية معلومات لا تقدمها قائمة المركز العالي ولا قائمة الدخل حيث تكون معلومات قائمة التدفقات النقدية حول بند النقدية من حيث مصادر الحصول على النقدية خلال الفترة المالية وما هي اوجه الانفاق وكذلك مقدار التغير في رصيد النقدية خلال الفترة المالية ، وان قائمة التدفقات النقدية تدعم المستثمرين الحاليين والمرتقبين والمقرضين الحاليين والمرتقبين بمعلومات نقدية وتهتم قائمة التدفقات النقدية بقدرة الوحدة الاقتصادية على توليد النقد جراء

عملياتها الداخلية وادارتها للأصول المتداولة والخصوم المتداولة وتفاصيل الاستثمار والتمويل الداخلي حيث تبين قائمة التدفقات النقدية التغير في النقدية بين اول المدة واخر المدة أي توضيح زيادة او نقص النقدية خلال الفترة المالية ويقصد بالنقدية هنا النقدية وما حكمها وتشمل قائمة التدفقات النقدية على ما يأتي : (احمد ، 2019 : 189)

1- **الانشطة التشغيلية Operating activities** : ويقصد بها جميع الانشطة الرئيسية للوحدة الاقتصادية والتي تولد الايراد لها وتشمل ايضاً الانشطة الاخرى التي لا تمثل استثماراً او تمويلاً .
2- **الانشطة الاستثمارية Investment activities** : وهي التدفقات النقدية الناتجة عن ممارسة الوحدة الاقتصادية لأنشطتها الاستثمارية والتي يقوم بها المشروع في شراء الاصول الثابتة وبيعها وكذلك الاستثمار في الديون والملكية .
3- **الانشطة التمويلية Financing activities**: وهي الانشطة التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات حقوق الملكية ، والتي تنتج عن القروض الخاصة بالوحدة الاقتصادية .

هـ_ قائمة الأرباح المحتجزة Retained Earnings Statement

وتتضمن الارباح التي لم توزعها الوحدات الاقتصادية في الاعوام الماضية وتبين هذه القائمة التغيرات التي تحدث في تلك الارباح ويتم عرض المعلومات بطرق مختلفة ، تعرض أحياناً بقائمة مستقلة ، أو تعرض بقائمة ملحقة بقائمة الدخل أحياناً اخرى. (الدهراوي ،2004 : 30)

و_ الايضاحات المتممة (السياسات المحاسبية والايضاحات التفسيرية) Clarifications

وتشمل الايضاحات المتممة ، المعلومات التي تفصح عنها الوحدة الاقتصادية بعدما تقوم بالإفصاح عن القوائم المالية ، وتمثل معلومات في غاية الاهمية لذلك يشار إليها عند الافصاح على انها جزء لا يتجزأ من البيانات المالية وتأخذ هذه البيانات طابعاً تفصيلياً تساعد المستخدم من خلال توضيح بعض المعلومات المفيدة والتي تتعلق بالبنود الواردة في القوائم المالية ، وتشمل المعلومات الاضافية في بعض الاحيان على البنود الآتية : (الدحدوح ، 2014 : 28)

- السياسات المحاسبية
- الالتزامات الطارئة
- الجداول والملاحظات
- بعض التغيرات لعناصر القوائم المالية ، والتي تتطلب شرحاً اضافياً للمستخدمين

- معلومات عامة عن الوحدة الاقتصادية ، حيث توجد احداث تؤثر على المركز المالي وكذلك الاداء المالي للوحدة الاقتصادية ، ويهتم المستخدمون بالتعرف على مثل هذه الاحداث كالأحداث اللاحقة والاحداث الطارئة .

2_ تقرير مجلس الادارة Report of The Board of Directors

يعد تقرير مجلس الادارة من التقارير المهمة ويعتبر احد المصادر المهمة التي تلبي احتياجات المستثمرين من المعلومات والبيانات لغرض التعرف على الانشطة الرئيسية للوحدة الاقتصادية وطبيعة استثماراتها وهيكلية ادارتها وكفاءتها وادائها خلال الفترة المالية ، ويعد تقرير مجلس الادارة من التقارير المهمة التي يعتمد عليها المستثمر لغرض بناء قراره الاستثماري إضافة الى البيانات المالية الاخرى لذا يعد رسالة سنوية من مجلس ادارة الوحدة الاقتصادية للمساهمين والمستثمرين ، ويحتوي تقرير مدقق مجلس الادارة على معلومات اساسية تخص الانشطة الاقتصادية للوحدة من خلال الفترة المالية وكذلك تتضمن ملخصاً لأصول وخصوم الشركة حيث يتضمن تقرير مجلس الادارة معلومات عن الانتاج والمركز المالي والتسويقي للوحدة الاقتصادية خلال الفترة المالية وما تنوي انجازه في الفترة المالية القادمة وعرض تحليل لنتائجها التشغيلية والمخاطر الحالية المتوقعة وكذلك بعض المعلومات التكميلية التي قد يحتاجها مستخدمو التقارير المالية . (الدحدوح 2014 : 29)

3_ تقرير الادارة التنفيذية Executive Management Report

تُلزم الوحدات الاقتصادية في عدد من الدول مثل بريطانيا بتقديم تقرير الزامي ، يتضمن هذا التقرير معلومات اكثر تفصيلاً من تقرير مجلس الادارة ، كالمعلومات عن الاصول والتغيرات التي حدثت عليها خلال الفترة المالية السنوية وكذلك الالتزامات وحقوق الملكية ، اضافة الى معلومات عن التعاقدات الجديدة وسياسة توزيع الارباح وايضاُ معلومات عن العاملين وتكلفة الرعاية الاجتماعية والخدمات التي تقدمها الوحدة الاقتصادية للعمال بصفة خاصة وللمجتمع بصفة عامة . (السيدة ، 2020 : 32)

4_ تحليلات الادارة ومناقشاتها Management Analyses and Discussions

تتضمن تحليلات الادارة ثلاثة جوانب مالية لأنشطة الوحدة الاقتصادية وتتمثل هذه الجوانب في السيولة ، مصادر رأس المال العامل ، ونتائج التشغيل ، حيث تقوم الادارة بالتركيز

على الاتجاهات الايجابية والسلبية ، وكذلك تحديد الاحداث الجوهرية وظروف عدم التأكد المصاحبة والتي تؤثر على تلك الجوانب الثلاثة . (الدحدوح ، 2014 : 30)

5_تقرير مراقب الحسابات Auditor report

تتضمن التقارير المالية السنوية للوحدات الاقتصادية تقرير مراقب الحسابات الخارجي ، ويرفق هذا التقرير مع القوائم المالية المعدة ، وقد عرفه (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، 2001 : 65) " بأنه وثيقة مكتوبة صادرة عن شخص مهني ، يكون اهلاً لإبداء رأي فني محايد بهدف اعلام مستخدمي المعلومات حول درجة التطابق بين المعلومات بمعناها المهني المتعارف عليه ، بهدف ابداء رأي فني محايد عن مدى دقة او صحة البيانات والمعلومات للاعتماد عليها ".

يحتوي تقرير مدقق الحسابات على نتيجة الفحص للقوائم المالية وحول مدى دقة المعلومات التي تحتويها ومدى تمثيلها بصدق وعدالة للعمليات التي تمت بالمشروع خلال فترة مالية معينة لذلك يجب ان يبين تقرير مدقق الحسابات أن القوائم المالية قد تم اعدادها وفاقاً لمعايير المحاسبة الدولية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة عموماً وان يشير الى عدم وجود تغير في هذه المبادئ من فترة مالية الى اخرى وكذلك توضيح مدى كفاية المعلومات التي تحتويها التقارير المالية للمستفيدين منها ، ويعد تقرير مدقق الحسابات النظيف " غير المتحفظ " دليلاً على صدق وعدالة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية ، وتنبع اهمية تقرير مدقق الحسابات في درجة الثقة التي يضيفها على القوائم المالية المنشورة والتي يعتمد عليها مستخدمو القوائم المالية لغرض اتخاذ قراراتهم الاستثمارية لذلك الزمت التشريعات المختلفة الوحدات الاقتصادية التي تقوم بنشر قوائمها المالية ان يرافق هذه القوائم تقرير مدقق الحسابات . (السيدة ، 2020 : 31)

4-1-2 أهداف التقارير المالية Financial Reports Objectives

إن اهداف التقارير المالية تكون عامة ومجالها واسع فهي لا تشمل الافصاح في القوائم المالية ،ولكن تشمل المعلومات التي تقدم عن طريق نظام المعلومات المحاسبي المتعلقة بموارد والتزامات الشركة ، وأن عملية تحديد أهداف التقارير المالية تثير بعض المشاكل واهمها التي تنشأ من احتمالية تعارض وجهات نظر ادارة المنشأة والمدقق الخارجي ، ومستخدمي التقارير المالية والتي تغير وجهة النظر السائدة في تحديد الاهداف ، وهو ما يعرف بالاتجاه النفعي او

اتجاه فائدة المعلومات في اتخاذ القرارات ، لان الهدف الرئيسي من التقارير المالية يعتمد على ما يحتاجه مستخدمو التقارير المالية من معلومات مفيدة لأتخاذ القرارات . (علي ، 2006 :4)

ومن الواضح ان لدى مستخدمي التقارير المالية احتياجات ورغبات مختلفة من المعلومات حيث اوضح مجلس معايير المحاسبة الدولية ومن خلال وضع معايير اعداد التقارير المالية بأنه سيسعى الى توفير مجموعة من المعلومات التي ستغطي احتياجات اكبر عدد من مستخدمي التقارير المالية الرئيسيين ، وان ابرز الاهداف المحددة في الاطار المفاهيمي الخاص بإعداد التقارير المالية الصادرة عن IASB يمكن تلخيصها بما يأتي : (زكريا ، 2014 : 48_49)

1. ان تقوم بإيصال معلومات مفيدة للمستخدمين الرئيسيين (المستثمرين الحاليين ، والمحتملين ، والمقرضين ، والدائنين الآخرين) ، والتي تساعدهم في اتخاذ قرارات الاستثمار من شراء ، او بيع ، او امتلاك ادوات حق ملكية او دين وتقييم او تسوية اشكال الائتمان الاخرى ، ويجب ان تكون التقارير المالية مفهومة لمن يمتلكون فهم معقول للنشاطات الاقتصادية ، ونشاطات الاعمال ، والمحاسبة ، وعندهم الرغبة والاستعداد في دراسة تلك المعلومات بجدية .
2. ان تقدم التقارير المالية معلومات تساعد المستخدمين على التنبؤ بمبلغ وتوقيت التوقعات المستقبلية لصافي التدفقات النقدية الواردة للشركة ، ومن ثم تقييم احتمالات صافي التدفقات النقدية المستقبلية الواردة للشركة وذلك عن طريق توفير المعلومات حول موارد الشركة والالتزامات ، وتقييم اداء مجلس الادارة لمسؤولياته بكفاءة وفاعلية لاستخدام موارد الشركة .
3. ان تقدم التقارير المالية المعلومات حول المركز المالي للشركة والتي تعني المعلومات حول الموارد الاقتصادية للشركة والالتزامات في تلك الاصول وكذلك ان تقدم معلومات حول الاحداث الاخرى وآثار المعاملات التي تغير من تلك الموارد والمطالبات فيها .
4. ان تقدم التقارير المالية المعلومات عن اداء الشركة المالي خلال الدورة المالية لأنها تساعد متخذي القرارات في فهم العائد الذي قامت الشركة بتحقيقه على الموارد الاقتصادية وكذلك تعبر المعلومات عن العائد المحقق لحسن اداء الادارة بمسؤوليتها تجاه استخدام الموارد بكفاءة وفاعلية وكذلك تعد المعلومات هامة بالنسبة لتغير مكونات العائد في تقييم شكوك التدفقات النقدية المستقبلية .
5. ان تقدم التقارير المالية المعلومات بشأن التغيرات في الموارد الاقتصادية والمطالبات غير الناتجة عن الاداء المالي للشركة وتعد هذه المعلومات ضرورية لمنح المستخدمين

فهماً كاملا عن سبب التغير في موارد الشركة الاقتصادية ومطالباتها ومدلولات تلك التغيرات للأداء المالي مستقبلاً . (حنان ، 2016 : 46)

6. ان تقدم التقارير المالية معلومات حول كيفية حصول الشركة على التدفقات النقدية وعن كيفية صرفها وكذلك المعلومات عن القروض وتسديد الديون او الارباح الناتجة من الاسهم النقدية ، او التوزيعات الاخرى على المستثمرين ، وكذلك عمليات الشركة وتقييم انشطة الشركة التمويلية والاستثمارية وكذلك تفسير المعلومات الاخرى عن الاداء المالي . (مصدر سابق ، 2016 : 47)

ويرى (ابو عجوة ، 2011 : 18) إن دور التقارير المالية يتمثل في تقديم المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية ، ولكنها لا تحدد ما يجب ان تكون عليه تلك التقارير ، وتقدم التقارير المالية المعلومات التي تساعد في تحديد الاستخدام الامثل للموارد المتاحة وكذلك المساعدة في تقييم العوائد والمخاطر التي تتعلق بالاستثمار والفرص المتاحة ، وتساعد التقارير المالية في تكوين بيئة مناسبة لقرارات تكوين رأس المال ، وليس من وظيفة التقارير المالية التأثير على نتائج القرارات التي يتخذها المستثمرون او الدائنون وغيرهم لذا فأن دور التقارير المالية يتطلب تقديم معلومات عادلة وغير متحيزة ، وتنطلق اهداف التقارير المالية اساساً من الاحتياجات المعلوماتية من جهة المستخدمين الخارجيين الذين تنقصهم سلطة فرض المعلوماتية التي يحتاجون اليها من الشركة ولا يتوفر لديهم سوى استخدام المعلومات التي تقدمها لهم الادارة .

ويرى (السيدة ، 2020 : 34) إن التقارير المالية لا تعد غاية في حد ذاتها بل انها وسيلة لتحقيق اغراض معينة من اهمها :

1. تساعد التقارير المالية في اتخاذ (صنع) القرارات الادارية : تطرح امام ادارة المشروع عدداً من البدائل لغرض اختيار الافضل حيث تواجه ادارة المشروع مشكلة المفاضلة والموازنة بين البدائل واتخاذ القرار اذ يعد من اصعب المشاكل لان اتخاذ القرار يجب ان يكون مبنياً على اسس سليمة واخذاً بالاعتبار المزايا والعيوب المتوقعة لكل واحد من البدائل ثم اختيار الافضل في ظل الظروف السائدة .
2. تساعد التقارير المالية في وضع الخطط ورسم السياسات الاستراتيجية للمشروعات المختلفة : تهتم ادارة الشركات بالتقارير التي ترد اليها لغرض مساعدتها في وضع وتقييم الخطط وتحليل السياسات الموضوعة داخل الشركة التي تتعلق بالموارد وكيفية

استخدامها ، وان تقارير التخطيط تهتم عموماً بحجم الانتاج والطاقات القصوى والمستغلة والمتاحة والتكاليف والربحية عند اعداد الموازنات التخطيطية .

3. تساعد التقارير المالية في مجال المتابعة والرقابة وتقييم الاداء : تعد التقارير المالية العمود الفقري للمتابعة والرقابة لأن التقارير تساعد في وضع المعايير الرقابية ، وتقييم الاداء ، ومعرفة اسباب الانحرافات ومعالجتها وذلك من خلال البيانات التي ترد من المستويات الدنيا التي تتضمن التنفيذ الفعلي مقارناً بالمخطط مقدماً وكذلك الانحرافات واسبابها .
4. تعد التقارير المالية اداة توصيل جيدة بين المستويات الادارية : تمثل التقارير المالية حلقة وصل بين المستويات الادارية سواء على المستوى الافقي بين الوظائف المختلفة ذات المستوى الاداري الواحد او على المستوى الرأسي بين الوظائف ذات المستويات الادارية المتدرجة .

هذا وتختلف التقارير المالية من دولة الى اخرى لأسباب سياسية واقتصادية وعوامل اخرى تتعلق بالبيئة التي اعدت فيها هذه التقارير وكذلك تتأثر التقارير المالية بكمية المعلومات التي تحتويها ومدى احتياج المستثمرين لها لغرض مساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية وهنالك مجموعة من العوامل تؤثر في اهداف التقارير المالية : (العوض ، 2018 : 54)

1. المنظمات المهنية : تؤثر المنظمات المهنية على اهداف التقارير المالية مثل قيام لجنة المبادئ المحاسبية بإصدار الآراء المحاسبية ، وكذلك قيام لجنة معايير المحاسبة الدولية بإصدار نشرات بالمعايير المحاسبية توضح فيها اهم المبادئ والاجراءات التي يجب تطبيقها عند اعداد التقارير المالية ، اضافة الى جهود معهد المحاسبين القانونيين في انجلترا وويلز الذي اصدر مجموعة من النشرات والتوصيات تخص المبادئ المحاسبية بالاشتراك مع مجموعة من الجمعيات المهنية الاخرى .
2. الجهات المشرفة على سوق الاوراق المالية : إن هيئة تنظيم تداول الاوراق المالية في الولايات المتحدة الامريكية تلعب الدور الكبير في اصدار المبادئ والمعايير المحاسبية التي تلزم الشركات المساهمة في ان يتم تداول اوراقها المالية بنيويورك ، وكذلك تقوم الهيئة المشرفة على الاوراق المالية بإنجلترا بدور مماثل في الاشراف والرقابة .

3. تدخل الدولة : تلعب الدولة دوراً رئيسياً في الدول النامية بهدف تطوير النظام المحاسبي والتقارير المالية التي يوفرها للمستخدمين ، وكذلك يقوم الجهاز الضريبي بإصدار النظم والتعليمات التي يجب اتباعها عند اعداد التقارير المالية .
4. النظام الاقتصادي : يؤثر النظام الاقتصادي على التقارير المالية في الدول الصناعية الغربية لكي تعتمد على النظام المحاسبي في توفير المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات الاقتصادية من المستثمرين والدائنين والبنوك أولاً ، بينما في الدول الاشتراكية حيث يقوم النظام المحاسبي بتقديم المعلومات المحاسبية للمسؤولين عن برامج التنمية وخطتها وتحضير الاحصاءات اللازمة للتخطيط القومي .
5. التضخم وارتفاع الاسعار : إن الانخفاض في القوة الشرائية في الكثير من دول العالم أدى الى اعادة النظر في التقارير المالية للشركات المساهمة وإعدادها على اساس التكلفة التاريخية المعدلة لتعكس الانخفاض المستمر في قيمة العملة .

5-1-2 عناصر القوائم المالية Elements of Financial statements

عرف الاطار المفاهيمي للمحاسبة من خلال تقرير مفاهيم المحاسبة المالية رقم (6) للعام 1985م عشرة عناصر للقوائم المالية وتستخدم هذه العناصر لقياس مستوى الاداء والمركز المالي للوحدة الاقتصادية وقد قسم التقرير هذه العناصر العشرة على مجموعتين ، المجموعة الاولى تتضمن العناصر المتعلقة بقياس المركز المالي وهي : (الدهراوي ، 2004 :42-43)

أ- **الاصول Assets** : تعرف الاصول على انها المنافع المستقبلية المحتملة التي تحصل او تسيطر عليها الوحدة الاقتصادية نتيجة احداث او عمليات ماضية .

ب- **الالتزامات Liabilities** : وهي التضحيات المحتملة بالمنافع الاقتصادية بالمستقبل والناتجة عن التزامات حالية على الوحدة الاقتصادية نتيجة احداث او عمليات ماضية وتقدم اما بشكل اصول او بشكل خدمات لوحدات اقتصادية أخرى .

ت- **حقوق الملكية Owners' Equity** : هي ما يتبقى في الوحدة الاقتصادية من اصول بعد طرح الالتزامات .

اما المجموعة الثانية فقد ضمت العناصر التي تتعلق بقياس اداء الوحدة الاقتصادية وهي على النحو الآتي : (السيد لطفي ، 2005 : 199)

أ- **الدخل الشامل Compressive Income** : وهو التغير في حقوق ملكية الوحدة الاقتصادية (صافي الاصول) خلال فترة زمنية , وذلك نتيجة احداث وصفقات وظروف اخرى مصادرها غير مرتبطة بالملكية فهي تضم جميع التغيرات في استثمارات الملاك او التوزيعات عليهم .

ب- **الايرادات Revenues** : وهي الزيادة في اصول الوحدة الاقتصادية او أي تدفقات داخلة او النقص الحاصل في التزامات الوحدة او كلاهما خلال فترة زمنية معينة وذلك نتيجة بيع السلع او انتجها او تقديم خدمات او القيام بأنشطة اخرى ضمن العمليات الاساسية المستمرة للوحدة الاقتصادية .

ت- **المصروفات Expenses** : وهي النقص في اصول الوحدة الاقتصادية او تدفقات خارجة او تحمل التزامات او كلاهما معآ خلال فترة زمنية معينة , نتيجة تسليم السلع او انتاجها او تقديم الخدمات او القيام بالأنشطة الاخرى ضمن العمليات المستمرة في الوحدة الاقتصادية .

ث- **المكاسب Earning** : هي الزيادة في حقوق الملكية نتيجة لأنشطة عرضية او طارئة للوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة وجميع العمليات والاحداث الاخرى باستثناء الزيادة الحاصلة نتيجة الايرادات والاستثمارات بواسطة الملاك .

ج- **الخسائر Losses** : هي الانخفاض في حقوق الملكية نتيجة لأنشطة عرضية او طارئة للوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة وجميع العمليات والاحداث الاخرى باستثناء الانخفاض الحاصل نتيجة المصروفات والتوزيعات على الملاك . (السيد لطفي ، 2005 : 200)

ح- **استثمارات الملاك Owners investment** : هو الزيادة في اصول او حقوق ملكية وحدة اقتصادية معينة وتأتي معاملات ذات اتجاه واحد بين الوحدة الاقتصادية وملاكها أي انها ليست عمليات تبادلية بين الوحدة الاقتصادية من جهة وبين غيرها من جهة اخرى .

خ- **التوزيعات Dividends** : وهي الانخفاض في اصول او حقوق ملكية وحدة اقتصادية معينة وتأتي من معاملات ذات اتجاه واحد بين الوحدة الاقتصادية وملاكها حيث تقوم الوحدة الاقتصادية بمنح اصول او تقديم خدمات او تحمل الالتزامات تجاه ملاكها .

6-1-2 انواع التقارير المالية Types of Financial Repors

ان نظام المعلومات المحاسبية يقدم مجموعة كبيرة من التقارير المالية والتي تصنف على وفق عدد من المعايير , وقد تم تصنيفها من وجهات نظر مختلفة ، فقد صنف (قاسم ، 2004 : 125) التقارير المالية على وفق عدد من المعايير وكما يأتي :

1_ من حيث الوظائف الادارية

أ- تقارير تخطيطية : تشتق التقارير التخطيطية من الموازنات التقديرية ، حيث تعد هذه التقارير مهمة لمساعدة الادارة في تجنب الازمات التي قد تتعرض لها الوحدة الاقتصادية بسبب فقدان التوازن بين العمليات المختلفة ، وتحديد الموارد اللازمة لتحقيق اهداف الوحدة الاقتصادية وطرق الحصول على هذه الموارد وتوزيعها على العمليات المستقبلية للمنظمة .

ب- تقارير رقابية : يقدم نظام المعلومات المحاسبي مجموعة كبيرة من التقارير المالية لمختلف المستويات الادارية ، التي تهدف للتأكد من ان التنفيذ الفعلي يتم بالطريقة التي تحدد اهداف الوحدة الاقتصادية بتكلفة قليلة وكفاءة انتاجية عالية .

ت- تقارير تشغيلية : تركز التقارير التشغيلية على الوضع الحالي لنظام العمليات داخل الوحدة الاقتصادية ، بغرض مساعدة الادارة التشغيلية للتحكم والسيطرة على نظام العمليات يوماً بيوم .

2_ من حيث درجة التفصيل

أ- معلومات موجزة : تلخص هذه المعلومات تفاصيل الاحداث ، حيث تتضمن ما يستخدمه المدراء من احصائيات ونسب لتقدير مدى صحة سير العمل ، وتعد هذه المعلومات اما بالطلب او بشكل دوري ، مثل تقارير الايرادات الفصلية .

ب- معلومات تفصيلية : تعد هذه المعلومات بشكل دوري يومي او اسبوعي ، وتوزع داخليا وتكون هذه التقارير منتظمة من حيث الشكل ، وتوفر تفصيلا يتعلق بالأحداث او وحدات الوحدة الاقتصادية الفرعية مثل : كشف أوامر الشراء .

3_ من حيث اتجاه سير التقارير

أ- تقارير عمودية : تضم هذه التقارير المعلومات التي يتم تبادلها بين المستويات الادارية المختلفة في الوحدة الاقتصادية .

ب- تقارير افقية : تضم هذه التقارير المعلومات التي يتم تبادلها بين الاقسام ضمن نفس المستوى الاداري .

4_ من حيث الدورية

أ- تقارير فورية : تقدم التقارير الفورية عندما تحدث حالات طارئة كالتقرير حول مردودات المبيعات وذلك لمعالجة مشكلة مع احد العملاء .

ب- تقارير حسب الطلب : يقدم هذا النوع من التقارير لأغراض خاصة ومحددة مثل التقارير التي يطلبها المدير بغية اتخاذ القرار بخصوص حالة معينة او اجراء دراسة محددة.

ت- تقارير دورية : وهي التقارير التي يتم اعدادها في فترات زمنية محددة مسبقا مثل القوائم المالية .

5_ من حيث الغرض

صنف (مطيع ، وآخرون ، 2007، : 57_59) التقارير المالية من حيث الغرض على النحو الآتي :

أ- تقارير الوكالة : مثل التقرير السنوي للوحدة الاقتصادية والذي يتم فيه توضيح مدى محافظة ادارة الوحدة على الموارد المعهود بها اليها .

ب- تقارير الالزام القانونية : مثل القوائم المالية المنشورة التي تعد على وفق القوانين التي تطلبها جهات معينة مالية كانت أو حكومية .

وإن بالإمكان تصنيف التقارير المالية على ضوء تصنيف المعلومات المحاسبية التي تحتويها ، وطبقا لما اورده (الشيخ ، 2012، : 37 _38) فقد صنف المعلومات المحاسبية وفق عدة معايير وهي :

1_ من حيث دلالتها

أ- معلومات تاريخية : تتعلق هذه المعلومات بالأحداث والعمليات التي حدثت في الماضي ، وتستخدم في قياس كفاءة الوحدة الاقتصادية في تحقيق اهدافها ، ومعرفة المركز المالي لها .

ب- معلومات حالية : ترتبط هذه المعلومات بالأنشطة التشغيلية وتقدم بشكل دوري، وفي الوقت المناسب وتكون ذات طابع تحليلي لغرض متابعة الانحراف المعياري .

ت- معلومات مستقبلية : تعد هذه المعلومات بصورة تقديرية لغرض التخطيط ، التنبؤ، واتخاذ القرارات .

2_ من حيث مصدرها

أ- معلومات داخلية : تعبر هذه المعلومات عن وقائع واحداث حدثت داخل الوحدة الاقتصادية .

ب- معلومات خارجية : وتأتي من مصادر خارجية تبين متغيرات البيئة المحيطة وتتضمن معلومات تخص البيئة المحيطة وظروف السوق .

3_ من حيث متطلباتها العملية

أ- معلومات اجرائية : تتطلب هذه المعلومات من متلقيها اتخاذ الإجراءات فورا او في وقت لاحق .

ب- معلومات غير اجرائية : لا تتطلب هذه المعلومات من متلقيها اتخاذ أي اجراء لأنها معلومات خبرية توضح احداث وعمليات تمت في وقت سابق .

4_ من حيث ارتباطها بالزمن

أ- معلومات جامدة :هي المعلومات التي تعبر عن قيمة حدث معين في لحظة زمنية معينة.

ب- معلومات ديناميكية : هي المعلومات التي تعبر عن حالة التغير التي تحصل في قيمة حدث معين خلال فترة زمنية معينة .

7-1-2 خصائص التقارير المالية Features of Financial Reports

هناك خصائص وصفات نوعية وأخرى داعمة يجب ان تحتويها المعلومات المحاسبية لكي تكون مفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية وان تطبيق الاهداف والخصائص النوعية يؤدي الى ايجاد معايير محاسبية ذات جودة عالية وهذا بدوره يؤدي الى تقارير مالية ذات جودة عالية تكون مفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية

وتصنف خصائص التقارير المالية الى مجموعتين وكما في الشكل الآتي :

الشكل (2)

خصائص التقارير المالية

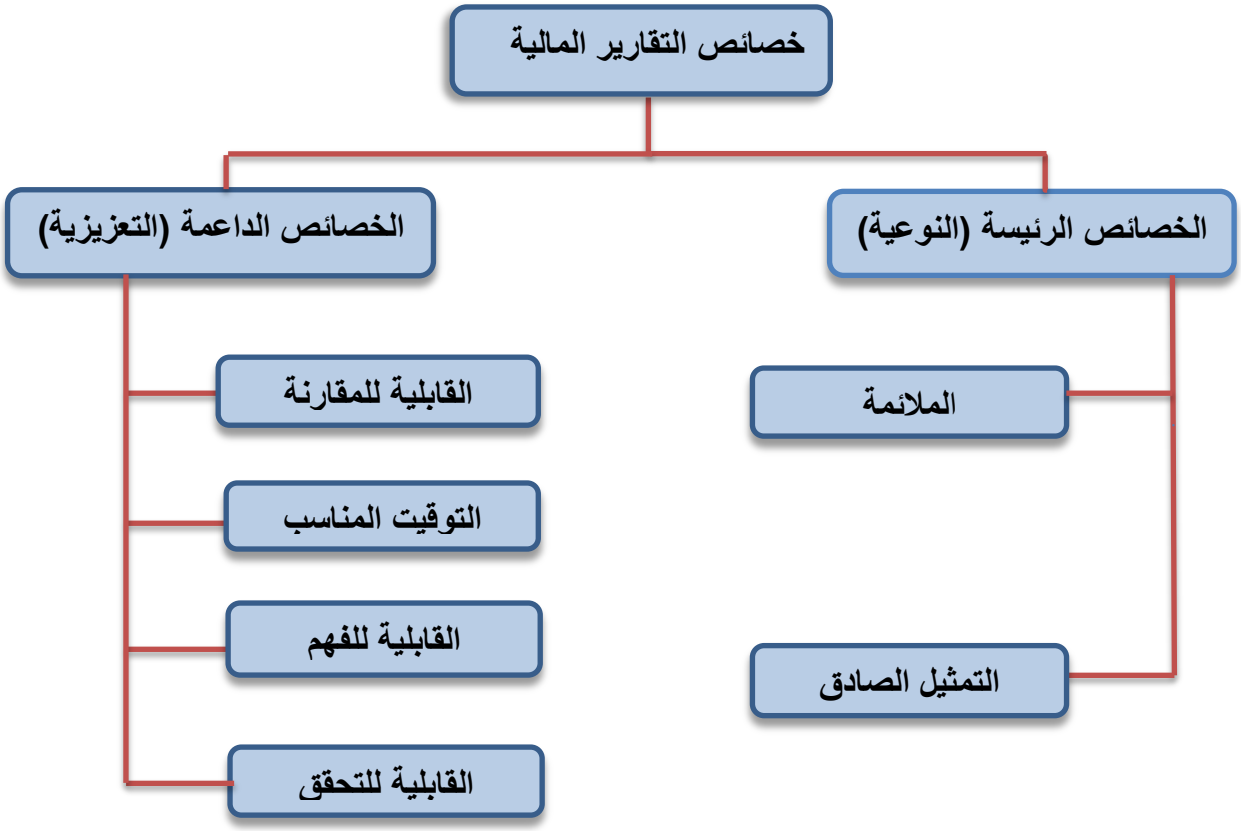

(المصدر : من اعداد الباحث)

2-1-7-1 الخصائص الرئيسية (النوعية)

1 _ الملائمة Relevance

تعد المعلومات ملائمة اذا كانت قادرة على إحداث اختلاف في قرارات المستخدمين الاقتصادية وتكون المعلومات ملائمة عندما يكون لها قيمة تنبؤية او قيمة تأكيدية او كلاهما ، ويقصد بالملائمة ان تكون التقارير المالية قادرة على التأثير على متخذي القرار وتكون التقارير المالية ملائمة عندما يكون لها قيمة تنبؤية او قيمة تأكيدية او كلاهما وتكون المعلومات ذات قيمة تنبؤية عندما يمكن استخدامها معطياتٍ في العمليات التي يستخدمها المستثمرون للتنبؤ بالنتائج المستقبلية أي ان تكون لهذه المعلومات القدرة على تقديم تغذية عكسية وكذلك يجب تقديمها في الوقت المناسب وبالتالي يجب ان تتصف المعلومات بالقيمة التنبؤية والتغذية العكسية . (عبد الغفار ، 2020 : 14)

وان الملائمة تعبر عن مدى قدرة التقارير المالية على خدمة اتخاذ قرار معين من خلال تخفيض حالة عدم التأكد لدى متخذي القرار او زيادة المعرفة لدى متخذي القرار وتكون التقارير المالية ملائمة عندما تؤثر في اتجاه سلوك متخذي القرار وتُغير قراره نحو الموقف الذي يتخذ القرار بشأنه اذا تم تقديمها بالوقت المناسب قبل ان تفقد قدرتها على التأثير في اتخاذ القرار لذلك فأن خاصية الملائمة تعتمد على ما يأتي : (سبسي ، 2011 : 12)

- مستخدم التقارير المالية وقدرته على التعامل مع تلك التقارير .
- الاثر الذي يمكن ان تحدثه تلك التقارير على اتخاذ القرار عند المقارنة بين البدائل .
- الادراك المتكامل لدى معدي التقارير المالية حول طبيعة احتياجات المستخدمين لهذه التقارير .

وهنالك ارتباط بين خاصية الملائمة ومفهوم الاهمية النسبية فقد عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB المادية " يعتبر هذا البند ماديا أو ذا اهمية نسبية إذا ما كان حذفه أو عرضه بشكل خاطئ سيؤثر على قرارات المستخدمين الاقتصادية المبنية على واقع المعلومات المادية " ومن هذا يتبين ان مفهوم المادية هو جانب من جوانب الملائمة الخاص بالوحدة الاقتصادية ويعتمد على طبيعة البند او حجمه او كلاهما .

2_ التمثيل الصادق (الموثوقية) Reliability

تتصف المعلومات المحاسبية بالموثوقية اذا كانت خالية من الاخطاء الهامة ، والتحيز وبإمكان المستخدمين الاعتماد عليها على انها معلومات تعبر بصدق عما يريد التعبير عنه او المتوقع عنه . (Barry , 2007 : 106)

حتى تعد المعلومات مفيدة يجب ان لا تمثل الظواهر الملائمة فحسب بل يجب ان تعبر وبصدق عن تلك الظواهر وتتمتع المعلومات بخاصية التمثيل الصادق حينما تكون تلك المعلومات خالية من الاخطاء الهامة والتحيز, ويمكن للمستخدمين الاعتماد عليها بوصفها معلومات تعبر بصدق عما يقصد ان تعبر عنه وتتحقق خاصية التمثيل الصادق من خلال مجموعة من الخصائص الفرعية الآتية :

1- الاكتمال : ويعني ان يشمل وصفا كاملا لجميع المعلومات اللازمة للمستخدم للتمكين من فهم الظاهرة الموصوفة.
2- الحيادية : يعني خلوها من التحيز في اختيار او عرض المعلومات المالية ,اما اذا كان اختيار المعلومات او عرضها يؤثر على عملية اتخاذ القرار او يؤثر على حكم يخص نتيجة سابقة يعد التقرير المالي غير حيادي.
3- الخلو من الخطأ : يعني عدم وجود خطأ أو اغفال في وصف الظاهرة وان التمثيل الصادق لا يعني الدقة في جميع الجوانب وأنه قد تم اختيار وتطبيق العملية المستخدمة لإنتاج المعلومات المبلغ عنها دون اخطاء .

توفر التقارير المالية اربعة أمور يمكن من خلالها قياس هذه الخصائص الفرعية وهي : فحص النقاشات التي تتعلق بالتقديرات والافتراضات المعتمدة عند اعداد التقرير وكذلك فحص الافصاحات والنقاشات التي تتعلق بالمبادئ المحاسبية المستخدمة ، التي تزيد من احتمال ان معدي القوائم المالية يفهمون بشكل كامل طرق القياس , والاطلاع على القدر الذي يمكن ان توفره التقارير المالية من معلومات تخص الاحداث الايجابية والاحداث السلبية , واخيرا التركيز على نوع التقرير الذي يقدمه مدقق الحسابات وكذلك المعلومات التي يمكن ان توفرها الشركة عن حوكمة الشركة . (زكريا ، 2014 : 51)

وعلى وفق (IASB) تعد خاصيتي الملائمة والتمثيل الصادق خصائص نوعية رئيسية ويجب ان تتصف المعلومات بهذه الخصائص لكي تكون مفيدة .

2-7-1-2 الخصائص الداعمة (التعزيزية)

1_ القابلية للمقارنة Comparability

تعني قابلية المقارنة ان يكون بالإمكان مقارنة التقارير المالية عند وحدة اقتصادية معينة مع التقارير المالية لوحدات اقتصادية أخرى مماثلة لها في نفس الفترة وهذا يتطلب ان يتم قياس التقارير المالية بنفس الطريقة في الوحدات الاقتصادية المختلفة . (عبد الغفار ، 2020 : 15)

وان قرارات المستثمرين تعتمد على الاختيار بين البدائل لذلك يجب ان يتمكن المستثمرون من اجراء مقارنة التقارير المالية للوحدة الاقتصادية على طول فترة نشاطها لغرض تحديد الاتجاهات في مركزها المالي وادائها وكذلك يجب ان يكون بإمكان المستثمرين اجراء المقارنة بين التقارير المالية للوحدات الاقتصادية الاخرى لغرض اجراء التقييم النسبي للمركز المالي لها ، والتغييرات في المركز المالي وادائها ومن هنا يتضح ان خاصية الاتساق تساعد على تحقيق هذه المقارنة من خلال استخدام نفس الطرق او نفس المبادئ المحاسبية والاجراءات من اجل قياس وعرض بنود الوحدة الاقتصادية من فترة الى اخرى او لمجموعة من الوحدات الاقتصادية خلال فترة واحدة ، وكذلك يساعد الافصاح عن السياسات المحاسبية في تحقيق خاصية القابلية للمقارنة من خلال تمكين المستثمرين من تحديد التغيرات في السياسات المحاسبية التي تستخدمها الوحدة الاقتصادية من فترة الى اخرى او التي تستخدمها مجموعة من الوحدات الاقتصادية . (زكريا ، 2014 : 52)

2_ التوقيت المناسب (الوقتية) Timeliness

والمقصود بذلك ان يتم توفير المعلومات المحاسبية في الوقت المطلوب فيه اتخاذ القرار ، أي ان المعلومات لا تفقد قدرتها في التأثير على متخذ القرار ، واذا لم تتوافر المعلومات في وقت الحاجة اليها ، أو في حال توافرها لفترة طويلة ، ولا يكون هناك طلب لاستخدامها ، فإنها تفقد خاصية الملائمة . (ابو عجوة وحماد ،2011 :26) .

يجب ان يتوفر لجميع المستخدمين المعلومات الملائمة التي تلزمهم لغرض القيام بتنبؤاتهم واتخاذ القرارات ، ومن الضروري ان تكون هذه المعلومات حدثية بطبيعتها اكثر من ارتباطها بالفترات السابقة فقط ، وفي الحقيقة ان مفهوم الملائمة ينطوي ضمناً على عامل التوقيت ، حيث يمثل التوقيت المناسب قيداً هاماً على نشر التقارير المالية ، ويجب ان يكون تجميع وتلخيص

المعلومات المالية ونشرها سريعاً قدر الامكان لغرض ضمان إتاحة معلومات حديثة لمستخدمي التقارير المالية تمكنهم من إعداد التنبؤات واتخاذ القرارات .

وترى (حنان ، 2016 : 33) ان التوقيت المناسب هو : " توفير المعلومات في حينها قبل ان تفقد منفعتها او قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرارات ، فمن البديهي انه اذا لم تتوفر المعلومات عند الحاجة اليها ، فلن يكون لها التأثير على القرار ، اذ ان عملية اتخاذه تكون دائماً محددة بفترة زمنية معينة ، ويختلف التوقيت الملائم مع اختلاف طبيعة القرار ، فبعض القرارات تستلزم سرعة اكثر من غيرها في توفير المعلومات الملائمة " .

وان حصول المستخدم على التقارير المالية في الوقت المناسب وقبل ان تفقد قدرتها على التأثير على القرارات يعد جانباً مهماً للمساعدة على الملائمة فإذا لم تكن المعلومات متوفرة عند الحاجة اليها او اصبحت متوفرة بعد فترة طويلة من الاحداث المقرر عنها بحيث لا تكون لها قيمة في المستقبل عندئذ تكون غير ملائمة . (الشامي ، 2009 : 24)

ويرى (عيسى ، 2018 : 299) ان خاصية التوقيت المناسب تعني توصيل المعلومات الى متخذي القرار في الوقت المناسب لكي يتمكنوا من تحقيق اكبر فائدة مرجوة من هذه المعلومات وذلك لان المعلومات التي تتوفر في الوقت المناسب تؤثر على القرار الذي سيتم اتخاذه ، وان من صفات المعلومات الملائمة ان تؤثر على قرار مستقبل المعلومات والموجهة اليه ايضاً لذلك فإن عدم تأخير نشر التقارير المالية وتقديمها في الوقت المناسب يعد دليلاً واضحاً على كفاءة المحاسب والنظام المحاسبي .

وكذلك تعني خاصية التوقيت المناسب تعني تقديم التقارير المالية في حينها بمعنى انه يجب أن تكون التقارير المالية متوفرة لمن يستخدمها عند الحاجة اليها ، لذا فإن التقارير المالية تفقد منفعتها إذا لم تكن متاحة عندما تدعو الحاجة الى استخدامها . (السيد ، 2009 : 110) ، " واذا حدث تأخير غير ضروري في تقديم التقارير المالية فإن المعلومات تفقد ملائمتها لذا فالإدارة بحاجة الى الموازنة بين ميزة رفع التقارير المالية في الوقت المناسب وتوفير المعلومات الموثوقة " . (غزوي ، 2010 : 40)

3_ القابلية للفهم Understand ability

هي احدى الخصائص الداعمة (التعزيزية) للمعلومات التي تسمح للمستخدمين الذين لهم قدر معقول من الدراية المحاسبية بإدراك مغزى تلك المعلومات (Kieso , Weygand &Warfield ,2007 :32)

إن مستخدمي التقارير المالية في الغالب هم متخذو القرارات حيث انهم يعتمدون على التقارير المالية في مساعدتهم لإتخاذ القرارات المختلفة ، وحتى يكون الحكم عادلاً على التقارير المالية يجب ان يتسم متخذ القرار الذي يقوم باستخدام التقارير المالية بمجموعة من الصفات ، وان القابلية للفهم تعمل حلقة وصل بين متخذ القرار والتقارير المالية ويمكن تصنيف القابلية للفهم على انها تتعلق بمتخذي قرارات معينة او انها تتعلق بمجموعة من متخذي القرارات (هل ان الافصاح واضح ومفهوم للمستهدفين او المخاطبين به) بالنسبة للمستخدمين على فرض ان هناك مستوى معقولاً من المعرفة في النشاطات المالية والاقتصادية لدى المستخدم ، وان خاصية القابلية للفهم لا تعتمد على الخصائص التي تتعلق بالتقارير المالية لكنها تعتمد على خصائص اخرى تتعلق بمستوى مستخدمي التقارير المالية مثل : مستوى التعليم ، الادراك ، وكمية المعلومات السابقة المتوفرة لديهم من خلال التقارير المالية المنشورة سابقاً ، وهذا يعني ان خاصية القابلية للفهم تمثل حلقة وصل بين خصائص التقارير المالية وخصائص مستخدميها ، لذلك فإن على معدي التقارير المالية الاخذ بالاعتبار الرغبات والصفات المتعددة والمتباينة لدى مستخدمي التقارير المالية . (الشامي ، 2009 : 20)

ويرى (عيسى ، 2018 : 299) ان القابلية للفهم تعني توصيل المعلومات المفيدة لمستخدمي التقارير المالية ذوي المعرفة المعقولة بالأنشطة الاقتصادية والمحاسبية ليمكنهم فهمها والقدرة على استخدامها ، وهنالك اختلاف كبير بين المستثمرين وهذا الاختلاف يكمن في نوع واساليب القرارات التي يتخذونها ، وفي قدرتهم على الاستفادة من المعلومات المتاحة لديهم او التي لهم القدرة على الحصول عليها ، وحتى تكون المعلومات مفيدة يجب ان توجد علاقة ربط بين مستخدمي التقارير المالية والقرارات التي يتخذونها وتتمثل هذه العلاقة بالقابلية للفهم .

4_ القابلية للتحقق Verifiability

تعني هذه الخاصية القابلية لأكثر من شخص في الوصول الى النتائج نفسها اذا استخدمت نفس الطرق والاساليب التي تم استخدامها في قياس المعلومات المحاسبية ، وقد يستخدم مصطلح مرادف لمصطلح التحقق وهو " الموضوعية " التي تعني سلامة وموضوعية المعلومات ، وحتى يمكن منح الثقة بالمعلومات والاعتماد عليها لابد من ان تكون اساليب القياس والافصاح التي استخدمت لاستخراج النتائج وعرضها هي اساليب تناسب الظروف المحيطة بالشركة ، وان استخدام هذه الاساليب يتم بكيفية تسمح للأشخاص الاخرين (غير الذين قاموا باستخدامها في المرة الاولى) بإعادة استخدامها للتحقق من تلك النتائج ، وان خاصية القابلية للتحقق تعني ان المعلومات التي تم تقديمها تعد تصويراً دقيقاً للأحداث دون ان يعتريها تحريف ، او تشوبها اخطاء ذات اهمية نسبية . (الشامي ، 2009 : 25)

8-1-2 مشاكل ومحددات استخدام خصائص التقارير المالية Problems and Limitations of using Financial Repors Features

تتلخص مشاكل ومحددات استخدام خصائص التقارير المالية في الآتي : (الدحدوح ، 2014 : 44)

1. هنالك احتمال وجود تعارض بين خاصيتي الملائمة والتمثيل الصادق (الموثوقية) اذ لا يوجد هناك توافق بين ملائمة المعلومات ودرجة الوثوق بها فقد تكون المعلومة مقبولة او مرفوضة اذا كانت ملائمة ولكنها غير موثوق بها او العكس تكون المعلومة موثوق بها ولكنها غير ملائمة وكما في الشكل الآتي :

الشكل (3)

تعارض خاصيتي الملائمة والتمثيل الصادق (الموثوقية)

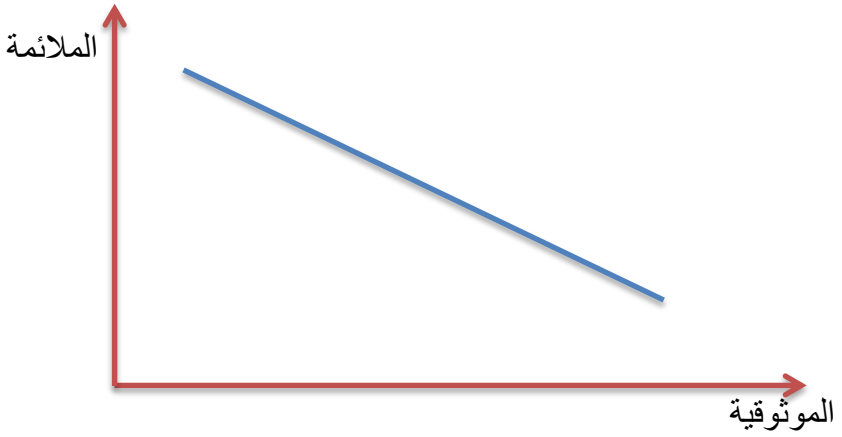

المصدر : من اعداد الباحث

2. احتمالات وجود تعارض بين خاصية التوقيت المناسب والقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية ، فقد تكون المعلومة متاحة في الوقت المناسب لكنها تخلو من القدرة التنبؤية العالية مثل حالة ارقام الكلفة التاريخية .
3. احتمالات ان تكون المعلومة ملائمة وموثوق بها ولكنها تعد معلومات غير مفيدة لأنها لا تكون ذات اهمية نسبية ، " ان البند يعد مفيداً وذا اهمية نسبية اذا ادى حذفه او الافصاح عنه بطريقة محرفة الى التأثير على متخذ القرار .

4. احتمالات ان تكون تكلفة الحصول على المعلومة اكبر من الفائدة المرجوة منها فالمعلومات التي لا يكون لها ارتباط قوي بأهداف مستخدمي التقارير المالية لا تعد معلومات مفيدة وليس هناك ما يدعو الى نشرها .
5. احتمالات ان تكون المعلومات المحاسبية ملائمة وموثوق بها الا ان مستخدمي هذه المعلومات يواجهون صعوبة في فهمها وتحليلها وتشغيلها في مواجهة اتخاذ القرار وذلك لأن مستخدمي التقارير المالية يمتلكون مستويات استيعاب وتعليم واهداف مختلفة .
6. يهتم مستخدمو التقارير المالية بمقارنة التقارير المالية لوحدة اقتصادية معينة مع وحدات اقتصادية أخرى مماثلة لها او منافسة او مع القطاع الذي تنتمي اليه الوحدة الاقتصادية الا ان عملية المقارنة قد لا تكون ذات فائدة عندما لا تلتزم الوحدات الاقتصادية بتطبيق نفس السياسات والطرق المحاسبية .

9-1-2 التحديات التي تواجه التقارير المالية Challenges Facing Financial Reports

هنالك مجموعة من التحديات التي تواجه التقارير المالية وكما يأتي :

1. مقاييس غير مالية : فشلت التقارير المالية في ايجاد مقاييس اداء رئيسية تستخدمها الوحدة الاقتصادية بشكل واسع مثل رضا العملاء . (زكريا ، 2014 : 57)
2. الاصول غير الملموسة : ركزت التقارير المالية على الاصول الملموسة وبالمقابل فإنها لم تقدم معلومات كافية عن الاصول غير الملموسة . (زكريا ، 2014 : 57)
3. النظرة المستقبلية : فشلت التقارير المالية في تقديم معلومات تتعلق بمستقبل الشركة ، والتي يحتاجها المستثمرون والدائنون الحاليون والمرتقبون بشكل كبير ، وتتضمن مصادر المعلومات الاخرى وبالتحديد تقرير محلل المعلومات المستقبلية ، اما القوائم المالية فأنها تحتوي على البيانات التاريخية . (Wild , 2009 : 79)

2-1-10 مستخدمو التقارير المالية Financial Reports Users

تنبع اهمية تحديد الجهات المستفيدة من التقارير المالية من حقيقة اساسية وهي ان التقارير المالية تستخدمها جهات مختلفة بحسب اختلاف الاغراض التي تستخدم المعلومات الواردة في التقارير المالية لذا يمكن تحديد الجهات المستفيدة من التقارير المالية بحسب الغرض من استخدامها وان تحديد الجهة المستفيدة من التقارير المالية يساعد على تحديد الخصائص الواجب توفرها في التقارير المالية من وجهة نظر تلك الجهة ، حيث تتعدد الجهات المستخدمة للتقارير المالية وايضا تتنوع طرق استخدامها لهذه التقارير فقد يكون استخدامها اما بصورة مباشرة او غير مباشرة (الخطيب ، 2002 ، :157)

وكذلك ان تلبية احتياجات مستخدمي التقارير المالية من الامور الاكثر تعقيداً في المحاسبة لانهم يمتلكون نطاقاً واسعاً ومتضارباً مع المصالح وكذلك اختلاف حاجتهم الى المعلومات ونوعها حسب الظروف التي يواجهها مستخدم التقارير المالية حيث يكون لكل مستخدم منهم هدف معين في استخدام التقارير المالية والمعلومات المحاسبية فهنالك من يهدف الى معرفة وتحديد نتائج الاعمال التي حصلت في الماضي وفهم من يريد اساساً يبني عليه التقديرات والخطط المستقبلية من اجل المفاضلة بين البدائل المتاحة .(احمد ، 2019 : 192)

ويُصنف مستخدمو التقارير المالية الى صنفين رئيسيين (جربوع ، 2001 :36)

2-1-10-1 المستخدمون ذوي المصالح المباشرة

وهؤلاء تربطهم مصالح مباشرة في ديمومة عمل المشروع ويهتمون بمتابعة وضعه المالي ونموه من خلال ما يرد من معلومات في التقارير المالية وهم على النحو الآتي :

1_ المستثمرون الحاليون (الملاك ، المساهمون) Current Investors

وهم اصحاب المشروع الذين يعدون التقارير المالية المصدر الرئيسي للمعلومات التي يحتاجونها لغرض تقييم فاعلية وكفاءة الادارة في الوصول الى اهداف الوحدة الاقتصادية وكذلك تقييم المخاطر الضمنية وعائد الاستثمار المتحقق وكذلك تساعد اصحاب المشروع في امكانية استمرارية الاستثمار لأموالهم أو استردادها وتحويلها الى بديل اخر اكثر ربحية.

2_ المستثمرون المرتقبون (المحتملون) Expected Investors

وهم المتوقعون الذين يريدون استثمار اموالهم بشكل جدي في الوحدة الاقتصادية ويدرسون التقارير المالية لتحديد حجم وطبيعة التدفقات النقدية التي يتوقعون ان تعود عليهم ، وكذلك لغرض اتخاذ القرارات اللازمة لاستثمار اموالهم ولتقييم وضع الشركة المالي السليم ، والذي يضمن استمرارية الشركة وعدم فشلها في المستقبل القريب .

3_ الادارة Management

ان ادارة الوحدة الاقتصادية هي من تقوم بإعداد التقارير المالية ومع هذا تعد المنشأة من اكثر الفئات استخداما لها لأنها تعد احد المصادر للمعلومات اللازمة لغرض الحصول على مؤشرات الكفاءة والفاعلية كذلك لعمليات التخطيط والرقابة وأيضا لغرض تقييم الاداء واعداد الموازنات الخصة بالمستقبل (الدهراوي وهلال ، 1999 : 5)

4_ الموظفون (العاملون) Employee

وهؤلاء ومن مثلهم يهتمون بالمعلومات التي تتعلق بربحية الوحدة الاقتصادية واستقرارها لمعرفة قدرة الوحدة الاقتصادية في الاستمرار بدفع المكافأة والحقوق التقاعدية وتعويضاتهم ، والاطمئنان على وظائفهم واستمراريتها ، وطبقا لنتائج الوحدة الاقتصادية التي يعملون بها ، يستطيع هؤلاء العمال تحديد مطالبهم بتحسين رواتبهم . (BRUN , 2006 : 49) .

5_ الجهات الحكومية Government Agencies

مثل وزارة المالية (الادارات الضريبية) لغرض تحديد ارباح المشروع بهدف معرفة الضريبة المستحقة على الوحدة الاقتصادية وكذلك سلطة النقد لغرض الرقابة والاشراف ، وغرفة التجارة لاستخدامها في الترويج وتبادل المعلومات ، والجهات المختصة بوضع المعايير المهنية في المحاسبة والتدقيق ، وايضا دائرة الاحصاء المركزي لغرض اعداد الاحصاءات العامة واحصاءات الدخل القومي واعداد ميزان المدفوعات (الدهراوي وهلال ، 1999 : 5).

6_ المقرضون الحاليون والمرتقبون Current and Expected Lendors

وتشمل دائني الوحدة الاقتصادية (المقرضين سواء من المصارف الاهلية ، حملة السندات ، صناديق التنمية والمؤسسات المالية الاخرى) وهؤلاء يعدون التقارير المالية مصدر

المعلومات الاساسي التي توضح لهم اوضاع الوحدة الاقتصادية من حيث منح الائتمان ، الضمانات ، ومعدل العائد ، وشرط السداد ، ووقت الاستحقاق وهذا يعني مدى قدرة الوحدة الاقتصادية في توليد تدفقات نقدية لغرض مقابلة الالتزامات ودفع اصل القرض ودفع الفوائد (العيسى ، 2003 ، :27) .

7_ الموردون والدائنون التجاريون Suppliers and Commercial Creditors

وهم الذين ادخلوا البضائع للوحدة الاقتصادية بالآجل ، وعلى الاغلب يكون اهتمامهم بالوحدة الاقتصادية على مدى اقصر من ذلك الاهتمام الذي يمنحه المقرضون إلا في حالة اعتمادهم على إن الوحدة الاقتصادية عميل مستمر ورئيسي لهم ، وينصب اهتمامهم حول مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار في تحقيق ما يحتاجونه ومدى ربحية علاقتهم الحالية والمرتقبة بالوحدة الاقتصادية وأيضا استمرارية الوحدة الاقتصادية وتوليد التدفقات النقدية . (الدهراوي وهلال ، 1999 : 5)

2-1-10-2 المستخدمون ذوو المصالح غير المباشرة

وهؤلاء لا تربطهم مصالح مباشرة بالوحدة الاقتصادية وانما يهتمون بمتبعة الوحدة والتعرف على موقفها خلال فترة زمنية معينة وهم :

1_ المحللون الماليون Financial Analysts

تتعدد الجهات التي تقوم بتحليل التقارير المالية من افراد ومؤسسات استشارية وتعد هذه التقارير مصدراً اساسياً للمعلومات ولاستخراج المؤشرات المالية لغرض تحليل وضع الشركة المالي وكذلك تقييم المخاطر المحتملة ، والعوائد التي ترتبط بالوحدة الاقتصادية ولتقديم النصائح التي تخدم الزبائن باتخاذ القرارات بكل ثقة وامانة . (جربوع ، 2001 : 36) .

2_ المنافسون Competitors

لتقييم مدى التهديد التي توجهه الوحدة الاقتصادية المنافسة على القيمة السوقية للسهم ، وربحية وحداتهم الاقتصادية .

3_ البورصات واسواق المال Exchanges and Money markets

تسعى اللجان المشرفة على اسواق المال والبورصات الى وضع معايير وضوابط تحافظ على شفافية المعلومات المالية ، وكذلك تدرس التقارير المالية باهتمام وعناية ، لتتمكن من قبول او رفض تداول الاوراق المالية للوحدات الاقتصادية فيها ، وذلك بناءً على معايير كثيرة تطلبها ، والتي من خلالها تحاول توخي اعلى درجة من الشفافية ، وتحاول البورصات تحفيز عمليات الاستثمار وتداول الاوراق المالية عن طريق الزام الوحدات الاقتصادية التي تنشر التقارير بالالتزام ببعض المعايير . (الدهراوي وهلال ، 1999 : 5) .

4_ الجمهور وجهات اخرى The public and other sides

تقوم الشركات بالتأثير على الجمهور بعدد من الطرق من خلال مساهمتها في الاقتصاد المحلي كتوفير الفرص للعمل وتعاملها مع الموردين المحليين ومن خلال التقارير المالية المنشورة تساعد المعلومات المالية على معرفة اتجاهات الوحدة الاقتصادية وتنوع انشطتها وتطوراتها الحديثة وكذلك الباحثون والدارسون احدى الجهات المستفيدة من التقارير المالية . استقر الرأي في عالم المهنة بتصنيف مستخدمي المعلومات المحاسبية على شكل فئات ولكن الاهتمام الاكبر كان بثلاث فئات مرتبة حسب الاولوية وهم : (الخطيب ، 2002 ، : 159)

- الملاك الحاليون
- الملاك المحتملون
- الدائنون

المبحث الثاني

قياس القيمة السوقية لأسهم الشركات

Measuring the Market Value of A company's Shares

تمهيد

تعد الاوراق المالية أداة مالية يمكن أن تباع وتشترى في السوق ، وهناك نوعان أساسيان من الأوراق المالية هما الاسهم والسندات ، إذ تعرف الأسهم بأنها مجموعة من الصكوك تصدر لآجال طويلة عن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم ، الأصل فيها إمكان تداولها كما وتكون لها قيمة سوقية تعتمد على ميزان العرض والطلب ، ويختص هذا المبحث باستعراض الأسهم من حيث المفهوم والانواع وغيرها ، ثم الانتقال الى القيمة السوقية أيضاً من حيث المفهوم والمحددات والعوامل المؤثرة على القيمة السوقية وغيرها .

1-2-2 الأسهم Shares

1-1-2-2 مفهوم الأسهم وتعريفها The Concept of Shares and their definition

تمثل الاسهم رأس مال الوحدة الاقتصادية المكتتب أو المضاف من المستثمرين الذي يشمل ما أسهموا به من اموال ويحدد ملكيتهم للوحدة الاقتصادية وهذا يعني ان كلاً من رأس المال المعلن والفعلي والمساهم به هي كلها تسميات تعبر عن القيمة الكلية للاسهم التي اقتناها المستثمرون ، وان السهم يعطي لحامله حقاً او حصة في ملكية الوحدة الاقتصادية وتتحدد هذه الحصة بنسبة عدد الاسهم التي يمتلكها الى عدد الاسهم المصدرة . (الزرري و فرح ، 2000 : 155)

ويمكن تعريف الأسهم لغة : على انها جمع سهم وهو النصيب و ورد في الحديث للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ، سهم في الغنيمة " أي نصيب " وسهامة أي قارعة وقال ابن الاثير : اذهبا فتوخيا ثم استهما ، أي اخترعا ليظهر سهم كل واحد منكما . (بن منظور ، 1990 : 308)

واصطلاحاً **:** تطلق تسمية السهم في اصطلاح الاقتصاديين مرة على الصك ومرة على النصيب الذي يعطى للسهم (العدوي ، 2011 : 126)

فعندما تطلق تسمية السهم على الصك يعرف بأنه : صك يمثل جزءاً من رأس مال الوحدة الاقتصادية يزيد وينقص تبعاً لنشاط الوحدة الاقتصادية .

وعندما تطلق تسمية السهم على النصيب يعرف بأنه : نصيب المساهم في الوحدة الاقتصادية او هو الجزء الذي ينقسم على قيمته مجموع رأس مال الوحدة الاقتصادية المثبت في صك له قيمة اسمية ، وتكون الاسهم متساوية القيمة وتمثل مجموع رأس مال الوحدة الاقتصادية .

وتعرف الاسهم بأنها صكوك متساوية القيمة ، يمكن تداولها بطرق تجارية ، وهي تمثل حق المساهم الذي ساهم به في رأس مال الوحدة الاقتصادية والذي يمنح له الحق بممارسة حقوقه في الوحدة الاقتصادية وحق حضور الجمعيات وحق الحصول على الارباح .(وداد ،2017: 12)

وتتميز الاسهم بمجموعة من الخصائص تتمثل في النقاط الآتية :

1_ تساوي قيمة الاسهم

يقسم رأسمال الوحدات الاقتصادية المساهمة على اسهم متساوية القيمة ومن خلال ذلك فإن السهم غير قابل للتجزئة وتحدد القوانين التجارية للدول الحد الادنى والحد الاقصى لقيمة كل سهم ، واعتمادا على خاصية تساوي قيمة الاسهم فلابد ان تكون هناك مساواة في الحقوق التي يمنحها السهم ، وهي الحق في الارباح والتصويت وايضا المساواة في الالتزامات التي يرتبها السهم على الرغم من ان هذه المساواة ليست من نظام الوحدة الاقتصادية العام وذلك لان نظام الشركة يجيز اصدار الاسهم الممتازة التي تمنح لأصحابها الاولوية في الارباح او من خلال موجودات الشركة وذلك بمنح اصحابها عددا اكبر من الاصوات ، وعلى الرغم من ان الاسهم الممتازة التي تصدرها الوحدة الاقتصادية قد تعطي لأصحابها بعض المميزات الا انه لابد من ان تكون هناك مساواة بين الاسهم المتشابهة أي الاسهم التي تنتمي الى فئة واحدة أي بمعنى ان هذه الاسهم يجب ان تكون متساوية في الحقوق والواجبات . (www.moqatel.com)

وكذلك تساوي قيمة الاسهم يعني تحقيق التكامل بين كافة قيم الاسهم التابعة للوحدة الاقتصادية ، والتي تشترك معاً في تكوين رأس مال الوحدة الاقتصادية ، وبالاعتماد على القوانين التجارية تم وضع حدود عليا ودنيا للقيمة الاسمية و ان الغرض من تساوي قيمة الاسهم هو لسهولة عمل الوحدات الاقتصادية ، وتنظيم اسعار الاسهم ، وتوزيع الارباح و كذلك هدف تساوي قيمة الاسهم هو تحقيق المساواة في حقوق المساهمين لذلك لا يمكن اصدار الاسهم دون تحديد قيمتها وتختلف نوعية الحقوق الممنوحة للمساهمين باختلاف نوع الاسهم . (https://dmsolution.online)

2_ عدم قابلية الاسهم للتجزئة

إن لهذه الخاصية أهمية بالغة في النظام القانوني الذي يحدد الوحدات الاقتصادية المساهمة بخصوص ما يتعلق بالأسهم المصدرة ، وكذلك طبيعة العلاقة بين السهم الذي تصدره الوحدة الاقتصادية ورأس المال المملوك لها من حيث طبيعة العلاقة بين المالك والوحدة الاقتصادية وأيضاً من حيث المسؤولية المترتبة على ديون الوحدة الاقتصادية ، لا يمكن تقسيم السهم على وحدات أقل حيث ان السهم يمثل وحدة واحدة لا يمكن تجزئتها ، اذ لا يمكن تقسيم الصك المحتوي لهذه الحقوق لذا فإن الحقوق الناتجة عن هذا السهم تنقسم فيما بين المساهمين من حيث الارباح ، والاساس في السهم أن يكون مملوكاً لشخص واحد ، إلا ان هذا ليس شرطاً فإن بالإمكان اشتراك اكثر من شخص بالسهم الواحد ، بشرط ان يكون شخص واحد يمثلهم عن الوحدة الاقتصادية ، أي انه لا يمكن لمن اسندت لهم ملكية السهم المطالبة بشكل جماعي بالحقوق المترتبة على السهم في الوحدة الاقتصادية ،على الرغم من ان تجزئة الملكية من حيث الحقوق التي يرتبها السهم تكون صحيحة فيما بين المالكين من دون تجزئة السهم بذاته ، ومن خلال ذلك نحصل على نتيجة مهمة وهي ان الانقسام في حقوق السهم لا تؤثر على علاقة السهم بالشركة وذلك لان ارتباط السهم بالوحدة الاقتصادية اكثر من ارتباط المساهم بالوحدة الاقتصادية ، ولا يقبل السهم الانقسام على عدة اشخاص فهو غير قابل للتجزئة حتى في حالة وفاة مالك السهم فإن السهم لا يقسم على ورثته حيث لا يكون لكل وارث صوت في الوحدة الاقتصادية ، وانما يجب على الوارثين اختيار احدهم واسناد المباشرة له بالحقوق المرتبطة بالسهم في مواجهة الوحدة الاقتصادية ، حيث يكون هو الوحيد الذي له الحق في اتخاذ القرارات وله الحق في الحصول على الحقوق المالية الناتجة من السهم ورفع الدعاوى التي تثبت للسهم

كدعوى مسؤولية اعضاء مجلس الادارة وأيضاً يكون هو الشخص الوحيد المسؤول عن الوفاء بقيمة السهم .(وداد ، 2017 : 18_19)

3_ قابلية الاسهم للتداول

ان المقصود بتداول الاسهم هو تعاقب بيعها في سوق الاوراق المالية حيث يمثل السهم حصة شائعة معلومة في الوحدة تمنح لمالكها حقاً في الربح وتوجب عليه الخسارة اعتمادا على نسبة هذه الحصة الى مجموعة قيم الاسهم ، وطبيعة الوحدة الاقتصادية المساهمة انها لم تقم على اساس العنصر الشخصي في المساهم وانما تقوم على اساس وحدة مالية يتقدم بها السهم ، لذا فانه لا يوجد مانع من اعادة بيع الاسهم لأنها تمثل حصصاً في سوق الاوراق المالية ، وقد اتجهت افكار المتعاملين في سوق الاوراق المالية الى الاتجار بهذه الاسهم والحصول على الارباح جراء تداولها بعدما كانت نيتهم تملك الحصص في الوحدة الاقتصادية لغرض الحصول على ما توزعه من ارباح (السبهاني ، 2009 ، 96)

تختلف قيم بيع وشراء الاسهم حيث يعبر تداول الاسهم عن المضاربة وقد ادى ذلك الى ان اهتمام المساهمين في الاشتراك في الوحدات الاقتصادية المساهمة ضعيف حيث لا ينشغل المساهمون بالمشروع بقدر اهتمامهم بحركة تبادل الاسهم في البورصة ، وان الواقع يشير الى ان سعر بيع الاسهم مأخوذ من قيمته الحقيقية وان هذه القيمة تتوقف على نتائج مشروع الوحدة الاقتصادية ، وحتى عندما يحصل المساهم على فرصة يكتسب فيها اسهم وحدة اقتصادية معينة لأجل المضاربة يأخذ بنظر الاعتبار نتائج مشروع الوحدة الاقتصادية واذا استطاع المساهم التأثير بمساهمته على الادارة لغرض تحسين نتائج الوحدة الاقتصادية عندها تكون نية الاشتراك متوافرة لديه ، وتتوقف الطريقة التي يتداول بها السهم على الشكل الذي تصدر فيه الاسهم ، فإذا كان اسمياً يكون التنازل عنه بطريقة القيد أما اذا كان اصدار السهم اذنياً يكون التنازل عنه بطريقة التظهير ، ويتم التنازل عنه بطريقة التسليم اذا كان السهم لحامله . (النشار، 2006 : 113) وتعد الاسهم في الوحدات الاقتصادية المساهمة قيمة منقولة وتتميز هذه القيمة بقابليتها للتداول وان صفة التداول ملازمة لصفة المساهمة فإذا فقدت الاسهم صفة التداول فقدت الوحدة الاقتصادية صفة المساهمة فيعد التداول اساس شركات المساهمة وهو الذي يمنحها حق التسعير والتعامل التجاري بالأسهم فيعد التداول النقطة التي تميز السهم عن الحصة في شركات الاشخاص حيث يتمتع المساهمون بحرية في التعامل بالأسهم وتداولها من دون وجود قيود

نظامية او قانونية تقيد حركتهم والذي يختلف عن التي يفترض عند نقلها موافقة كل الشركاء أضافة الى ان صفة التداول يكون اساسها في السهم باعتبارها صفة ملازمة للسهم . (بن غالية ، 2008 : 17)

4_ المسؤولية المحدودة

لا يسأل المساهم عن ديون الشركة إلا بقدر ما يملكه من اسهم في رأس مال الشركة حيث تكون مسؤولية المساهم محدودة وغير مطلقة ويسري هذا المبدأ حتى على علاقة الشركاء ببعضهم ببعضاً او في علاقاتهم مع غيرهم وان مسؤولية الشركاء داخل الشركة تكون محدودة وهذا الذي استمد منه اسم الشركة اما ان مسؤولية الشركة عن ديونها تكون مطلقة في جميع اموالها ، أما مسؤولية الشركاء تكون محدودة بالحصة التي يقدمها كل شريك في رأس مال الشركة (فضيلة ، 2016 : 17)

ان الشركاء في الشركات ذات المسؤولية المحدودة مسؤولون عن الالتزامات المترتبة على الشركة بقدر الاسهم التي يملكونها في رأس مال الشركة ، دون اموالهم الخاصة وهذا ما يميز الشركات ذات المسؤولية المحدودة عن شركات التضامن ، وهذا يعني ان الشريك في الشركات ذات المسؤولية المحدودة لا يكتسب صفة التاجر ويسمح للأشخاص الذين لا يحق لهم ممارسة الاشغال بالأعمال التجارية بسبب الوظيفة أو المهنة أن يعملوا شركاءً في الشركة حيث لا يمكنهم ممارسة التجارة كما هو الحال في شركات التضامن . (www.amawi.info)

2-1-2-2 أنواع الاسهم Shares Types

تتعدد انواع الاسهم وكل نوع له مميزاته الخاصة ونذكر هذه الانواع بحسب التفصيل الآتي:

أ : من حيث الحصة التي يقدمها المساهم

1_ أسهم عينية : هي الاسهم التي تمنحها الوحدة الاقتصادية للمساهمين مقابل مساهمات عينية ساهموا بها وتكون طبيعة هذه المساهمات مدفوعة القيمة بالكامل وتُعد جزءاً من رأس مال الوحدة الاقتصادية وتقدم المساهمات العينية كاملة عند التأسيس وتقوم الجمعية التأسيسية بتقديرها بأسهم تعطى لأصحابها بدلاً عنها .

وان الاسهم العينية تكون غير نقدية ، حيث يلتزم احد او بعض المؤسسين بتقديمها للاشتراك بتكوين رأس مال الوحدة الاقتصادية وبالمقابل تعطى لهم اسهم في الوحدة الاقتصادية تسمى الأسهم العينية التي تمنح لمالكها كافة الحقوق التي تمنحها الاسهم النقدية وتختلف المساهمات العينية فقد تكون عقاراً او قطعة ارض او تكون منقولاً مادياً مثل سيارة او بضاعة ، أو يمكن ان يكون منقولاً معنوياً مثل براءة الاختراع او علامة تجارية او نموذج صناعي او قد يكون ديناً للمساهم في ذمة آخرين . (الذيب ، 2018 : 20)

2_ أسهم نقدية : وهي الاسهم التي يتم الحصول عليها مقابل مساهمات نقدية وان الاصل في الوحدات الاقتصادية المساهمة هو قسمة عدد الاسهم الى قيم نقدية متساوية ، ولا تصبح الاسهم النقدية قابلة للتداول الا بعد صدور العقد التأسيسي للوحدة الاقتصادية .

3_ أسهم مختلطة : وهي الاسهم التي يدفع جزء من قيمتها عيناً ويسدد الباقي نقداً . (https://universitylifestyle.net)

ب : من حيث الحقوق الممنوحة لصاحبها

1_ أسهم عادية : تقوم الوحدات الاقتصادية المساهمة بإصدار وثيقة بقيمة اسمية معينة ثابتة تضمن لمالكيها حقوقاً وواجبات متساوية وتطرحها على الجمهور عن طريق الاكتتاب العام في الاسواق الاولية ويسمح لها بالتداول في الاسواق الثانوية ، وهذا يعني ان الاسهم العادية اول اداة تصدرها الوحدة الاقتصادية ولكن في حالة تصفية الوحدة الاقتصادية تكون اخر ما يتم تسديده ويكون لحامليها حصة في ملكية الوحدة الاقتصادية ، ولهم حق الحصول على العوائد لكن يسبقهم في طلب العوائد اصحاب السندات المعتمدة والاسهم الممتازة وتمر الاسهم العادية بمرحلتين في التعامل .

المرحلة الاولى : يتم الاكتتاب على الاسهم في الاسواق المالية وبذلك فإنها تعد اضافة حقيقية الى رأس مال الوحدة الاقتصادية .

المرحلة الثانية : تتداول هذه الاسهم مثل أي بضاعة تعرض في السوق وبأسعار تتأثر بقوى العرض والطلب وبذلك فإنها لا تضيف أي قيمة لرأس مال الوحدة الاقتصادية لأنها مجرد عملية تداول بين المشترين والبائعين .(عبير ، 2007 : 64)

2_ اسهم ممتازة : وهي الاسهم التي تمنح لصاحبها توزيعات ارباح ثابتة وتكون لهم الاولوية في توزيع الارباح ، وكذلك لهم الاولوية في الحصول على نصيبهم من ممتلكات الوحدة الاقتصادية عند التصفية قبل ان يحصل حاملو الاسهم العادية على حقوقهم ويمكن تحويلها الى اسهم عادية ولا يكون لمالكي الاسهم الممتازة الحق في التصويت . (نصر ، 2015 : 27)

وتلجأ بعض الوحدات الاقتصادية عندما تقوم بإصدار الاسهم الممتازة على النص بقدرتها على استرجاعها او استدعائها ضمن فترة محددة ، ويطلق على هذه العملية بإعادة شراء الاسهم من مالكيها بمبالغ تفوق القيمة الاسمية لها وان هذه الطريقة تمكن الشركة من تغيير اسلوب التمويل من حقوق ملكية (اسهم ممتازة) الى (سندات) وتتجه الوحدة الاقتصادية الى استخدام هذا الاسلوب عندما ينخفض معدل الفائدة في السوق وتكون تكلفة الحصول على الاموال عن طريق الاقتراض منخفضة اعتماداً على استدعاء الاسهم الممتازة . (سمية ، 2010 : 15)

ان نوع الاسهم الممتازة يعطي لصاحبه الحق بالتمتع بميزات اضافية عن حقوق الاسهم العادية ومن هذه المميزات : (شعيب ، 2013 : 14)

- ان حامل الاسهم الممتازة يحصل على نصيبه من الارباح قبل حملة الاسهم العادية .
- تتميز الاسهم الممتازة بأنها مجمعة للأرباح أي ان حملة الاسهم الممتازة اذا لم تدفع لهم الارباح المحققة في سنة معينة فإنها تنتقل الى السنوات التالية ويدفع لهم نصيبهم من ارباح السنوات السابقة قبل ان يدفع لحملة الاسهم العادية شيء .
- في حالة افلاس الوحدة الاقتصادية او تصفيتها فإن الاولوية لحملة الاسهم الممتازة في استرداد القيمة الاسمية للسهم .

وعلى الرغم من المميزات التي تتميز بها الاسهم الممتازة فإن حملتها يحرمون من بعض الحقوق ومنها :

- عدم حضور حملة الاسهم الممتازة لجمعيات المساهمين والتصويت فيها .

3_ اسهم مؤجلة : وهي الاسهم التي تعطى للمؤسسين وللذين يقومون بترويج الاسهم الجديدة للوحدة الاقتصادية وتسمى مؤجلة لانهم لا يستحقون نصيبا من الارباح الا بعد سداد حاملي بقية الاسهم (سمور ، 2007 : 48)

ت : من حيث التداول وشكلها القانوني

تتمثل الاسهم من حيث التداول والشكل القانوني بثلاثة انواع هي :

(https://universitylifestyle.net)

1_ اسهم اسمية : تحمل هذه الاسهم اسم مالكها ، وتدون في السجل كافة البيانات المفيدة التي تشمل الاسهم واللقب والصناعة والوطن وجنسية المساهم ونوع ورقة الاسهم التي يمتلكها وعنوان الوحدة الاقتصادية ونوعها ومركزها وبيان المدفوع من قيمة الاسهم لان كل مساهم مدين بما اكتتب به وكذلك عملية التنازل وتاريخ حدوثها ، لان القاعدة العامة تنص على ان لا يمكن للشركة ان ترفض الاعتراف بالمشتري الجديد .

2_ اسهم لحاملها : يكون هذا النوع من السهم عندما يصدر السهم دون ان يحمل اسم مالك السهم ، وان التنازل عن هذا النوع من الاسهم يتم بالانتقال من يد الى يد اخرى ، وان الشركة غير ملزمة بتمديد حقوق السهم للحائز له .

3_ اسهم لأمر : تصدر الوحدة الاقتصادية اسهمها لأمر بشرط ان تكون كاملة الوفاء أي ان قيمتها السوقية قد دفعت كلها لان الوحدة الاقتصادية لا تستطيع تعقب تداول الاسهم ، ولا يمكنها معرفة المساهم الاخير .

ث : من حيث الاستهلاك واسترداد القيمة

تكون الاسهم من حيث الاستهلاك واسترداد القيمة على نوعين : (الفكي ، 2015 : 148)

1_اسهم رأس المال : وهي الاسهم التي يتكون رأس مال الوحدة الاقتصادية من مجموع قيمها ، وهي تمثل ضمان لدائني الوحدة الاقتصادية ، حيث لا يستلم مالك الاسهم قيمها من الوحدة الاقتصادية ما دامت الوحدة مستمرة بنشاطها ، وله الحق في الحصول على الارباح وكذلك الحصول على نصيب من موجوداتها عند التصفية .

2_ اسهم التمتع : وهي الاسهم التي تم استهلاكها أي ان الوحدة الاقتصادية سددت قيمتها للمساهمين على شكل دفعة او دفعات متعددة ، وتصدر للمساهم بدلاً عنها اسهماً تسمى اسهم التمتع تخول لصاحبها الحصول على الارباح وبعض الامتيازات طيلة فترة استمرار الوحدة

الاقتصادية بنشاطها ولا تعطي له الحق بالحصول على نصيب من موجودات الوحدة الاقتصادية عند التصفية لان قيمة اسهمه قد تم تسديدها سابقاً .

ج : من حيث التصويت

تنقسم الاسهم من حيث التصويت على نوعين : (سمور ، 2007 : 50)

1_ اسهم مصوتة : وهي الاسهم التي يضاف الى حق ملكية المساهم فيها ، حق الادارة و حق الانتخاب والتصويت .

2_ اسهم غير مصوتة : وهي الاسهم التي يكون لمالكها حق المشاركة في الارباح التي تحققها الوحدة الاقتصادية فقط ، من دون ان يكون له الحق في التصويت ، والانتخاب ، والترشيح لعضوية مجلس الادارة .

ولابد من الإشارة الى ان هناك قيم مختلفة للأسهم وكما يأتي : (نصر ، 2015 : 27)

1. قيمة اسمية : هي القيمة التي يتم اصدار السهم بها .
2. قيمة سوقية : هي القيمة التي تشمل سعر السهم في سوق الاوراق المالية .
3. قيمة دفترية : هي القيمة المحاسبية للسهم التي تحسب بعد طرح الالتزامات والاسهم الممتازة من الاصول وقسمتها على عدد الاسهم العادية المتداولة .
4. قيمة التصفية للسهم : هي قيمة السهم الفعلية والتي يتوقع الحصول عليها عندما يتم بيع جميع اصول الوحدة الاقتصادية بقيمتها السوقية وتسديد جميع الالتزامات بما فيها الاسهم الممتازة ويقسم المتبقي على الاسهم العادية

3-1-2-2 الجهات المسؤولة عن اصدار الاسهم The Authorities Responsible for Issuing Shares

ان الوحدات الاقتصادية المساهمة هي المسؤولة عن عملية اصدار الاسهم واصحاب الوحدات الاقتصادية المساهمة هم المسؤولون عن طرح اسهم وحداتهم ، واذا لم يشارك المساهمين والمستثمرين في الاكتتاب بالأسهم المطروحة يؤدي هذا الى التوقف عن تأسيس الوحدة الاقتصادية . (https://baytdz.com)

4-1-2-2 العوامل المؤثرة في الاسهم Factors Influencing Shares

ان قيمة العوائد الناتجة عن الاسهم يؤثر فيها نوعان من العوامل وهي :

(https://baytdz.com)

1_ العوامل الداخلية

وهي العوامل التي ترتبط مع طبيعة العمل داخل الشركة وتتمثل بالعوامل الآتية :

- رأس المال : ان رأس المال هو اساس كل شركة وكل مشروع استثماري وان هدفه زيادة الانتاج وله تأثير واضح على العوائد المالية في الاسهم ويتناسب رأس المال طردياً مع العوائد المالية من الاسهم فكلما زاد رأس المال زادت العوائد المالية والعكس صحيح .
- عدد الموظفين : تضم الشركة او المشروع الاستثماري عدداً من العاملين ، الذين يمثلون اصول غير ثابتة ، يعملون على زيادة الانتاج وان هذا يؤثر على الحالة الاقتصادية للشركة ضمن بيئة الشركة أو بين باقي الشركات المنافسة وهو يؤدي بدوره الى تشجيع المستثمرين والمساهمين في الاستثمار في اسهم الشركة .

2_ العوامل الخارجية

وهي العوامل ذات التأثير الخارجي على اعمال الوحدة الاقتصادية والتي لا يمكن للوحدة السيطرة عليها كونها خارج بيئة العمل في الوحدة الاقتصادية ومن هذه العوامل :

- سعر الفائدة : يدفع سعر الفائدة نتيجة الاستفادة من قرض مالي من بنك معين ويعد مبلغاً محققاً نتيجة الايداع وان لسعر الفائدة تأثيراً واضحاً على رؤوس الاموال وانتقالها باستخدام الاسهم .
- التضخم : هو الزيادة في اسعار السلع والخدمات أو الانخفاض في قيمة النقود .
- ميزان المدفوعات : قائمة تضم اجمالي المعاملات المالية والتجارية التي يقوم بها بلد معين مع البلدان الاخرى في فترة زمنية معينة .
- الموازنة العامة : هي بيان تفصيلي يستخدم للكشف عن النفقات العامة للدول والايرادات والعوائد المالية المتوقع الحصول عليها لتغطية هذه النفقات .

- الناتج المحلي الاجمالي : هو القيمة السوقية لكل السلع والخدمات التي يتم انتاجها داخل الدولة بالاعتماد على الموارد المتاحة

5-1-2-2 ربحية الاسهم Earnings of Shares

تعبر ربحية الاسهم عن المؤثر المالي الذي يحتوي على معلومات مالية تتعلق بتقييم الحالة المالية للوحدة الاقتصادية وتكون هذه المعلومات ذات اهمية جوهرية ويجب الافصاح عنها لما لها من دور مهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية لذلك من المفترض ان تكون متاحة لجميع المستثمرين وقد اصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي المعيار (33) لربحية السهم وان الهدف من وضع هذا المعيار هو وصف مبادئ تحديد وعرض ربحية السهم لغرض المقارنة بين اداء الوحدات الاقتصادية المختلفة لفترة مالية معينة واحدة وبين مختلف فترات التقارير المالية لنفس الوحدة الاقتصادية وكذلك حدد المعيار كيفية احتساب رسمية السهم الاساسية والمنخفضة وايضاً تحديد متطلبات عرض ربحية السهم في القوائم المالية (نصر ، 2015 :28)

2-2-2 القيمة السوقية Market Value

1-2-2-2 مفهوم القيمة السوقية The Concept of Market Value

وتمثل سعر تداول الاصل في اطار مزاد تنافسي ، وتعرف معايير التقييم الدولية القيمة السوقية بأنها " المبلغ المقدر الذي يتم به تبادل ممتلكات معينة في تاريخ التقييم بين المشتري المستعد والبائع المستعد في إطار صفقة بين اطراف مستقلة المصالح بعد التسويق الملائم ، والتي يكون الطرفان فيها قد تصرفا بمعرفة وحصافة وبدون اكراه " و يختلف مفهوم القيمة السوقية عن مفهوم سعر السوق والذي يمثل " السعر الذي يمكن للمرء إجراء المعاملة به " بينما تمثل القيمة السوقية " القيمة الحقيقية الكامنة " وتستدعى القيمة السوقية بشكل اكثر شيوعاً في حال عدم كفاءة الاسواق وانعدام التوازن والتي لا يكون فيها سعر السوق السائد انعكاساً للقيمة السوقية السائدة ، وحتى يكون سعر السوق معادلاً للقيمة السوقية لابد من ان يتمتع السوق بكفاءة معلوماتية وأن تسود التوقعات المنطقية. (https://ar.wikipedia.org./w/index)

وتمثل القيمة السوقية سعر تداول السهم في سوق الاوراق المالية وأما أن تكون هذه القيمة أكبر من القيمة السوقية أو أقل منها ، وتعد أساساً للمضاربة في سوق المال لأنها تعد المؤشر الذي يرتكز عليه في اتخاذ القرارات ، وتعد القيمة السوقية مؤشراً اساسياً لتقييم المؤسسة يبين

ما تم تحقيقه من ارباح أو خسائر ومدى قدرتها على النمو وكل ذلك يعد عوامل اذا ما تحققت فإنها تزيد من القيمة السوقية للسهم ويزيد الاقبال عليها ومن ثم ارتفاع اسعارها . (حليمة ، 2015_2016 : 7)

ويتأثر سعر تداول أسهم رأس المال في الاسواق المالية بعدد من العوامل الاقتصادية المؤثرة مثل ظروف العرض والطب في السوق ، والقيمة الدفترية للسهم ، وكذلك ربحية الوحدة الاقتصادية مقارنة بالوحدات الاقتصادية الأخرى ومن وجهة نظر المستثمر تعد القيمة السوقية أهم القيم حيث انها بصفة عامة تعكس القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية (صافي الاصول) وهي أيضاً ترتبط بالعوامل الاقتصادية المحيطة . وان معدلات الارباح التي تقوم الوحدة الاقتصادية بتوزيعها لها أثر بالغ على القيمة السوقية وأيضاً تتأثر القيمة السوقية بمدى دورية توزيعات الأرباح وانتظامها حيث تزيد القيمة السوقية كلما كانت هذه المعدلات منتظمة . (لطرش ، 2009_2010 : 186)

وكذلك تعرف القيمة السوقية على انها القيمة التي يباع فيها السهم في السوق ، وتكون القيمة السوقية اكثر او اقل من القيمة العادلة وتظهر القيمة السوقية نتيجة تلاقي كميتي العرض والطلب في ظل المنافسة ، وان اسعار السهم السوقية تعبر عن مدى قدرة المستثمرين على دفعه في الاسهم الجديدة ، وان الزيادة في الطلب على نوع معين من الاسهم يؤدي بدوره الى ارتفاع القيمة السوقية للسهم ، ويحصل العكس اذا انخفض الطلب وهناك اثر واضح للتدفقات النقدية على القيمة السوقية للسهم ، وذلك لأن التعجيل في دخول التدفقات النقدية والتأجيل في سداد التدفقات الخارجة يؤدي الى خفض الاموال المقترضة وتعظيم الاموال المستثمرة من خلال الاحتفاظ بأدنى حد من النقدية والذي يؤدي الى دفع فوائد اقل على الاموال المقترضة والحصول على فوائد اكثر من الاموال المستثمرة وهذا يؤدي الى تحسين ربحية الوحدة الاقتصادية الذي بدوره يؤدي الى تحسين القيمة السوقية للسهم . (الاطرش،2005 :52)

وتعد القيمة السوقية معياراً جيداً لمعرفة كفاءة الاداء المالي في الوحدات الاقتصادية بشكل عام وفي الوحدات الاقتصادية المساهمة بشكل خاص ، حيث تعتمد هذه القيمة على الاسهم وقيمتها ، وتتأثر القيمة السوقية بالظروف الداخلية والخارجية المحيطة بالمنظمة وكذلك بالعوامل التي تؤثر على الاسهم مثل العرض والطلب ، وتمثل القيمة السوقية احدى المؤشرات

التي تُعتمد لقياس تطور اداء الشركات ، وتمثل القيمة السوقية عدد الاسهم المكتتبة مضروبا بأسعارها . (العودات ، 2015 : 47)

وبشكل عام فضل الاقتصاديون استعمال القيمة السوقية عند التقويم ، و هذا يعود الى إن القيمة السوقية تحدد القيمة الجارية بدلاً من الاعتماد على القيمة الدفترية ، و معظم الاقتصاديين يؤمنون بأن القيمة السوقية أفضل في تحديد القيمة الحقيقية بدلاً من القيمة المستندة الى الأساس التاريخي ، أما المحاسبون فيفضلون استعمال القيمة الدفترية و الابتعاد عن القيمة السوقية بسبب التقلبات التي يتصف بها سوق الأسهم و عدم الاستقرار الذي يؤدي الى التقلب في نتائج التقويم صعوداً و نزولاً و عدم ثباتها .(Ross and others , 2002 : 386)

2-2-2-2 محددات القيمة السوقية Market Value limitatition

هنالك امور عدة لها الدور الاساسي في سعر السهم في سوق الاوراق المالية تعرف بمحددات القيمة السوقية ومن اهمها :

أ_ قوى العرض والطلب

كأي نوع من انواع السلع فإن للسهم سعراً معيناً في السوق يتحدد نتيجة تلاقي قوى العرض والطلب على السهم ، حيث يزداد الطلب على السهم عندما تنخفض قيمته السوقية وبالعكس عندما ينخفض الطلب تزداد قيمته السوقية ويتحقق التوازن عندما تتساوى قوى العرض والطلب أي أن هناك تساوياً بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة ، وكلما كان المستثمرون متفقين ومتماثلين حول خصائص معينة لسهم معين كلما كان منحنى الطلب افقياً عند مستوى عرض معين وعلى العكس في حالة اختلاف المستثمرين حول خصائص سهم معين كانت هناك زيادة في منحنى الطلب وانحداره من اعلى الى اسفل بدرجة ميل معينة . (لطرش ، 2010 ، : 217)

ب_ تذبذب القيمة السوقية

نظراً لتفاوت اسعار الاسهم نتيجة الارتفاع والانخفاض المستمر للأسعار في سوق الاوراق المالية والذي يؤدي الى تشتت نتائج تقييم الوحدة الاقتصادية إذا ما قيمت بالقيمة السوقية ، ويرجع السبب الى اختلاف أسس ومبادئ ومعايير المحاسبة مع القيمة السوقية وذلك لعدة اسباب ، منها عدم اهتمام اسلوب القيمة السوقية بقدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق الارباح في

السنوات الماضية ، إضافة الى أن البيانات والمعلومات المالية المعتمدة على اساس القيمة السوقية تكون ملائمتها وموثوقيتها ضعيفة مما يؤدي الى ارتفاع معدل المخاطر نتيجة اتخاذ القرارات الخاطئة وغير السديدة والتي تمت اعتماداً على معلومات غير مؤكدة مما يُسهم بفسح المجال امام الادارة في التلاعب اثناء اعداد القوائم المالية بالشكل الذي يخدم مصالحهم . (عبيد ، 2017 : 20)

ت_ التسعير الحدي

هنالك اختلاف بطريقة تسعير الاسهم عن باقي السلع وخاصة فيما يتعلق بعرض الاسهم فإن من السائد ان عدد الاسهم التي تعرضها الشركات تأخذ صفة الثبات لنسبي وذلك لأن الشركات تزيد من اصدار الاسهم على شكل فترات متباعدة وكميات محدودة ، وبما انه المستثمرون يقومون بالاحتفاظ بتلك الاسهم فيمكن النظر الى سعر السهم في السوق على انه اقل سعر يمكن للسهم الوصول اليه لإقناع المستثمر بأن لا يقوم بعرضه للبيع ، وحينما يحرص المستثمر على الاستمرار في امتلاك السهم ولا يعرضه للبيع في سوق الوراق المالية ، أي أنه الشخص الأخير من ملاك الاسهم يحتفظ بالسهم ولا يقوم بعرضه في سوق الاوراق المالية حينها يعرف بالمالك الحدي . (البراجنة ، 2009 : 41)

3-2-2-2 العوامل المؤثرة على القيمة السوقية للأسهم Factors Affecting the Market Value of Shares

أ_ المعلومات المفصح عنها

ان للمعلومات المالية وغير المالية المفصح عنها اهمية كبيرة من خلال انعكاسها على ثقة المستثمرين بكفاءة السوق المالي ، وان ثقة المستثمرين تبنى على وفق نوعية وكمية المعلومات المتاحة باقل كلفة واكثر دلالة بشرط ان تعكس هذه المعلومات المؤشرات الحقيقية عن واقع الوحدة الاقتصادية المفصحة عنها ، واذا كانت المعلومات متوفرة في وقتها المناسب وبشكل مفهوم وواضح حيث يجعل لها الدور الكبير في تقدير القيمة السوقية للأسهم ويساعد المساهمين في تجنب التسعير الخاطئ للاسهم . (ججوح ، 2017 : 34)

ب_ الاوضاع الاقتصادية العامة للبلد

تتراوح اوضاع البلاد الاقتصادية ما بين الانتعاش والانكماش ، حيث تزداد الانشطة الاقتصادية في حالة الانتعاش ويكون لها الاثر الواضح على الناتج والدخل القومي المرافق للنمو الاقتصادي ، الذي يؤدي الى ارتفاع كمية الطلب على الاسهم ومن ثم ارتفاع اسعار القيمة السوقية للأسهم ، وعلى العكس في حالة الانكماش ينخفض مستوى الانشطة الاقتصادية ومن ثم تنخفض كمية الطلب على الاسهم مما يؤدي الى انخفاض القيمة السوقية للأسهم . (شعبان ، 2015 : 60)

ت_ المركز المالي للمنشأة

إن من اهم العوامل المؤثرة على القيمة السوقية للأسهم هو المركز المالي للشركة ، حيث ان قوة مركزها المالي وقدرتها على الاستمرار وتحقيق مستوى ارباح اكبر في المستقبل كل هذا ينعكس على القيمة السوقية للأسهم بالارتفاع وبالعكس اذا كانت الوحدة الاقتصادية ذات مركز مالي ضعيف وغير قادر على الاستمرار بتحقيق الارباح في المستقبل تنخفض القيمة السوقية للأسهم . (شعبان ،2015 : 59 _60)

ث_ عرض النقد

يقصد بعرض النقد مجموعة النقد المتاحة للاستثمار في البورصة والاقتصاد بشكل عام وان ارتفاع مستوى العرض النقدي يؤدي الى ارتفاع القيمة السوقية للأسهم ومن ثم زيادة الانفاق الاستثماري الذي يؤدي الى زيادة كمية الطلب على الاسهم والذي يعكس ارتفاع القيمة السوقية للاسهم ، وعلى العكس في حالة انخفاض العرض النقدي (السيولة) عن حاجة النشاط الاقتصادي يؤدي الى انخفاض القيمة السوقية للاسهم نتيجة انخفاض العائد على الأسهم . (ستو ، 2016 : 3)

ج_ معدل التضخم

تزداد القيمة السوقية للاسهم بزيادة معدل التضخم او اذا كانت هناك تنبؤات للمستثمرين بزيادة توزيعات الارباح أو في حال انخفاض نسبة الخصم على الارباح اما اذا كانت تنبؤات المستثمرين تشير الى انخفاض توزيعات الارباح فتؤدي الى انخفاض القيمة السوقية للاسهم على الرغم من زيادة معدل التضخم فقد تكون العلاقة بين اسعار الاسهم ومعدل التضخم ذات

اتجاهين أما عكسية أو طردية ، حيث تكون العلاقة طردية عندما يعمد المستثمرون الى حماية مدخراتهم بسبب التضخم فإن الزيادة بحجم الاستثمارات تزيد القيمة السوقية للاسهم ، وعلى العكس فإن العلاقة تكون عكسية في حال انخفاض حجم السيولة الموجهة للاستثمار في الاسهم بسبب ارتفاع حجم الاموال المخصصة للإنتاج الاستهلاكي لغرض تعويض الانخفاض في القوة الشرائية نتيجة التضخم . (ستو ، 2016 : 4)

ح_ القيمة الدفترية للسهم

وتعني قيمة السهم في سجلات الوحدة الاقتصادية وهي تساوي موجودات الوحدة الاقتصادية في فترة زمنية معينة مطروحاً منها جميع الالتزامات المترتبة عليها في الوقت ذاته مقسوما على جميع الاسهم المهددة ، حيث ان القيمة الدفترية للسهم تمثل مقياساً لما اضافته الوحدة الاقتصادية من اموال على قيمة السهم السوقية التي صدر بها ، فإن ارتفاع القيمة السوقية للسهم يمثل حافزاً مشجعاً للاستثمار في اسهم الوحدة الاقتصادية لأن ذلك يعني ان الوحدة الاقتصادية حققت ارباحاً في الفترات الماضية تمكنت من خلالها زيادة الاحتياطيات والمخصصات واحتجاز جزء منها والذي يؤدي الى تعزيز قيمة حقوق المساهمين ، اما في حال انخفاض القيمة الدفترية عن القيمة الاسمية فهذا يدل على ان الوحدة الاقتصادية استهلكت جزءاً من رأسمالها نتيجة ما حققته من خسائر . (الكيلاني ، 2007 : 10)

خ_ الارباح المحتجزة

اما فيما يتعلق بالأرباح المحتجزة حيث انها تمثل الوجه الاخر لقرارات توزيع الارباح، لان سياسة توزيع الارباح تتضمن قرارات التوزيع والاحتجاز لهذه الارباح ، وان زيادة الارباح المحتجزة يؤدي الى زيادة القيمة السوقية للاسهم من خلال اعادة استثمارها والذي يؤدي الى تحقيق العوائد للمساهمين ، إلا ان المستثمرين يفضلون الحصول على مقسوم الارباح بدلاً من احتجازها حيث يعتقدون بأن حصولهم على مقسوم الارباح افضل من بقائه داخل الوحدة الاقتصادية واحتمال تعرضه للمخاطرة . (الحسيني ، 1994 : 228) وهنالك عوامل اخرى تؤثر على القيمة السوقية للأسهم :

1_ كميات التداول

تعد كميات التداول عاملا مهما يؤثر على القيمة السوقية ارتفاعاً وانخفاضاً بشكل مستمر وتؤثر كميات التداول بشكل واضح على قرارات المستثمرين بالبيع والشراء فمن واجب المستثمرين ان يكونوا على دراية كافية بمستويات التداول قبل اتخاذ القرار ويكمن للمستثمرين ان يحصلوا على متوسط التداول اليومي للبيع او الشراء من خلال جمع مستويات التداول خلال شهر وقسمتها على 30 يوماً . (الشيخ ، 2012 :51)

2_ الشائعات

تنتشر هذه الظاهرة بشكل واسع وخاصة في الاسواق المالية للدول النامية حيث ينتشر ما يعرف باحتكار المعلومات ويرى (شراب ، 2006 : 62) ان هناك عدد من العوامل التي تؤدي الى انتشار ظاهرة الشائعات وهي :

- غياب القوانين والانظمة واللوائح المنظمة لسوق الاوراق المالية
- قلة الوعي الاستثماري لدى المستثمرين
- عدم وجود منافسة كاملة في السوق المالي
- كثرة حدوث حركات مفاجئة غير مبررة في الاسوق المالية

ويرى (الشيخ ، 2012: 52) ان ما يتم تداوله في سوق الاوراق المالية من اخبار تكون على نوعين :

- الحقائق : وهي المعلومات التي يتم الحصول عليها من التقارير المالية المنشورة والمفصح عنها لدى الوحدات الاقتصادية والتي تتعلق بالمركز المالي للوحدة الاقتصادية وكذلك مستواها التجاري ومستوى كفاءة الادارة والارباح المحققة .
- الشائعات : هنالك بعض الجهات داخل سوق الاوراق المالية وهم المضاربون الذين يسعون الى تحقيق مصالح واهداف خاصة على حساب المتعاملين في سوق الاوراق المالية وعلى حساب الاقتصاد ككل فتقوم هذه الجهات بالترويج لأخبار كاذبة ولكن ينبغي ملاحظة ان اثر الشائعات يكون على المدى القصير حيث يؤثر على الاسعار اليومية وعلى وجه الخصوص يؤثر على الشركات الضعيفة حيث يتلاشى هذا الاثر على الاجل الطويل .

ت_ الارباح المحققة

ان الارباح التي تحققها الوحدات الاقتصادية المساهمة تعد من اهم العوامل الاساسية التي تؤثر على القيمة السوقية للأسهم ، وان المحلل المالي ينصح بشراء الاسهم التي من المتوقع ان تزداد ارباحها في المستقبل ويفضل بيع الاسهم التي من المتوقع ان ينخفض مستوى ارباحها في المستقبل ، ومع هذا اتضح مؤخراً عدم وجود علاقة كبيرة بين اسعار الاسهم والربح فقد تتزايد اسعار الاسهم بنسبة صغيرة مع تزايد الارباح ويمكن تفسير هذه التحركات بالرجوع الى نظرية الثقة حيث يتضح ان سعر الأسهم يتوقف على مدى ثقة المستثمر بالأوراق المالية إذ تعد ثقة المستثمر او عدم ثقته المعيار بارتفاع او انخفاض سعر الأسهم . (شراب ، 2006 : 60)

ث_ سعر الفائدة

يعد سعر الفائدة من اهم العوامل التي تؤثر بشكل مباشر على القيمة السوقية للأسهم ، تكون العلاقة بين القيمة السوقية للأسهم وسعر الفائدة علاقة عكسية حيث ان ارتفاع سعر الفائدة ينتج عنه زيادة في ارباح التوفير مما يؤدي الى توجه عدد كبير من المستثمرين بتحويل اموالهم من سوق الاوراق المالية الى ودائع مصرفية ومن ثم ينخفض الطلب على الاسهم والذي بدوره يؤدي الى انخفاض القيمة السوقية للأسهم ، وكذلك فإن ارتفاع سعر الفائدة يتناسب عكسياً مع حجم الانتاج حيث ينخفض الانتاج بزيادة سعر الفائدة والذي ينتج عنه انخفاض حجم المبيعات ومن ثم تراجع المستثمرين عن الاستثمار بسبب انخفاض كمية الارباح الموزعة . (الشمايلة ، 2015 : 57)

4-2-2-2 مزايا وانتقادات استخدام مفهوم القيمة السوقية Advantages and Criticism of Market Value Style

بعدما وجهت انتقادات عدة الى اسلوب التكلفة التاريخية تم التحول الى اسلوب القيمة السوقية وقد كان لهذا التحول ابعاد عدة ، تم التحول الى اسلوب القيمة السوقية واعتمادها أساساً يستخدم لتحديد قيمة الوحدة الاقتصادية ، او تحديد قيمة اصولها ، وكما هو الحال بالنسبة لأسلوب التكلفة التاريخية فقد كان هناك مميزات وعيوب وجهت لأسلوب القيمة السوقية وقد تمثلت مزايا القيمة السوقية بعدد من النقاط : (الشمايلة ، 2015 : 50)

1. الاعتماد على السوق في تحديد القيمة السوقية للسهم .
2. تتميز القيمة السوقية بأنها افضل مؤشر على قدرة الوحدة الاقتصادية في مواجهة الالتزامات .
3. تتحقق القيمة السوقية للسهم بأي وقت دون الحاجة الى التدخل بنشاطات الوحدة الاقتصادية الاعتيادية .
4. إن تغيرات اسعار الاسهم التي تحدث في سوق الاوراق المالية تعكس المنفعة الاقتصادية الناتجة عن الاستثمارات في الاوراق المالية .

وعلى الرغم من وجود عدد من المزايا لمفهوم القيمة السوقية الا ان لها عدداً من الانتقادات تتمثل بعدد من النقاط : (الشمايلة ، 2015 : 51)

1. يسهم اسلوب القيمة السوقية بتضخيم الارباح وذلك في حالة صعود الاسعار وبالأخص في نهاية السنة المالية .
2. يعاب على اسلوب القيمة السوقية عدم الاستقرار وانها متذبذبة من يوم الى اخر .
3. قد لا يتفق اسلوب القيمة السوقية مع بعض المبادئ والاسس المحاسبية .
4. نتيجة التقلب المستمر في اسعار الاسهم فإن التقييم على اساس القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية يؤدي الى التشتت بالنتائج .
5. ان اسلوب القيمة السوقية يمنح الفرصة للإدارة في التلاعب بإعداد القوائم المالية بما يخدم مصالحها .

وكذلك هنالك عدد من الصعوبات التي تواجه اسلوب القيمة السوقية تمثل بعدد من النقاط : (البراجنة ، 2009 : 46)

1. يواجه اسلوب القيمة السوقية صعوبة في تحديد قيمة كل اصل لأنه يتطلب ضرورة وجود اصل مشابه له ويمتلك نفس الحالة الفنية وهذا من الصعب حدوثه .
2. لا يركز اسلوب القيمة السوقية على قدرة الوحدة الاقتصادية في تحقيق الارباح في السنوات السابقة ، وتوقعات تحقيق ذلك في المستقبل .
3. لكي يطبق هذا الاسلوب لابد من ان يكون هناك سوق كفوء ونشط يمكن ان يعكس القيمة الحقيقية للأصل لذى يرى الخبراء ان هذا الاسلوب غير ملائم في الواقع لتقييم الشركات المستمرة وإن كان يمكن تطبيقه على الشركات عند التصفية .

المبحث الثالث

علاقة توقيت نشر التقارير المالية بالقيمة السوقية للأسهم

Relationship of the Deployment of Financial Reports with the Market Value of Shares

تمهيد

إن من اهم المعايير التي تعكس جودة التقارير المالية هي نفعية المعلومات المحاسبية ، حيث تفقد المعلومات المحاسبية أهميتها وقيمتها إذا لم توفر معلومات تقلل من حالة عدم التأكد وتساعدهم في عملية اتخاذ القرارات ، وإن المنفعة التي يحصل عليها متخذ القرار ترتبط بمدى حصوله على المعلومات المناسبة في الوقت المناسب ، حيث تتضاءل المنفعة من المعلومات المحاسبية اذا حدث تأخير في نشر التقارير المالية وبذلك تصبح اقل منفعة واهمية مع مرور الوقت . (Rebort and Yuan , 2012 : 6) وسنتطرق في هذا المبحث الى توقيت نشر التقارير المالية والعوامل المؤثرة عليه وكذلك الاسباب التي تؤدي الى هذا التأخير والى مزايا ومنافع نشر التقارير المالية في الوقت المناسب وكذلك التطرق الى دور الافصاح الالكتروني في توفير خاصية التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية والمزايا التي يحققها .

1-3-2 توقيت نشر التقارير المالية The Timing of Publishing Financial Reporting

يعد الاسراع في نشر التقارير المالية بعد انتهاء السنة المالية للوحدة الاقتصادية من الامور الهامة والضرورية لأن تأخير نشرها يقلل من اهمية وفاعلية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية ، وبما ان التوقيت المناسب هو احد الخصائص الاساسية للتقارير المالية لذلك فمن الواجب ان تلتزم الشركات بتوقيت نشر التقرير المالي لكي تكون له فائدة وتأثير على عملية اتخاذ القرار . (Kargin & Aktas , 2011 : 7)

لذلك فإن نشر التقارير المالية بوقت اسرع افضل من ان تكون متأخرة لان الوحدات الاقتصادية التي تأخذ مدة اقصر في نشر وتقديم التقارير المالية تكون هي الافضل من بين البدائل ، ولكن قد يكون ذلك احياناً على حساب دقة المعلومات المحاسبية ونوعيتها . (Rebort and Yuan , 2012 : 5)

ويرى (الدحدوح ، 2014 : 47) إن الافضلية في اغلب الاحيان تكون لصالح التوقيت المناسب على حساب الدقة عند المقايضة بين خاصية التوقيت المناسب والدقة ، لذلك فإن المعلومات الأقل دقة عندما تأتي في الوقت المناسب تكون اكثر فائدة لمتخذ القرار من المعلومات التي تتسم بدقتها التامة لكنها تصل متأخرة وإن لخاصية التوقيت المناسب جانبين مهمين هما :

1. دورية التقارير أي طول او قصر المدة الزمنية التي يجب اعداد التقارير عنها ، فقد تكون ربع سنوية او نصف سنوية او سنوية .
2. المدة التي تنقضي ما بين نهاية الدورة المالية للوحدة الاقتصادية التي تعد عنها التقارير وتاريخ نشر تلك التقارير واستخدامها .

وكذلك تعد المعلومات التي تحتويها التقارير المالية احد اهم المصادر الرئيسية التي يستند عليها المستثمرون واصحاب المصالح في سوق الاوراق المالية وغيرهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية وان فائدة واهمية تلك المعلومات تعتمد بشكل اساسي على توقيت نشرها حيث تزيد الاهمية والفائدة من تلك المعلومات عندما يتم نشرها في الوقت المناسب وان المقصود بمصطلح التوقيت المناسب في هذه الدراسة هو ان تقدم المعلومات في وقتها أي ان تكون المعلومات المحاسبية متاحة لمن يستخدمونها عندما يحتاجون اليها ، ولقد اهتمت الهيئات المنظمة لمهنة المحاسبة والهيئات المشرفة على اسواق الاوراق المالية بشكل كبير بموضوع نشر التقارير المالية بالوقت المناسب ، واهتمت ادبيات المحاسبة بشكل كبير بدراسة الجوانب المتعلقة بتوقيت نشر التقارير المالية . (الجبر ، 2007 : 167)

وتتضمن التقارير المالية معلومات محاسبية يفترض ان تكون مفيدة لكي تساعد المستثمرين ومن لهم مصلحة في الوحدة الاقتصادية في اتخاذ القرارات اللازمة ، ولكي تحقق هذه المعلومات الغرض منها يجب ان تتصف بخصائص نوعية كالملائمة والموثوقية والتوقيت المناسب ، ويبرز في هذا السياق دور التوقيت المناسب بوصفه أحد اهم الخصائص التي يجب ان تتصف بها المعلومات المحاسبية لكي تتصف بالملائمة ، فإن التأخير في نشر التقارير المالية يقلل من اهمية وفاعلية المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية ومن ثم يقلل من ملائمتها لاتخاذ القرار ، وتبرز اهمية التوقيت المناسب في توفر المعلومات للمستثمرين قبل ان تفقد اهميتها في التأثير على عملية اتخاذ القرار . (ابو الهيجاء ، 2012 : 443)

ويعد توقيت نشر التقارير المالية خاصية مهمة يجب ان تتوفر في التقارير المالية لأنها احد المحددات الرئيسية لمدى منفعتها وان التوقيت المناسب يعني ان التقارير المالية يجب ان تكون متاحة عند الطلب لكي لا تفقد قدرتها على مساعدة المستثمرين في اتخاذ قراراتهم وحتى يتم نشر التقارير المالية في الوقت المناسب يجب ان يراعى قصر وسرعة فترة نشر التقارير المالية . (خالد ، 2015 : أ)

تتضمن التقارير المالية للشركات معلومات عن الموارد الاقتصادية المتاحة للوحدة الاقتصادية والالتزامات المفروضة على تلك الموارد وان المستثمرين يعتمدون على المعلومات الواردة في التقارير المالية كأداء الوحدة الاقتصادية و الربحية ومدى استغلالها لمواردها المتاحة وكفاءتها ، وكذلك تتضمن التقارير المالية معلومات تؤثر في سلوك المستثمرين والذي بدوره ينعكس على القيمة السوقية للاسهم في سوق الاوراق المالية او يحدث تغييراً في المحفظة المالية للمستثمرين ومن ثم ارتفاع السيولة الذي يعبر عنه بزيادة حجم التداول للاسهم ، لذلك فإن توقيت نشر التقارير المالية يعد ذا اهمية كبيرة للمستثمرين لأن التقارير المالية تتضمن معلومات تؤثر على اتخاذ القرارات وكذلك فإن القيمة الاقتصادية للمعلومات تنخفض عند تأخير نشرها وان موضوع نشر التقارير المالية اكتسب اهمية اضافية بعدما واجهت الكثير من اسواق الاموال مشاكل ناتجة عن تسريب معلومات عن الوحدة الاقتصادية تحصل عليها اطراف قبل وصولها الى السوق المالي بحكم علاقتهم مع الوحدة .(https://www.argaam.com/ar/article)

أما بالنسبة لسوق الاوراق المالية فإنه يستجيب للمعلومات الحديثة الواردة في التقارير المالية التي تصل في فترة قصيرة للمستخدمين اكثر من تلك المعلومات الواردة في التقارير المتأخرة النشر ، ويعد نشر التقارير المالية في الوقت المناسب عنصراً رئيسياً في زيادة فائدة المعلومات المحاسبية التي تساعد المستثمرين في اتخاذ قراراتهم والسبب في ذلك يرجع الى ان المستثمرين يمكنهم اللجوء الى مصادر اخرى للمعلومات في حال عدم مراعاة التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية والذي لا يسهم في ترشيد قراراتهم الاستثمارية وان التأخير في نشر التقارير المالية يزيد الشكوك حول صحة المركز المالي للوحدة الاقتصادية وكفاءة الاعمال والذي يؤدي الى ابتعاد المستثمرين عن الاستثمار في الوحدة الاقتصادية ومن ثم انخفاض الطلب على الاسهم الذي يؤدي الى انخفاض القيمة السوقية للسهم . (باعكضة ، 2012 : 45)

ولقد تعددت التعريفات التي استخدمتها الدراسات التي اهتمت بتوقيت نشر التقارير المالية فقد عرفها عدد من الباحثين (AL- Daoud et al , 2014 : Emeh,: 2013 : Turel,2010: Iyoha,2012)

مدة نشر التقارير المالية (بمدة التدقيق) : وهي المدة التي تمتد (عدد الايام) من تاريخ انتهاء السنة المالية الى تاريخ توقيع مراقب الحسابات على رأيه والذي يقوم برفقه بالتقرير المالي إلا ان هذا التعريف قد تشوبه بعض الاخطاء بسبب : (زاهر ، 2012 : 41)

1. ان المدة بين تاريخ انتهاء السنة المالية وتاريخ توقيت مراقب الحسابات على التقرير المالي لا تعبر بدقة عن مدة التدقيق ، وذلك لأن هذه المدة تقسم على :
- المدة التي تستغرقها الادارة لكي تعد التقرير المالي حتى يصبح جاهزاً لتسليمه الى مراقب الحسابات لبدء عملية التدقيق (فترة الاعداد) .
- المدة التي يستغرقها مراقب الحسابات في التدقيق حتى اعداد تقريره والتوقيع عليه (مدة التدقيق) .
2. من الممكن ان تؤجل الادارة نشر التقارير المالية في سوق الاوراق المالية بحيث لا يكون تاريخ توقيع مراقب الحسابات على تقريره هو نفسه تاريخ نشر التقرير المالي .

ويرى (Bae & Woo ,2015 : 318 , AL Daoud , 2014 : 192) ان توقيت نشر التقارير المالية بصورة عامة فيه نوعان من المدد وهي :

1. مدة تقرير مراقب الحسابات وهي المدة التي تمتد من تاريخ نهاية السنة المالية للوحدة الاقتصادية الى تاريخ توقيع مراقب الحسابات على التقرير المالي .
2. مدة تقرير الادارة (مدة النشر) : وهي المدة التي تمتد بين تاريخ انتهاء السنة المالية وتاريخ نشر التقارير المالية المدققة .

وقد ذهبت دراسات كل من (Karim ,2006 : 24 , Lehtinen , 2013 : 7 , Rahmawati ,2013: 65) الى تعريف توقيت نشر التقارير المالية بمدة النشر الكلية والتي تقسم على المدد الآتية :

1. مدة تقرير مراقب الحسابات .
2. مدة النشر : وهي التي تتمثل بعدد الايام التي تقع بين تاريخ توقيع مراقب الحسابات على التقرير المالي والتاريخ الذي تسلم فيه التقارير المالية الى البورصة لكي يتم الاعلان عنها ، وتسمى ايضاً " مدة التأخير الاختياري Discretionary delay " وذلك لان الشركة يمكن ان تمارس اختيار التأخير بتسليم تقريرها المالي السنوي الى هيئة الاوراق المالية بعدما ينتهي مراقب الحسابات من عمله والتوقيع على تقريره المالي . (معايعة ، 2006 : 4)

3. مدة اصدار التقرير السنوي : وهي المدة التي تقع بين تاريخ انتهاء السنة المالية والتاريخ الذي يعقد فيه مجلس الادارة اجتماعه للمصادقة على التقرير المالي السنوي ومن هنا قد ينتج التأخير في نشر التقارير المالية السنوية من طول (مدة التدقيق) او من طول (مدة التأخير الاختياري) .

وبشكل عام يُقسم توقيت نشر التقارير المالية على المدد الاتية : (مدة الاعداد ، ومدة التدقيق ، ومدة النشر) وكما هو موضح بالشكل الآتي :

الشكل (4)

تقسيم توقيتات نشر التقارير المالية

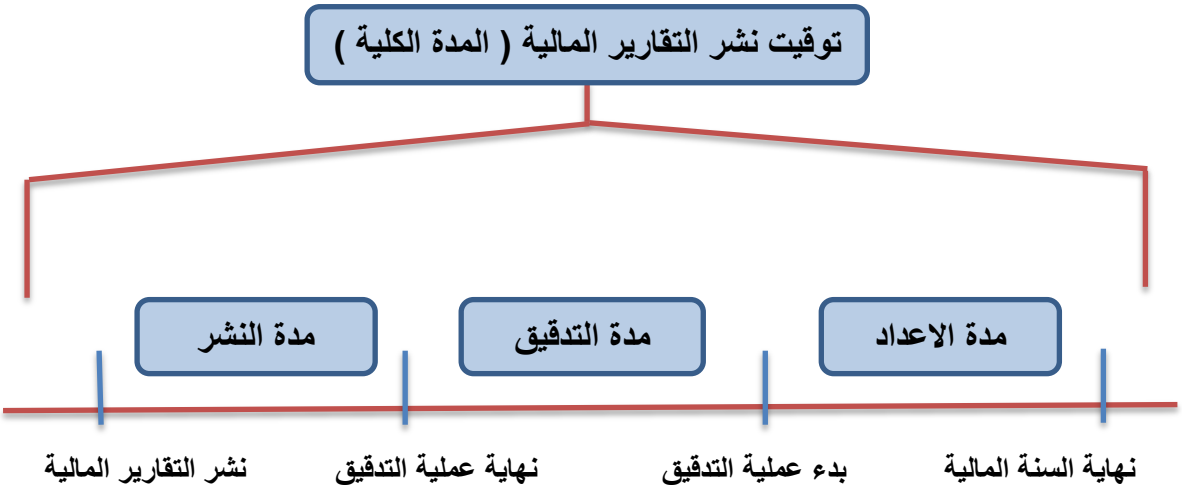

المصدر : (الجنابي ، 2017 : 26) بتصرف من الباحث

ومن خلال ما سبق يتبين ان هناك فجوة زمنية بين تاريخ انتهاء السنة المالية وبين نشر التقارير المالية المدققة وان التقليل من هذه الفجوة من شأنه ان يعزز من كفاءة السوق المالي ، لذلك ينبغي على المنظمين تحديد الاسباب التي تقف وراء حدوث هذه الفجوة قبل التشريع واصدار القوانين لغرض تنظيم توقيت نشر التقارير المالية .

ويمكننا القول ان الهدف الاساسي من نشر التقارير المالية في الوقت المناسب وجعل التقارير المالية بعيدة عن التضليل وتوفر معلومات مفيدة للمستخدم لغرض اتخاذ القرارات المختلفة هو لان منفعة المعلومات تفقد قيمتها بمرور الوقت اذا تأخر نشرها وبذلك يصعب على مستخدمي التقارير المالية دراسة المعلومات المحاسبية وتحليلها وايجاد اسباب القصور فيها ومقارنتها مع المعلومات للوحدات الاقتصادية المماثلة وتحديد النتائج واتخاذ القرارات .

ولقد تناولت الابحاث والدراسات العديد من العوامل المؤثرة في طول او قصر المدة من نهاية فترة اعداد التقارير المالية الى ان يتم نشرها ومزايا نشر التقارير المالية في الوقت المناسب واسباب التأخير ومشاكله .

2-3-2 مزايا التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية Advantages of the Appropriate Timing for the Publication of Financial Reports

يرى (زاهر ، 2012 : 14) ان هناك عدداً من المزايا التي تتميز بها التقارير المالية المنشورة في الوقت المناسب والتي تتمثل في النقاط الآتية :

1. ملائمة المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية بدرجة كبيرة .
2. الحد من ظاهرة تسريب المعلومات الداخلية التي تضر بالمساهمين وبسوق الاوراق المالية من خلال تقليل الفترة في نهاية السنة حتى نشر التقارير المالية والذي يؤدي الى تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات .
3. اعتماد المستثمرين في سوق الاوراق المالية على التقارير المالية المنشورة كمدخلات لعملية اتخاذ القرار بدلاً من اعتمادهم على مصادر اخرى (الشائعات) .
4. زيادة مستوى كفاءة الاسواق المالية الذي يسهم في تقليل العمليات القائمة على الاتجار الداخلي .
5. توجيه الموارد الاقتصادية في المجال المناسب بالقدر المناسب .
6. معالجة الخلل وأوجه القصور في الوقت المناسب ، ويعزز من امكانية اتخاذ القرارات الصحيحة بأقل جهد و أدنى مستوى من التكاليف والخسائر التي يمكن أن تنجم جراء عدم اتخاذ القرار المناسب . (سبسبي ، 2011 : 14)
7. نشر التقارير المالية في توقيت مناسب يساعد في زيادة الفائدة المرجوة من استخدام التقارير المالية في اتخاذ القرارات . (الجبر ، 2007 : 169)

3-3-2 أهمية توقيت نشر التقارير المالية The Importance of the Timing of the Publication of Financial Repors

تنبع أهمية توقيت نشر التقارير المالية من خلال ما اظهرته أدبيات المحاسبة التي أجريت في الولايات المتحدة الامريكية أو غيرها من الدول ، والتي بينت أن للمعلومات التي تحتويها التقارير المالية دوراً رئيسياً في تحديد اسعار الاسهم مما يعني ان المستثمرين وأصحاب

المصالح في الوحدات الاقتصادية قد يؤجلون قراراتهم التي تتعلق ببيع أو شراء الاسهم حتى يتم نشر التقارير المالية والاعتماد على المعلومات التي تتضمنها تلك التقارير ، ولقد ركزت الهيئات المهنية المنظمة لمهنة المحاسبة والهيئات الرقابية القائمة على اسواق الاوراق المالية في الكثير من دول العالم على اهمية نشر التقارير المالية . (الجبر ، 2007 : 169)

ويهتم المستثمرون كثيراً بالتقارير المالية المنشورة لما تحمله من معلومات تساعد المستثمرين في تقييم البدائل الاستثمارية المتاحة لهم ، ولقد اولى الكثير من المحاسبين اهتمامهم وتركيزهم في كتاباتهم على فوائد التقارير المالية المنشورة التي تعود على الجهات المختلفة مثل السوق المالي ، المساهمين ، المستثمرين ، الدائنين والحكومة إلا أن عدداً محدوداً منهم تناول توقيت نشر التقارير المالية حيث تتوقف المعلومات المالية على عاملين مهمين هما صحة المعلومات وتوقيت اصدارها ، وتزيد الفائدة التي تستخلص من المعلومات التي تحملها التقارير المالية المنشورة في وقت قصير ومناسب من نشوئها ، لذلك فإن نشر التقارير المالية في وقتها المناسب هو ضرورة أكدت عليها مهنة المحاسبة والتشريعات المالية ، وقد " ذكر مجلس المبادئ المحاسبية الامريكي ان توقيت اصدار التقارير المالية السنوية هو احد اهداف المحاسبة واعلنت جمعية المحاسبين الأمريكيين ان توقيت التقارير المالية هو عنصر حيوي من عناصر الافصاح المناسب " . (الازهري ، 1998 : 10)

ان التقارير المالية عبارة عن تقارير تحمل المعلومات للمستثمرين لتساعدهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية فيجب ان تتصف هذه التقارير بعدد من الخصائص منها الوقتية (التوقيت المناسب) ، " وقد اعتبر مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكي FASB توقيت اصدار التقرير السنوي من العناصر الاساسية الواجب توفرها حتى تكون المعلومات المحاسبية ملائمة لمتخذ القرار كما اعتبر أن اصدار التقارير المالية في الوقت الملائم هو من الاهمية بحيث ان الحصول على معلومات تقريبية وبسرعة قد يُفضل احياناً على الحصول على تلك المعلومات بشكل اكثر دقة حين تكون متأخرة عن الوقت المطلوب ، وفي بريطانيا اعتبر مجلس معايير المحاسبة ان عملية التزويد بالبيانات المالية في الوقت المناسب قد تقتضي في بعض الاحيان التضحية بموثوقية البيانات وذلك بنشر تلك البيانات قبل ظهور الحدث أو اكتماله ، حيث ان عملية تأخير نشر البيانات في بعض الاحيان قد ترفع من الموثوقية الا ان ذلك قد يؤدي الى وصول البيانات متأخرة للمستفيد منها وبالتالي يقلل من درجة الاستفادة والاعتماد عليها في اتخاذ القرار " . (ابو نصار ولطفي ، 1998 : 367)

4-3-2 مزايا التوقيت المناسب في نشر التقارير المالية عند الاكاديميين والمنظمات المهنية والتشريعات الحكومية في عدد من دول العالم The Advantages of Timeliness in Publishing Financial Reports for Academics , Professional Organizations and Government Legislation in some of Countries Around the World

تقضي الاعراف المحاسبية بأن نشر التقارير المالية للشركة يتم في نهاية السنة المالية ، اذ تقوم كل وحدة اقتصادية باختيار السنة المالية لها وفاقاً لطبيعة النشاط الذي تمارسه ، على الرغم من تفضيل معظم الوحدات الاقتصادية السنة التقويمية ، وينبغي بهذا النسق ان يتم نشر المعلومات التي تخص السنة المالية بعد انتهائها ومن دون تأخير غير مبرر مع الاخذ بالاعتبار ان هناك مدة زمنية تستغرقها الوحدات الاقتصادية في غلق الحسابات واعدادها ، والتي تتفق مع متطلبات معظم تشريعات الدول ، من حيث ان تكون مدة زمنية محددة بعد انتهاء السنة المالية كحد اقصى لنشر التقارير المالية .

ويتأثر توقيت نشر التقارير المالية بصورة كبيرة بطبيعة الانظمة والتشريعات في مختلف دول العالم ، وكذلك فإن متطلبات التقارير المالية مختلفة من دولة الى اخرى ، اذ تُصنف الدولة على انها متأخرة في النشر " أي أن تقاريرها المالية قد تم الاقرار عنها بعد الوقت المحدد لها " إذا لم تنشر التقارير المالية في التوقيت المناسب طبقاً للتشريعات ، وفي بعض الدول يسمح للوحدات الاقتصادية بتأجيل نشر تقاريرها المالية في ظروف خاصة . (Mitchelletal , 2008 : 856) وبذلك فقد كان هناك اهتمام خاص من لدن الهيئات المنظمة لمهنة المحاسبة ، والهيئات التي تشرف على اسواق الاوراق المالية في العديد من دول العالم وعلى الصعيدين الاكاديمي والمهني بمسألة التوقيت المناسب في نشر التقارير المالية .

على الصعيد الاكاديمي : أشار (جهماني ، 2000 : 143) الى ان توقيت نشر التقارير المالية يعد من اهم المقاييس المستخدمة لقياس منفعة التقارير المالية ، اذ تقاس منفعة تلك التقارير بمدى سرعة نشرها لتصبح متاحة في الوقت المناسب بين يدي مستخدميها لإتخاذ القرارات الاقتصادية .

واكد (البطاينة ، 2006 : 11) ان خاصية التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية تعد واحدة من مقاييس المنفعة من المعلومات في مجال ترشيد قرارات المستثمرين والتي تؤدي الى تقليل الشائعات والمعلومات الخاطئة التي تتداول في سوق الاوراق المالية .

واشار (السويطي ، 2008 : 333) الى ان عند المقايضة بين خاصية التوقيت المناسب من جهة وخاصية الدقة من جهة اخرى ، تكون الافضلية في معظم الاحيان لصالح التوقيت المناسب . وذكر (الدهراوي ، 2011 : 39) إن كل النظم المحاسبية ينبغي أن تقام لتقديم المعلومات المحاسبية للمستخدمين في التوقيت المناسب .

ولغرض مراعاة خاصية التوقيت المناسب الزمت الهيئات المشرفة على اسواق المال في العديد من دول العالم الشركات المدرجة اسهمها فيها الى نشر تقارير مرحلية (فصلية او نصف سنوية) وعدم الاكتفاء بالتقارير المالية السنوية ، وذلك لتوفير معلومات حديثة ومستمرة على فترات زمنية متقاربة للمتعاملين في الاسواق المالية . (الجنابي ، 2017 : 28)

على الصعيد المهني : في الولايات المتحدة الامريكية : اعلنت (AAA الجمعية الامريكية للمحاسبة) ان توقيت نشر التقارير المالية هو عنصر رئيسي ومهم من عناصر الافصاح المناسب . (البطاينة ، 2006 : 2)

وكذلك شدد (APB مجلس مبادئ المحاسبة) على اهمية توقيت نشر التقارير المالية اذ نص على انه " ينبغي إيصال المعلومات المحاسبية لمتخذي القرار وبخلاف ذلك فأن أي تأخير في إيصالها سيؤثر في قراراتهم " . (عطا ، 2014 : 35)

فيما عد (FASB , 1980 مجلس معايير المحاسبة المالية) توقيت نشر التقارير المالية من السمات الاساسية الواجب توفرها لتكون المعلومات المحاسبية ملائمة لمتخذي القرار . (الحايك ، 2012 : 440) وقد قام مجلس معايير المحاسبة الامريكي (FASB , 2002) بإجراء مقابلات مع (56) شخصاً من مستخدمي التقارير المالية الذين يعملون في شركات مختلفة واغلبهم يمتلكون خبرة واسعة في استخدام التقارير المالية ، وذلك لغرض تقديم اقتراحاتهم حول تحسين التقارير المالية للوحدات الاقتصادية وقد كانت نتيجة هذه المقابلات هو مطالبتهم بضرورة تحسين خاصية التوقيت المناسب في نشر التقارير المالية ، وذلك لأهمية التوقيت المناسب عند تلك الفئات . (الدحدوح ، 2014 : 51)

وأهتم المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بخاصية التوقيت المناسب ، حيث شكل في عام 1990 لجنة خاصة في الابلاغ المالي لغرض تحديد نوع المعلومات التي يجب الابلاغ عنها في التقارير المالية ، وقد اصدرت تلك اللجنة تقريرها في عام 1994 سمي هذا التقرير لاحقاً بتقرير (Jenkins) وقد بين ان الصيغة العامة للتقرير المالي ينبغي ان تركز

التوقيت الذي يحصل فيه المستخدمين على المعلومات المالية لغرض تقييم مخاطر استثماراتهم وتقديم المعلومات التي تحصل عليها ادارة الشركة في الوقت نفسه. وكذلك اصدر المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين دراسة في عام 2003 بعنوان " تحسين جودة المعلومات المالية للمشروعات " واهتمت هذه الدراسة بمطالبة واضعي المعايير المحاسبية بتطوير انموذج اعداد التقارير المالية الذي يبين انواع وتوفيت المعلومات ، ويوضح الحقائق التي يحتاجها المستثمرين لتقييم وتقدير مخاطر استثماراتهم ، وذلك تماشياً مع هيئة تداول الاوراق المالية (SEC) والتي قامت بوضع عشرة عناصر لأنموذج التقارير المالية ، ابرزها توقيت المعلومات التي تحتويها التقارير المالية . (AKLE , 2011:7)

وقد قامت هيئة تداول الاوراق المالية (SEC) ولأجل تحسين خاصية التوقيت المناسب في نشر التقارير المالية ولزيادة كفاءة السوق المالي بخفض المواعيد النهائية لتقديم التقارير المالية السنوية من 90 الى 60 يوماً ، وكذلك بالنسبة للوائح التنظيمية المتتابعة في الولايات المتحدة وعلى سبيل المثال قانون (Sarbanse-Oxley,2002) والذي جاء على خلفية تداعيات المخالفات المالية الجسيمة التي تسببت بانهيار شركتي (Ernon) و (World Com) اذ اكد على ضرورة تقديم الوحدات الاقتصادية المساهمة تقاريرها المالية بالوقت المناسب للمستخدمين ، والذي ادى الى حدوث تحسن كبير في توقيت نشر التقارير المالية للشركات في الولايات المتحدة . (Lehtinen, 2013 : 2)

وفي بريطانيا : فإن مجلس معايير المحاسبة البريطاني (ASB,1991) اعتبر ان التوقيت المناسب في نشر التقارير المالية قد يتسبب في بعض الاحيان بالتضحية بموثوقية المعلومات ، وذلك بسبب نشر المعلومات قبل ظهور الحدث او اكتماله . (الخوري وبالقاسم ، 2006 :164)

أما في الصين : التي تعد ثامن اكبر سوق مالي على مستوى العالم والثاني آسيوياً ، وأيضاً هي عضو في منظمة التجارة العالمية (WTO) ، وكذلك تعد ثاني دولة في العالم من حيث الاستثمار الاجنبي ، ولكي يكون السوق اكثر تكاملاً مع الاقتصاد العالمي ، فقد اصدر مجلس الدولة او ما يعرف " بالأنظمة المؤقتة لإدارة الأوراق المالية " الذي الزم بموجبه الشركات المدرجة في البورصة الصينية بنشر التقارير المالية في الوقت المناسب للمستثمرين المحليين والاجانب وكذلك الى الحكومة التي تلعب دوراً مهماً في تنظيم سوق الاسهم الصينية والسيطرة عليه . (Wang & Song, 2006 :242)

وفي استراليا : فقد اختلفت فيها متطلبات الافصاح عن متطلبات الافصاح وفاقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ويعود هذا الى الاختلاف في بعض الافصاحات الاضافية اذ استبعدت القياسات المتاحة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، ويرجع ذلك الى رغبتهم في نشر التقارير المالية في التوقيت المناسب لمستخدمي المعلومات المالية (AKLE , 2011: 7)

وفي كندا : اصدر (CICA) دراسة بعنوان " تحسين جودة معلومات التقارير المالية " وكانت من نتائجها ان هناك طلباً متزايداً من لدن المستثمرين على المعلومات المالية في الوقت المناسب ، وان المستثمرين يحتاجون في المستقبل الى معلومات ملائمة ومتوفرة في الوقت المناسب مع جودة عالية . (AKLE , 2011 : 7)

اما في المانيا : فقد الزم القانون الالماني جميع الوحدات الاقتصادية ان تنشر التقارير المالية المتوفرة حديثا من دون أي تأخير وبشكل متساوٍ لجميع المتعاملين في سوق الاوراق المالية وذلك لمنع تسرب المعلومات الداخلية وحدوث المنازعات والمضاربات ، اضافة الى ذلك يعتقد ان عرض المعلومات في الوقت المناسب يؤدي الى زيادة حجم المعلومات المتاحة لسوق رأس المال ، مما يؤدي الى سهولة تقييم الوحدات الاقتصادية بشكل عادل وكذلك نص القانون على ان تكون تلك المعلومات متوازنة ومحايدة ويؤدي استخدامها الى تحقيق ارباح عادلة للجميع . (Muntermann and Guettler , 2007 : 1)

وأولت روسيا : الاهتمام الكبير في التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية في الاسواق المالية وعدتها من العناصر الضرورية للشفافية ، وقد توصلت نتائج دراسة (Report, 2007: 365) الى ان الشركات المدرجة في البورصة الروسية التي تطبق معايير المحاسبة الروسية (RAS) تأخذ وقتاً أقصر بكثير في نشر التقارير المالية للمستثمرين من الوحدات الاقتصادية التي تطبق معايير الابلاغ المالي الدولية (IFRS) ومبادئ المحاسبة المقبولة عموماً .

وفي ماليزيا : عدت خاصية التوقيت المناسب واحدة من اهم المقاييس التي اتخذتها ماليزيا بعد حدوث الازمة المالية الآسيوية (1997_1998) وذلك لبذلها مجهوداً لغرض اعادة ثقة المستثمرين عبر المعلومات الملائمة المتوفرة في الوقت المناسب . (AL_Tahat , 2015 : 8)

اما في تركيا : فقد أصدرت هيئة اسواق رأس المال التركية (CMB) البيان المشترك لمبادئ اعداد التقارير المالية في البورصة التركية لغرض تحديد القوانين والاجراءات التي تتعلق

بالتقارير المالية التي تستخلص من اجل ضمان ان تكون المعلومات كافية ودقيقة ويفصح عنها للجمهور في الوقت المناسب . (Vuran & Adiloglu , 2013 : 59)

وقد اشارت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD:2004) الى ان التوقيت المناسب في نشر التقارير المالية يعد من عناصر الشفافية في ممارسة الحوكمة الجيدة للوحدات الاقتصادية وللحد من مشكلة الوكالة بين اطراف العلاقة . (Rahmawati , 2013 : 19)

فيما أكد المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين (ASCA) أن المعلومات ينبغي ان تكون متوفرة في الوقت الذي يكون لها تأثير في القرارات ، وكما هو معروف فإن المعلومات تتلاشى قيمتها بشكل سريع في عالم التجارة والمال ، وإن اسعار السوق مثلاً تُبنى على اساس تقديرات المستقبل ، وان البيانات عن الماضي تسهم في اجراء التنبؤات المستقبلية ، ولكن بمرور الوقت وعندما يصبح المستقبل هو الحاضر ، عندئذٍ تصبح معلومات الماضي وبشكل متزايد غير مفيدة لإتخاذ القرارات . (حميدات ، 2013 : 11)

أما في الدول النامية : فقد اوضح (Al_Daoud , 2014 : 191) أن الشركات لاتزال تنشر تقاريرها المالية بنحو اقل وبطريقة لا تتناسب مع التوقيت المناسب مقارنة بالشركات الموجودة في دول العالم المتقدمة .

وأخيراً فقد دعت الهيئات والمؤسسات المهنية والعلمية المحاسبية الوحدات الاقتصادية الى نشر التقارير المالية السنوية خلال مدة محددة بعد انتهاء السنة المالية ، وكذلك مطالبتها بنشر التقارير المالية (الفصلية والنصف سنوية) تعد مؤشراً على اهمية التوقيت المناسب في نشر التقارير المالية . (خنفر والمطارنة ، 2011 : 18)

5-3-2 العوامل المؤثرة في توقيت نشر التقارير المالية Factors Affecting the Timing of Publication of Financial Reports

إن قرار نشر التقارير المالية قرار يجب على ادارة الوحدة الاقتصادية اتخاذه وعلى الرغم من ان نشر التقارير المالية يجب أن يكون خلال الفترة النظامية المقررة لكن الادارة لديها مرونة كبيرة في اختيار الوقت الذي تنشر به وهنالك عدد من العوامل المرتبطة بالشركة والتي تؤثر على توقيت نشر التقارير المالية للوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق الاوراق المالية وتتمثل هذه العوامل بما يأتي :

1_ **حجم الوحدة الاقتصادية :** يرتبط حجم الوحدة الاقتصادية بتوقيت نشر التقارير المالية حيث تستغرق الوحدات الاقتصادية الكبيرة وقتاً اقصر في نشر تقاريرها المالية مقارنة بالوحدات الاقتصادية الصغيرة ويرجع السبب في ذلك الى ان الوحدات الاقتصادية الكبيرة تمتلك عدداً كافياً من خبراء المحاسبة وتمتلك نظام معلومات محاسبية جيداً وكذلك نظام رقابة داخلية قوي ومراجعين داخليين إضافة الى ذلك ان الوحدات الاقتصادية الكبيرة تحصل على اهتمام ومتابعة الكثيرين وبالأخص المحللين الذين يتوقعون من الوحدة الاقتصادية معلومات تؤكد توقعاتهم ، ولذلك فقد يُفسر تأخر تلك الوحدات الاقتصادية في نشر تقاريرها المالية هو محاولة لإخفاء معلومات غير ايجابية من الممكن أن تؤثر على اسعار الاسهم وحرصاً منها على درء الشك حول أدائها فإن هذه الوحدات الاقتصادية تسرع في نشر تقاريرها المالية مقارنة بالوحدات الاقتصادية الصغيرة . (الجبر ، 2007 : 174)

2_ مديونية الوحدة الاقتصادية : هنالك رأيان متعارضان تعرضت لهما ادبيات العوامل المؤثرة على توقيت نشر التقارير المالية حيث يشير الرأي الاول الى ان زيادة مديونية الوحدة الاقتصادية تؤدي الى زيادة الضغوط التي يمارسها الدائنون على الوحدة الاقتصادية من اجل نشر تقريرها المالي بصورة سريعة إذ إن نشر التقارير المالية في موعدها دون تأخير يؤدي الى طمأنة الدائنين ويمكنهم من تقييم أداء الوحدة الاقتصادية ومعرفة مركزها المالي وكذلك معرفة مدى التزامها بالمحددات التي تفرضها عليها عقود المديونية واتخاذ أي اجراءات تصحيحية لازمة .

أما الرأي الثاني فإنه يتعارض مع الرأي الاول حيث يفترض بأن زيادة مديونية الوحدة الاقتصادية تؤدي الى تأخير نشر تقاريرها المالية لأن الوحدة الاقتصادية ومراجعوها يستغرقون وقتاً اكثر للتأكد من جميع الجوانب المتعلقة بمديونية الوحدة الاقتصادية وخصوصاً في حالة زيادة عدد دائني الوحدة الاقتصادية . (باعكضة ، 2012 : 48)

3_ القيمة السوقية : تعد القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية من العوامل المؤثرة على توقيت نشر التقارير المالية ، حيث تعد القيمة السوقية أحد الخصائص التي يهتم بها المستثمرون تعبيراً عن مقابل استثماراتهم في الوحدات الاقتصادية ، فالوحدات الاقتصادية التي لديها أرباح وفرص نمو جيدة (اخبار جيدة وقيمة سوقية عالية) ترغب في نشر تقاريرها المالية من دون تأخير على العكس من الوحدات الاقتصادية التي لديها خسائر وفرص نمو سيئة ، حيث تسعى مثل هذه الوحدات الى تأخير نشر تقاريرها المالية . (Karim et al , 2006 : 15)

4_ عمر الوحدة الاقتصادية : بالاعتماد على نظرية منحنى التعلم فإنه كلما زاد عدد التقارير المالية التي سبق وان نشرتها الوحدة الاقتصادية كلما اكتسب محاسبوها خبرة ومعرفة إضافية تؤديان الى تقليل احتمال ظهور المعوقات التي تؤدي الى تأخير نشر التقارير المالية ولذلك كلما طال امد وجود الوحدة الاقتصادية يؤدي ذلك الى سرعة نشر التقارير المالية والسبب في ذلك يعود الى ان الوحدات الاقتصادية الاكثر قدماً تكون لديها معلومات وتجارب عديدة تمكنها من نشر التقارير المالية بأسرع وقت ممكن ويقاس عمر الوحدة الاقتصادية بعدد السنوات التي انقضت منذ تاريخ انشاء الوحدة الاقتصادية . (الجبر ، 2007 : 176)

5_ طبيعة الاخبار لدى الوحدة الاقتصادية : تسعى الوحدات الاقتصادية التي لديها ارباح وفرص نمو جديدة عادة لتوصيل تلك الاخبار بصورة اسرع لسوق الاوراق المالية بالمقابل ان الوحدات الاقتصادية التي لديها اخبار سيئة نتيجة تعرضها لخسائر أو تكون فرص نموها محدودة تسعى الى تأخير الاعلان عن تلك الاخبار لأطول وقت ممكن ، وان اسباب تأخير الاعلان عن الاخبار السيئة هي الرغبة الطبيعية لدى ادارة الوحدة الاقتصادية لتأخير التعامل مع تبعات الانباء السيئة التي يبديها المستثمرون وغيرهم من المستفيدين وكذلك حاجة الوحدة الاقتصادية الى مزيد من الوقت لاستكمال مفاوضاتهم مع اصحاب العلاقة من دائنين وغيرهم لغرض الخروج بأفضل الصيغ لوضع الوحدة الاقتصادية وللتخفيف من ردة فعل المستثمرين جراء الاخبار السيئة ويتم قياس متغير الاخبار الجيدة او السيئة بالتغير السنوي للربحية باعتبار ان الربحية تعد مقياساً اساسياً لكفاءة اداء الوحدة الاقتصادية والذي قد يتخذ صورة أداء ايجابي (اخبار جيدة) أو اداء سلبي (اخبار سيئة) . (باعكضة ، 2012 : 47)

6-3-2 علاقة تأخير نشر التقارير المالية بمعدل دوران الاسهم

Relationship for the Delay of the Deployment of Financial Reports at the Rate of Shares turnover

يمثل معدل دوران الاسهم اهم المعايير التي يجب ان يأخذها المستثمرون بالاعتبار قبل اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بالأوراق المالية ، ولا يقتصر معدل دوران الاسهم على المفاضلة بين الاسهم المدرجة في سوق الاوراق المالية ، بل يتعدى ذلك ليشمل المفاضلة بين الاسواق المالية بالنسبة للمستثمرين الاجانب ومن ثم يمكن الوصول الى ان معدل دوران الاسهم يتجه بصفة اساسية الى قياس مدى سيولة احد الاسواق دون الآخر أو سهم معين دون الآخر ويقصد

بمعنى السيولة في هذه الحالة هو وجود أوامر الشراء والبيع في اغلب ايام التداول أو من الافضل في جميع ايام التداول ، لذلك فإن الوحدات الاقتصادية ذات معدل دوران الاسهم المرتفع تقوم بنشر تقاريرها المالية بأسرع وقت ممكن على العكس من الوحدات الاقتصادية التي تكون اسهمها ذات معدل دوران منخفض والتي لا يفضل الاستثمار فيها حتى وان كانت تعطي معدلات عائد او ربحية سنوية مرتفعة ، وذلك لما ينتج عنها من تقييد حركة الاستثمارات وتقليل درجة المرونة لدى المستثمر للانتقال من استثمار الى آخر او من سهم الى آخر تمشياً مع التغيرات التي تطرأ على البيئة الاستثمارية ، وهذا يعني وجود علاقة سالبة بين معدل دوران الاسهم وتوقيت نشر التقارير المالية . (المخموري ، 2019 : 20)

7-3-2 أسباب تأخير نشر التقارير المالية

Reasons for the Delay of Financial Reports

هنالك خمسة اسباب تسهم في تأخير نشر التقارير المالية للوحدات الاقتصادية تتمثل في االآتي : (www.alanba.com.kw,economy news,2/4/2020)

1. إن إعادة تقييم الاصول احد الاسباب الاساسية في تأخير نشر التقارير المالية حيث تقوم بعض الوحدات الاقتصادية بالاعتراض على تقييم المدققين الخارجيين لعدد من اصولها والتي تعتقد هذه بأنها قيمت بأقل من قيمتها العادلة حيث تقوم بإعادة الميزانيات مرة اخرى لغرض الحصول على تقييمات جديدة .
2. كثرة استفسارات المدققين الخارجيين عن البيانات المالية حيث يغلب طابع الغموض على بعض البيانات المالية وفي هذه الحالة يفضل المدقق الخارجي التريث في اعتماد الميزانيات لحين الحصول على معلومات وافية والذي يعد من الاسباب الرئيسية في تأخير حصول الوحدات الاقتصادية على ميزانياتها من لدن مكاتب التدقيق لرفعها الى الجهات الرقابية .
3. تتفاوض بعض الوحدات الاقتصادية مع بنوك محلية لغرض الحصول على تسهيلات ائتمانية ، حيث تتأخر هذه الوحدات الاقتصادية عن نشر تقاريرها المالية خشيةً من انعكاس النتائج على سير المفاوضات والتي ربما تتسبب بإعادة المفاوضات الى مراحل اولية اذا كانت النتائج سلبية .

4. عدم اكتمال الميزانيات الخاصة بالوحدات الاقتصادية التابعة والزميلة وقد تعاني الوحدات الاقتصادية القابضة من هذه الاشكاليات بصورة اكبر لأنها تنتظر الى ان يُعد ما يسمى بالميزانيات المجمعة لتقوم برفعها للجهات الرقابية .
5. انتظار بعض الوحدات الاقتصادية قيام وحدات اقتصادية اخرى مشابهة لها في النشاط للإعلان عن تقاريرها المالية بوصفها نوعاً من التشجيع لها لكشف نتائجها السلبية حيث تعتقد ادارات هذه الوحدات أن قيامها بذلك يؤدي الى تخيف ردة الفعل السلبية لدى مساهميها .

ويرى (ابو نصار ولطفي ، 1998 : 384) ان هناك مجموعة من الاسباب تؤدي الى تأخير نشر التقارير المالية وهي :

1. ضعف النظام المحاسبي وضعف نظام الرقابة الداخلية لدى الشركة المدقق عليها له اثر مهم في تأخير نشر التقارير المالية وهذا يدل على عدم تطوير الوحدات الاقتصادية للأنظمة المحاسبية وانظمة الرقابة الداخلية مما ينعكس سلباً على وصول المعلومات المالية الى الجهات المستفيدة منها خارج الشركة ويؤدي الى تأخيرها ويتسبب هذا العامل ايضاً بتأخير ايصال المعلومات المالية الى الجهات الادارية داخل الوحدة الاقتصادية .
2. ان حجم عمليات الشركة المدقق عليها له اثر في تأخير نشر التقارير المالية والسبب في ذلك هو وجود تأخير في عمل اقسام المحاسبة في الشركات المساهمة المدقق عليها وكذلك تأخير عمل مدققي الحسابات اذ ان هذين الجانبين لا يراعيان حجم العمليات الكبير ولا يخصصان له الجهد والامكانات اللازمة لإنجاز الاعمال في الوقت المناسب.
3. اختلاف الآراء بين ادارة الوحدة الاقتصادية ومكتب التدقيق والرأي الذي يعطيه المدقق كلها اسباب تؤدي الى تأخير نشر التقارير المالية ، اذ ان هذه الاختلافات تتطلب المزيد من النقاش والمفاوضات بين المدقق وادارة الوحدة الاقتصادية وكذلك الضغوطات التي يواجهّا المدقق في عمله .
4. العوامل المتعلقة بإجراءات العمل والنظام المحاسبي والتي تدل على عدم قيام اقسام المحاسبة بواجبها وضعف امكانيتها لا سيما التأخر في اكمال الاعمال المحاسبية الخاصة بنهاية السنة .
5. التأخير في عملية التدقيق الذي يحصل نتيجة عدم كفاية موارد مكاتب التدقيق وخاصة الموارد البشرية للقيام بالأعمال اللازمة وبأسرع وقت ممكن وان سبب ذلك يعزى الى

انخفاض اجور التدقيق مما يؤدي الى عدم توفر الامكانات اللازمة للقيام بالأعمال بالسرعة الممكنة .

2-3-8 مشاكل تأخير نشر التقارير المالية

Problem of Financial Reports Delays

إن تأخير نشر التقارير المالية يؤدي الى مجموعة من المشاكل تتمثل في النقاط الآتية :

1. اعتماد المستثمرين على مصادر اخرى بديلة لتسريب المعلومات الهامة قبل نشرها مثل اللجوء الى المحللين أو ادارة الشركة أو المحامين بدلاً من اعتمادهم على التقارير المالية المنشورة . (زاهر ، 2012 ، : 14)
2. بطئ تدفق المعلومات من الشركات مما ينعكس على أداء الاسهم في سوق الاوراق المالية . (ابو الهيجاء ، 2012 : 14)
3. إن تأخير نشر التقارير المالية يسهم في عدم تقديم المعلومات في الوقت المناسب مما يفقد المعلومات خاصية الملائمة الذي يؤثر سلباً على قرارات المستثمرين والذي يقف عائقاً دون تطوير اقتصاديات الدول واسواق رأس المال فيها . (ابو الهيجاء ، 2012 : 441)
4. إن تأخير نشر التقارير المالية يؤدي الى نقص في المعلومات والذي يؤدي الى افساح المجال امام المضاربة في سوق الاوراق المالية الذي بدوره يؤدي الى تذبذب اسعار الاسهم . (المخموري ، 2019 : 16)
5. تواجه بعض الشركات التي تتعمد تأخير نشر التقارير المالية عقوبات مغلظة كنوع من الردع وخاصة أن ايقاف الاسهم عن التداول يترتب عليه تجميد مدخرات المتداولين بوصفه نتيجة حتمية لعدم تداول اسهم الشركات الموقوفة .
(www.alanba.com.kw,economy news,2/4/2020)
6. ان التقارير المالية تزود المستثمرين والمقرضين وغيرهم بالمعلومات التي تحتاجها هذه الفئات وان التأخير في نشرها يقلل من اهمية وفاعلية المعلومات التي يحتويها التقرير ويقلل من صلتها وملائمتها لاتخاذ القرار . (ابو نصار ولطفي ، 1998 : 376)

9-3-2 علاقة توقيت نشر التقارير المالية بالقيمة السوقية للاسهم

Relationship of the Deployment of Financial Reports with the Market Value of Shares

تعد القيمة السوقية لأسهم الوحدات الاقتصادية المرآة التي ترى فيها الادارة صورتها وكما هي في نظر المتعاملين في سوق الاوراق المالية، حيث تسعى كل الادارات الرشيدة والحصيفة الى تحقيق هدف تعظيم القيمة السوقية لأسهم الشركات ، ومن ثم يعكس الارتفاع في القيمة السوقية قدرة ادارة الوحدة الاقتصادية وكفاءتها الادارية والمالية والتشغيلية في تحقيق هدفها ولا يمكن ان يأتي ارتفاع القيمة السوقية من فراغ ، لكن هناك عوامل واسباباً مالية تقف وراءه تنعكس في التقارير المالية السنوية ، التي تكون محل اهتمام المستثمرين والمحللين الماليين والذين يعملون على تقييم سعر السهم الحقيقي على وفق المعلومات المالية التي ظهرت في التقارير المالية والذي يعني بأن القيمة السوقية للسهم هي في الحقيقة انعكاس للمعلومات المالية المتوفرة في التقارير المالية التي الزم سوق الاوراق المالية الشركات المساهمة بنشرها لأهميتها البالغة في تقييم السعر العادل لأسهم الشركات. (الذنيبات، 2015 : 112)

يبرز دور التوقيت المناسب بوصفه أحد العناصر الاساسية الواجب توفرها في التقارير المالية المنشورة لكي تتصف تلك التقارير بالملائمة ، لذلك فإن التقارير المالية التي تصل في الوقت المناسب تعتبر معلومات حديثة يستجيب لها السوق المالي بدرجة اكبر من الاستجابة اذا تأخر نشر تلك التقارير ، وان التغير في القيمة السوقية للاسهم يحدث نتيجة تغير الاجماع من قيمة الى قيمة جديدة نتيجة تغير التوقعات المستقبلية بناءً على المعلومات الواردة حديثاً ، وهذا يعني ان المستثمرين قد استجابوا للمعلومات الحديثة وانتقل اجماعهم الى تقييم اسهم الوحدة الاقتصادية المعلنة الى قيمة جديدة ، ويسعى المستثمرون الى تعظيم ثروتهم ومن ثم فأنهم سيقبلون على اقتناء اسهم الوحدات الاقتصادية التي تغير توقعاتهم نحو الافضل وهذا يعني ان الطلب سيرتفع على اسهم الوحدات الاقتصادية التي حققت ارباحاً مما يؤدي الى زيادة القيمة السوقية لأسهمها بينما ينخفض الطلب على اسهم الشركات التي حققت ارباحاً اقل من المتوقع وانخفاض الطلب بطبيعة الحال يؤدي الى انخفاض القيمة السوقية للاسهم ويسعى مالكو الاسهم المنخفضة الى التخلص منها وتغيير محافظهم الاستثمارية نحو الشركات الرابحة وهذا كله سيؤدي الى زيادة حجم التداول بالسوق المالي خلال فترة نشر التقارير المالية حتى يتم التوصل الى قيمة توازنية جديدة . (الخوري وبالقاسم ، 2006 : 169)

وقد اوضح (Menike and Wang , 2013 : 81) ان سعر السهم يختلف سلوكه عند نشر التقارير المالية في الوقت المناسب عن سلوكه عند نشرها في وقت آخر ، ومن ثم قد يكون لنشر التقارير المالية في الوقت المناسب رد فعل ايجابياً لدى المستثمرين لذلك فإن هذه الاستجابة لها امكانية توليد عوائد جيدة بناءً على المعلومات المتاحة للمستثمرين .

ويمكننا القول إن تأخر الوحدات الاقتصادية عن نشر التقارير المالية هو رسالة تدل على أن هناك قصوراً لدى الوحدات الاقتصادية في اعداد تقاريرها المالية ونشرها في الوقت المناسب مما يبعث شعوراً سلبياً لدى المستثمرين حول الاستثمار في تلك الوحدات الاقتصادية ومن ثم انخفاض الطلب على اسهمها الذي بدوره يؤدي الى انخفاض القيمة السوقية للاسهم .

2-3-10 دور الافصاح الالكتروني في توفير خاصية التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية

The Role of Electronic Discloses in Providing Appropriate Timing Property for Publishing Financial Reports

تعد التقارير المالية الوسيلة الفاعلة لتحقيق وظيفة الاتصال في المحاسبة اذ يمكن من خلالها اشباع حاجات المستخدمين من المعلومات المحاسبية التي تبين بدقة الاحداث التي اثرت على الوحدة الاقتصادية طيلة فترة نشاطها ، مع زيادة اهمية المعلومات المحاسبية ، فقد كان لموضوع توقيت تقديمها وتوصيلها اهمية كبيرة من لدن الباحثين والاكاديميين . (الفضل ، 2007 : 130)

وقد نشأ دور الافصاح الالكتروني للمعلومات المحاسبية متأثراً بمجموعة من المتغيرات التكنلوجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ولعل اهم تلك المتغيرات تتمثل بتكنلوجيا المعلومات والاتصالات التي أسهمت بصورة كبيرة في تشكيل ملامح الافصاح الالكتروني ، لذا فإن تكنلوجيا الاتصالات قربت الحدود الزمانية والمكانية ، وأدركت كثير من الشركات انه ينبغي عليها استغلال الامكانيات التكنلوجية الكبيرة لشبكة الانترنت في سرعة نشر التقارير المالية . (الجنابي ، 2017 : 40)

وبرز دور الافصاح الالكتروني بوصفه أهم الاستخدامات المتطورة للأنترنت والذي ادى الى احداث تغير جذري في بيئة القوائم التي تعتمد على الانترنت ، واصبحت التقارير المالية التقليدية " الورقية " تستغرق وقتاً اطول لتوصيلها للمستخدمين والتي اصبحت اكثر بعداً عن تحقيق خاصية التوقيت المناسب واقل منفعة للمستخدمين الداخليين والخارجيين ، وقد عرف الافصاح الالكتروني بأنه " نشر كل ما يتعلق بالعرض والافصاح العام للقوائم المالية وايضاحاتها المرفقة والمعلومات المرتبطة بها على شبكة معلومات الكترونية لتكون متاحة لجميع المستخدمين " . (العنبكي ، 2016 : 86_87)

وقد اصبح الانتقال الى الافصاح الالكتروني أمراً ضرورياً بالنظر للاستخدام الشائع للحاسوب في العلم اجمع ، إذ يمكن من خلاله الوصول الفوري الى بيانات الوحدة الاقتصادية بسهولة واقل تكلفة وفي الوقت المناسب ، وكذلك يوفر الكثير من المنافع للمستثمرين لإيجاد معلومات هم بحاجة اليها بشكل فوري (On-Line) عن الوحدات الاقتصادية التي تساعدهم ايضاً في اتخاذ القرارات السليمة ، إضافة الى ذلك فإنه يتيح لكافة المستثمرين الوصول الى المعلومات المالية وغير المالية المنشورة في شبكة الانترنيت بصورة متساوية ، ومن ثم يقلل من فرض الاستحواذ على المعلومات من بعض المستثمرين ووسطاء المعلومات . (Turel, 2010 : 12)

ويتميز الافصاح الالكتروني بدوره في تحقيق خاصية التوقيت المناسب والتي تعد من اهم عناصر ملامة المعلومات المحاسبية وان استخدام الوحدات الاقتصادية للأنترنيت في نشر تقاريرها المالية يُمكن الوحدات الاقتصادية من نشر احدث المعلومات المالية وآخر سعر سهم وغيرها من المعلومات لمساعدة مستخدمي التقارير المالية في الحصول على المعلومات بوقت اسرع لغرض اتخاذ القرارات ، ومن ثم تعزيز الفائدة المرجوة من استخدام المعلومات المالية وغير المالية لاتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة ، ويُمكن الافصاح الالكتروني الوحدات الاقتصادية في تحديث بيناتها على المواقع الخاصة بها وبشكل يومي وبأسلوب متقدم . (باعكضة ، 2011 : 49)

وكذلك فقد يحقق الافصاح الالكتروني العديد من المزايا لكل من الوحدات الاقتصادية التي تمارس هذا الافصاح ، وكذلك لمستخدمي التقارير المالية المنشورة عبر الانترنت والتي يمكن ايجازها بما يأتي : (الجنابي ، 2017 : 41_42)

1_ مزايا الافصاح الالكتروني للوحدة الاقتصادية :

تتمثل مزايا الافصاح الالكتروني للوحدة الاقتصادية في النقاط الآتية :

أ- تخفيض تكاليف ووقت النشر واصدار المعلومات ، وكذلك يجنبها التكاليف التي ترتبط بطباعة وتوزيع المعلومات في حالة اتبعت الوحدة الاقتصادية الطرائق التقليدية .

ب- يمثل أداة انتشار الوحدة الاقتصادية الذي يؤدي الى نشر المعلومات بشكل اسرع وعلى نطاق أوسع ، والذي يساعد على الاتصال بعدد غير محدود وغير معروف من مستخدمي المعلومات .

ت- يُمكن الوحدة الاقتصادية من اجراء التحديث الفوري والمستمر للبيانات ، وكذلك توفير المعلومات بشكل فوري للمستخدمين ، ومن ثم التأثير على قيمة الوحدة الاقتصادية في سوق الاوراق المالية.

ث- يساعد في تحسين الافصاح المالي للوحدة الاقتصادية من خلال السعي للإفصاح الاضافي ، سواء من حيث كمية او نوعية او توقيت المعلومات والذي لا يحققه الافصاح المالي التقليدي .

2_ مزايا ومنافع الافصاح الالكتروني لمستخدمي التقارير المالية :

يتميز الافصاح الالكتروني بعدد من المزايا والمنافع لمستخدمي التقارير المالية تتمثل في الآتي:

أ- تحسين خاصية التوقيت للتقارير المالية عبر اتاحتها لجميع المستخدمين في الوقت نفسه.

ب- امكانية الوصول بسهولة للمعلومات غير المقيدة بتسلسل معين من خلال استخدام ما يُعرف بالارتباط التشعبي (Hyperlinks) الذي يسمح بالتنقل داخل التقرير المالي بسهولة ويسر .

ت- تسهيل عملية استرجاع وتحليل التقارير المالية واجراء المقارنات بشكل مرن وبسيط عن طريق الوسائل والادوات التي يوفرها الانترنت وقلة تكلفة الحصول على المعلومات المطلوبة من الشركة ، وذلك من خلال التحميل الالكتروني Download .

ويمكننا القول ان من الواجب على الشركات تطبيق الافصاح الالكتروني وذلك لمواكبة التطورات التكنلوجية السريعة والمتلاحقة ولكي تكون التقارير المالية متوفرة بشكل مرن وكذلك سهولة الوصول اليها من المستخدمين وللحد من حالات تأخير نشر التقارير المالية ومن ثم تحقيق خاصية التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية الذي بدوره يُمكن المستثمرين من اتخاذ القرارات الرشيدة .

الفصل الثالث

تحليل نتائج الدراسة التطبيقية

المبحث الأول : نبذة تعريفية عن سوق العراق للأوراق المالية ISX والشركات عينة البحث .

المبحث الثاني : القيم السوقية للشركات عينة البحث من حيث الالتزام بنشر التقارير المالية

المبحث الثالث : تحليل النتائج واختبار فرضيات البحث

المبحث الاول

نبذة تعريفية عن سوق العراق للأوراق المالية ISX والشركات عينة البحث

An overview aboute ISX and Research Sample

يعد هذا المبحث بمثابة مبحث تعريفي بسوق العراق للأوراق المالية من حيث النشأة والاهداف والتنظيم ومن حيث انواع القطاعات وعدد الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والقوانين والتعليمات المتعلقة بمتطلبات الافصاح ونشر التقارير المالية وكذلك يوضح المبحث هذا دور هيئة الاوراق المالية في الرقابة والاشراف على عمل السوق واصدار التعليمات المتعلقة بالإفصاح إضافة الى نبذة تعريفية عن الشركات عينة البحث من حيث رأس المال الحالي وتاريخ التأسيس وتاريخ الادراج في سوق العراق للأوراق المالية .

3-1-1 سوق العراق للأوراق المالية (النشأة والاهداف)

Iraq Stock Exchange (Establishment and Objectives)

تأسست الشركات المساهمة الكبيرة في كلا القطاعين الخاص والمختلط مع بروز السياسة الاقتصادية في العراق عام 1987 ، وفي هذه المرحلة كان لابد من وجود سوق مالي منظم يجري فيه التعامل ، وبذلك فقد أسس سوق بغداد للأوراق المالية بموجب القانون (24) لسنة 1991 ، لغرض القيام بهذه المهمات ، حيث كان السوق سوقاً حكومياً تمكن في حينها من ادراج (113) شركة عراقية مساهمة خاصة ومختلطة . (الجنابي ، 2017 : 66)

أفتتح سوق العراق للأوراق المالية بموجب القانون رقم (74) لسنة 2004 كشخصية معنوية غير ربحية مستقلة إدارياً ومالياً Self-regulatory organization (SRO) ومارس نشاطه بوصفه جزءاً من عناصر سوق المال _ والقطاع الخاص في العراق _ واستمد واجباته ومهامه من اهدافه ، بالإضافة الى امتثاله الى القوانين السائدة ، من خلال تنفيذه للتعليمات والقواعد التي أصدرتها وتصدرها هيئة الأوراق المالية العراقية والتعليمات والقواعد التي أصدرها ويصدرها البنك المركزي العراقي .

واستناداً الى كتاب مجلس الدولة المرقم 3045 في 2 / 9 / 2019 تم رفع مشروع القانون الجديد مسودة قانون الاوراق المالية الى مجلس الوزراء / الدائرة القانونية في 2 / 9 /

2019 وتم اشعار السوق بموجب كتاب مجلس الدولة المرقم 3361 في 29 / 9 / 2019 " **لا يزال القانون رقم 74 لسنة 2004 سائراً بكافة مواده لحين صدور القانون الجديد "** . (التقرير السنوي لسوق العراق للأوراق المالية ، 2020 : 9)

وقد باشر السوق نشاطه في اول جلساته الاعتيادية في 2004/6/24 بأسلوب التداول الالكتروني ، وبتاريخ 19 / 4 / 2009 عقدت اولى جلسات التداول الالكتروني واصبحت جميع جلسات التداول تنفذ بآلية التداول الالكتروني ويعد الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية استثمار طويل الاجل (لأكثر من سنة) . (الجنابي 2017 :66)

واستناداً للقانون رقم 74 لسنة 2004 والتعليمات والقوانين الصادرة عن هيئة الاوراق المالية العراقية والقوانين السائدة : ينظم سوق العراق للأوراق المالية التعامل بأسهم الشركات المساهمة العراقية المدرجة والمسجلة في مركز الايداع فقط . من خلال شركات الوساطة بالأوراق المالية المرخصة من هيئة الاوراق المالية العراقية ومجلس محافظي سوق العراق للأوراق المالية. وان أي تعامل من أي شخص او جهة خارج حدود المسؤولية اعلاه يعد عملاً غير قانوني ولا يتحمل السوق أي تبعات ناشئة عنه بأي شكل من الاشكال . (التقرير السنوي لسوق الاوراق المالية ، 2020 : 2)

وبلغ عدد الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية (104) شركة مساهمة حسب التقرير السنوي لسوق العراق للأوراق المالية 2020 والتي تشمل على (9) قطاعات وهي : المصارف والتأمين والاتصالات والاستثمار والتحويل المالي والخدمات والصناعة والفنادق والسياحة والزراعة وتصنف بحسب الجدول الاتي :

جدول (1)

الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية حسب القطاعات

ت	اسم القطاع	عدد الشركات
1	المصارف	42
2	الاتصالات	2
3	التأمين	5
4	الاستثمار	6
5	التحويل المالي	1
6	الخدمات	10
7	الصناعة	21
8	الزراعة	7
9	الفنادق والسياحة	10
	المجموع	104

ويهدف سوق العراق للأوراق المالية الى ما يأتي :

1. تنظيم وتدريب اعضائه والشركات المدرجة في السوق .
2. تعزيز مصالح المستثمرين بسوق حرة امينة ، فعالة ، تنافسية وتتسم بالشفافية .
3. تنظيم وتبسيط تعاملات الاوراق المالية بصورة عادلة وفعالة ومنتظمة وبضمنها عمليات المقاصة والتسوية لهذه التعاملات .
4. تنظيم تعاملات اعضائه بكل ما له صلة بشراء وبيع الأوراق المالية وتحديد حقوق والتزامات الاطراف ووسائل حماية مصالحهم المشروعة .
5. تطوير سوق المال في العراق بما يخدم الاقتصاد الوطني ومساعدة الشركات في بناء رؤوس الاموال اللازمة للاستثمار .
6. توعية المستثمرين العراقيين وغير العراقيين بشأن فرص الاستثمار في السوق .

7. جمع وتحليل ونشر الاحصاءات للمعلومات الضرورية لتحقيق الاهداف المنصوص عليها في النظام الداخلي .
8. التواصل مع اسواق الاوراق المالية في العالم العربي والاسواق العالمية بهدف تطوير السوق.
9. القيام بخدمات ونشاطات ضرورية اخرى لدعم اهدافه .

3-1-2 تنظيم سوق العراق للأوراق المالية

Regulation the Iraqi Stoke Exchange

يُنظم سوق العراق للأوراق المالية من خلال ما يأتي : (آل طعمة ، 2014 : 39)

1. يكون المركز الرئيسي للسوق في بغداد وله الحق في فتح فروع له في مدن عراقية اخرى
2. تكون مسؤولية السوق محدودة بالأصول المملوكة لها ولا تشمل الاصول المملوكة للأعضاء.
3. للسوق شخصية معنوية مستقلة مالياً وادارياً عن الحكومة ووزارة المالية .
4. للسوق الحق في رفع دعاوى امام المحاكم او الهيئات التحقيقية او امام أي سلطة اخرى على ان يمثل بواسطة رئيس مجلس المحافظين او بواسطة شخص مخول منه .
5. السوق مؤسسة منظمة تنظيماً ذاتياً لا تستهدف الربح وتعود ملكيتها للأعضاء وتكون تعاملاتها التجارية مشتركة مع الآخرين ولا تتناقض مع القانون المؤقت والدائم والنظام الداخلي والتعليمات الاخرى للسوق أو الهيئة .

3-2-3 هيئة الاوراق المالية (ISC) Iraqi Securities Commission

هي جهة رقابية منظمة لسوق رأس المال في العراق ، حيث تأسست عام 2004 وتتمتع بالاستقلال المالي والاداري ، الهدف من انشائها هو حماية المستثمرين بالأوراق المالية في السوق وتنظيم هذا المجال وتطويره بما يكفل تحقيق العدالة والكفاءة والشفافية وحماية السوق من المخاطر التي قد يتعرض لها ، ويقوم على ادارة الهيئة والاشراف على شؤونها مجلس يتألف من خمسة موظفين من ضمنهم الرئيس ونائبه ، يناط بالمجلس مهام عدة لتحقيق الاهداف وتشمل : (https://ar.m.wikipedia.org/wiki/)

- إعداد المشاريع والقوانين والانظمة .
- إصدار التعليمات والموافقة على الانظمة الداخلية الخاصة بأسواق المال ومركز الايداع
- منح التراخيص للأسواق وشركات الوساطة .
- الموافقة على ادراج الأوراق المالية في السوق .

تهدف الهيئة الى إتاحة الفرصة لاستثمار المدخرات والأموال في الأوراق المالية بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني ويكفل سلامة المعاملات ودقتها ويضمن تفاعل عوامل العرض والطلب بهدف تحديد الاسعار وحماية المستثمرين من خلال ترسيخ أسس التعامل السليم العادل بين مختلف المستثمرين بالإضافة إلى تنمية الوعي الاستثماري عن طريق إجراء الدراسات وتقديم التوصيات والعمل على ضمان الاستقرار المالي والاقتصادي .

وتعمل الهيئة على تعزيز الدور الرقابي على سوق أوراق المال ومؤسساته والجهات الخاضعة لرقابة الهيئة مع مراعاة الحفاظ على استقلاليتها وذلك من خلال : (www.isc.gov.iq)

1. تنظيم ومراقبة عمل الأسواق المالية ومتابعة انشطة مركز الايداع وجمعية وسطاء أوراق المال وابداء الرأي والنصح حول برامجهم واصدار التعليمات التي من شأنها تنظيم عملهم وعمل الشركات المساهمة المدرجة .
2. متابعة تقديم شركات الوساطة للبيانات المالية وحسب تعليمات رقم (9) واتخاذ الاجراءات المناسبة بحق الشركات المخالفة (غرامة أو ايقاف عن العمل) .
3. متابعة تطبيق تعليمات العناية الواجبة الخاصة بالعملاء المتعاملين بالأوراق المالية .
4. تدقيق ملفات التداول اليومية ومدى مطابقتها لتعليمات التداول .
5. متابعة يومية لجلسات التداول المستمر والخاص .

4-1-3 القوانين والتعليمات للالتزام بمتطلبات الافصاح وتوقيت نشر التقارير المالية Rules and Instruction for Disclosure and Timing of Publishing Financial Reports

يعد نشر التقارير المالية في الوقت المناسب متطلباً قانونيا في العديد من دول العالم ، حيث نجد ان القوانين والتشريعات اعطت اهمية كبيرة لتوقيت نشر التقارير المالية ، لكي تكون متوفرة للمستخدمين في الوقت المناسب لغرض اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة .

وفي العراق فرضت السلطة التشريعية والمعايير المحلية وتعليمات سوق العراق للأوراق المالية العديد من القوانين والتعليمات التي تلزم الشركات بالالتزام بمتطلبات الافصاح في التقارير المالية السنوية ، حيث تقوم الشركات بإعداد ونشر التقارير المالية على وفق متطلبات النظام المحاسبي الموحد والقواعد المحاسبية العراقية التي تصدر عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية التابع الى ديوان الرقابة المالية ، وكذلك الالتزام بالتعليمات الصادرة عن هيئة وسوق الاوراق المالية العراقية والتي تهدف كلها الى حماية مستخدمي التقارير المالية وذلك من خلال التأكيد على مبدأ المساواة بينهم في الحصول على المعلومات بشكل متكافئ وكذلك فإنها وسيلة للرقابة وتكون فقرات هذه القوانين والمعايير المحلية والتعليمات والعقوبات المتعلقة بمتطلبات الافصاح وتوقيت نشر التقارير المالية السنوية على النحو الآتي :

1-4 قواعد الافصاح المحلية Local Disclosure Rules

أ_ اصدر مجلس المعايير المحاسبية والرقابية المادة رقم 6 التي تنص على : **" الافصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المحاسبية "** والتي تتضمن الآتي :

1. يجب على الشركات تقديم بيانات مالية واضحة ومفهومة ولا يوجد بها أي لبس او سوء فهم وان تكون الايضاحات والمعلومات المعززة صحيحة وكاملة وتتم بالدقة والامانة .
2. يجب ان تتضمن البيانات والمعلومات الملحقة الافصاح عن جميع الامور التي تكون مادية ومؤثرة على قناعات وتقييم قرارات المستخدمين .
3. الالتزام بتطبيق السياسات المحاسبية نفسها من فترة لأخرى وعلى الشركة ان تفصح وان تحدد الاثر في حالة وجود تغيير في السياسة المحاسبية او طريقة استخدامها .

4. ينبغي مراعاة جانب الحيطة والحذر في اعداد القوائم المالية والافصاح عن المعلومات المتعلقة بها على ان لا يبرر ذلك تكوين احتياطات سرية او غير معلنة .
5. يجب الافصاح عن الاحداث المهمة التي تقع بين تاريخ الميزانية العامة وتاريخ الانتهاء من اعداد القوائم المالية التي تتطلب تعديلاً في هذه القوائم او لا تتطلب بصورة منفصلة مع بيان اثرها على نتائج السنة الحالية والفترة او الفترات اللاحقة .
6. ينبغي الافصاح عن كافة البنود غير العادية وبنود الفترات السابقة التي تؤثر على دخل الفترة الحالية بفترات مستقلة في القوائم المالية مع اعطاء الايضاحات الكافية والملائمة معها في كشف الايضاحات او في الهوامش .
7. ينبغي الافصاح عن أي دعوى قضائية مقامة ضد الشركة او لصالحها او اية نزاعات او خلافات مع اطراف قانونية من شأنها ان تؤثر بدرجة مهمة على نتائج اعمال الشركة او وضعها المالي وكذلك عن حالات تجاوز او اساءة استعمال اموال الشركة التي حدثت خلال السنة والاجراءات المتخذة بشأنها .

ب_ أصدر مجلس المعايير المحاسبية والرقابية القاعدة رقم (10) والتي نصت على الآتي : **" الافصاح عن البيانات المالية للمصارف والمنشآت المالية المتماثلة "** والتي تتضمن مجموعة من المتطلبات لغرض توفير افصاح يفي باحتياجات المستخدمين ، وغيرها من متطلبات الافصاح التي تفرضها المعايير المحاسبية على الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .

ت_ أوضح دليل التدقيق رقم (2) تقرير مراقب الحسابات عن البيانات المالية والصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية العراقية في المادة (9 - و) ينبغي أن يتسم تقرير المدقق الخارجي بمراعاة (التوقيت) **" وتعني إنجاز تقديم تقرير المدقق الخارجي في وقت مبكر لكي يُتيح لغالبية المستخدمين الافادة منه "** .

2-4 قوانين تنظيم عمل الشركات Laws Regulating the Work of Companies

هنالك بعض القوانين التي تنظم عمل الشركات في سوق العراق للأوراق المالية وهي كما يأتي :

أ_ إن قانون الشركات العراقي رقم (36) لسنة 1983 قد أشار الى إن اعداد الحسابات الختامية هو من مسؤولية إدارة الشركة ، إذ تضمنت المادة (109/ثالثاً) على **" وضع الحسابات الختامية للسنة السابقة ، خلال الاشهر الستة الاولى من كل سنة ، واعداد تقرير شامل بشأنها وتقديمها الى الهيئة العامة لمناقشتها والمصادقة عليها "** .

ب_ عند صدور قانون الشركات العراقي رقم (21) لسنة 1997 المعدل لسنة 2004 فقد جاءت المادة (117/ثالثاً) مطابقة للمادة (109/ثالثاً) من القانون رقم (36) لسنة 1983 والتي تخص مدة نشر التقارير المالية السنوية والتي نصت على : **" إن على الشركات وضع حساباتها الختامية للسنة السابقة خلال الاشهر الستة الأولى "** .

ت_ نصت المادة (133/ثانياً) من قانون الشركات العراقي رقم (21) لسنة 1997 المعدل لسنة 2004 والتي تتعلق بالمدة المحددة لتقديم تقرير مراقب الحسابات الى الشركة على ما يأتي: **" يقدم مراقب الحسابات تقريراً الى الشركة عن الحسابات خلال ثلاثين يوماً من تأريخ الانتهاء من اعدادها "** .

ث_ نصت المادة (135) من قانون الشركات العراقي رقم (21) لسنة 1997 المعدل لسنة 2004 والتي تتعلق بالمدة المحددة لعقد اجتماع الهيئة العامة على ما يأتي : **" تعقد الهيئة العامة اجتماعاً لمناقشة واقرار الحسابات الختامية خلال (60) ستين يوماً من تاريخ الانتهاء من تدقيقها "** .

3-4 تعليمات وقواعد سوق العراق للأوراق المالية Instructions and Rules of the Iraqi Stock Exchange

هنالك بعض التعليمات والقواعد التي اصدرتها هيئة الاوراق المالية وألزمت بها الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وكما يأتي :

أ_ ألزمت هيئة الاوراق المالية الشركات المساهمة بمتطلبات الافصاح حيث نصت تعليمات تداول الاوراق المالية المحدثة في دائرة الافصاح رقم (8) المادة (1) **" على كل شركة مدرجة في سوق الاوراق المالية تزويد الهيئة بالتقرير السنوي خلال مدة لا تتجاوز (150) يوماً من انتهاء سنتها المالية ونشره بوسائل الاعلام المتاحة بشرط اعداده وفقاً للمعايير المحاسبية النافذة "** .

ب_ نصت الفقرة (7) من التعليمات نفسها **" على الشركة عقد الاجتماع السنوي العام خلال مدة لا تزيد عن (60) يوماً من تاريخ تقديم البيانات المالية المدققة بشكل علني أو بتاريخ مبكر يفرضه القانون وتوجيه دعوة الى الهيئة لحضور الاجتماع وابداء الرأي حول القرارات التي اتخذتها الشركة ورفع تقرير "** .

وهنالك عقوبات وغرامات تتعلق بإفصاح الشركات عن التقارير المالية وهي كما يأتي :

أ_ نصت المادة (6_أ) من تعليمات الافصاح رقم (8) بالاتي : **" تفرض غرامة مالية قدرها (250000) دينار (مائتان وخمسون الف دينار) عن كل شهر أو جزء منه ولمدة (60) يوماً فقط إذا تأخرت الشركة في تقديم بياناتها المالية السنوية خلال المدة المشار اليها في المادة (1) اعلاه وبعدها يتم ايقاف تداولها في السوق ولا تعاد للتداول إلا بعد إيفاءها بمتطلبات الافصاح وتسديد الغرامات الشهرية مضافاً إليها مليوني دينار لقاء إعادة تداولها "**.

ب_ نصت المادة (217) من قانون الشركات العراقي (21) لسنة 1997 المعدل لسنة 2004 على الآتي : **" تخضع أي شركة لا تقدم البيانات والمعلومات المطلوبة والواجب تقديمها الى جهة رسمية مختصة في الاوقات المحددة بموجب أحكام هذا القانون لغرامة لا تزيد عن (300000) ثلاثمائة الف دينار عن كل يوم تأخير ، وذلك وفقاً لفداحة المخالفة .**

ت_ نصت المادة (218) من قانون الشركات العراقي رقم (21) لسنة 1997 المعدل لسنة 2004 على الآتي : **" يخضع للعقوبة أي مسؤول في شركة تعتمد اعطاء بيانات أو معلومات**

غير صحيحة الى جهة رسمية حول نشاط الشركة أو نتائج عملياتها أو وضعها المالي أو اسهم وحصص أعضائها أو كيفية توزيع الارباح ، وتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن سنة واحدة أو غرامة لا تزيد عن 12000000 اثنا عشر مليون دينار ، ويجوز تنفيذ العقوبتين بناءآ على فداحة المخالفة " .

5-1-3 نبذة تعريفية عن الشركات عينة البحث

An Introduction to the Research Sample

يضم سوق العراق للأوراق المالية (104) شركة مساهمة موزعة على (9) قطاعات وكما ذكرنا سابقاً وقد شملت عينة البحث على شركات قطاعي المصارف والصناعة والمتوفرة بياناتها للأعوام 2018 ، 2019 ، 2020 كونهما اكبر القطاعات في سوق العراق للأوراق المالية وأكثرهم تداولاً وقد استبعدت الشركات الآتية :

1. الشركات التي أدرجت بعد سنة 2018 .
2. الشركات التي بياناتها غير متوفرة لأحدى السنوات 2018 ، 2019 ، 2020 .
3. الشركات المدرجة ولكن غير متداولة .
4. الشركات الموقوفة أو التي لم تنشر تقاريرها المالية .

ويوضح الجدول الآتي معلومات عن الشركات عينة البحث والتي عددها (33) من حيث رمز الشركة وتاريخ التأسيس ورأس مال الشركة الحالي وتاريخ الادراج في سوق العراق للأوراق المالية وكما يأتي :

الجدول (2)

معلومات عن الشركات عينة البحث

ت	القطاع / الشركة	الرمز	تاريخ التأسيس	رأس المال الحالي (بالدينار العراقي)	تاريخ الادراج في سوق العراق للأوراق المالية
	قطاع المصارف				
1	المصرف التجاري العراقي	BCOI	1992/2/11	250,000,000,000	2004/7/25
2	مصرف بغداد	BBOB	1992/2/18	250,000,000,000	2004/6/15
3	المصرف الاسلامي	BIIB	1992/12/19	250,000,000,000	2004/7/25
4	مصرف الشرق الاوسط	BIME	1993/7/7	250,000,000,000	2004/7/8
5	مصرف الاستثمار العراقي	BIBI	1992/2/11	250,000,000,000	2004/6/15
6	المصرف الاهلي العراقي	BNOI	1995/1/2	250,000,000,000	2004/7/8
7	مصرف سومر التجاري	BSUC	1999/5/26	250,000,000,000	2004/9/4
8	مصرف بابل	BBAY	1999/4/6	250,000,000,000	2004/7/8
9	مصرف الخليج التجاري	BGUA	1999/5/26	300,000,000,000	2004/9/4
10	مصرف الموصل	BMFI	2001/8/23	252,500,000,000	2005/9/1
11	مصرف كوردستان	BKUI	2005/3/13	400,000,000,000	2006/11/1
12	مصرف آشور الدولي	BASH	2005/4/25	250,000,000,000	2007/11/11
13	مصرف المنصور للاستثمار	BMNS	2005/9/13	250,000,000,000	2008/7/1
14	المصرف المتحد للاستثمار	BUND	1994/8/20	300,000,000,000	2009/2/3
15	مصرف ايلاف	BELF	2007/6/28	250,000,000,000	2011/4/3
16	المصرف الوطني الاسلامي	BNAI	2005/5/5	251,000,000,000	2015/1/28
17	مصرف جيهان الاسلامي	BCIH	2008/2/3	255,000,000,000	2017/3/13
18	مصرف زين العراق	BZII	2016/2/16	250,000,000,000	2016/10/4

19	مصرف التنمية	BIDB	2011/1/11	250,000,000,000	2017/5/2
20	مصرف الثقة الاسلامي	BTRU	2016/3/8	250,000,000,000	2016/8/8
21	مصرف الائتمان	BROI	1998/7/25	250,000,000,000	2004/7/8
22	مصرف اسيا العراق	BAIB	2017/7/4	150,000,000,000	2018/8/30
	قطاع الصناعة				
23	المنصور للصناعات الدوائية	IMAP	1989/4/19	6,469,267,350	2004/11/27
24	الخياطة الحديثة	IMOS	1989/2/14	1,000,000,000	2004/7/8
25	العراقية للسجاد والمفروشات	IITC	1989/5/10	500,000,000	2004/7/25
26	بغداد لصناعة مواد التغليف	IBPM	1962/5/27	1,080,000,000	2004/7/25
27	بغداد للمشروبات الغازية	IBSD	1989/7/18	177,333,333,333	2004/6/15
28	التمور العراقية	IIDP	1989/1/29	17,250,000,000	2004/4/9
29	الصناعات الكيمياوية والبلاستيكية	INCP	1962/10/23	15,187,500,000	2004/6/15
30	الكندي لإنتاج اللقاحات البيطرية	IKLV	1990/1/1	5,940,000,000	2004/7/25
31	الصناعات المعدنية والدراجات	IMIB	1964/9/28	5,000,000,000	2004/7/25
32	انتاج الالبسة الجاهزة	IRMC	1976/5/31	1,593,300,000	2004/7/25
33	الصنائع الكيمياوية العصرية	IMCI	1946/6/19	180,000,000	2004/7/25

المبحث الثاني

القيم السوقية للشركات عينة البحث من حيث الالتزام بنشر التقارير المالية

The Market Values of the Research Sample Commitment to Publish Financial Reports

نعرض في هذا المبحث الجانب التطبيقي للبحث وعرض بيانات الشركات عينة البحث خلال المدة (2018 _ 2020) من حيث التزام الشركات بنشر التقارير المالية في الوقت المناسب والقيم السوقية لأسهمها ، حيث يوضح الجدول (3) تاريخ نشر التقارير المالية كما في (2018/12/31 و 2019/12/31) للشركات عينة البحث وقد تم الاعتماد عليه في تصنيف الشركات من حيث تاريخ نشر تقريرها المالي الى ثلاثة أنواع (ملتزمة ، ومتأخرة ، وغير ملتزمة أو ممتنعة) وكذلك سنعرض في هذا المبحث القيم السوقية للشركات عينة البحث وللسنوات (2018 و 2019 و 2020) والتي تم احتسابها من خلال الخطوات الآتية :

1. احتساب متوسط أسعار الاغلاق خلال السنة ، وتم احتسابه على وفق المعادلة الآتية :

$$\text{متوسط اسعار الاغلاق الشهرية} = \frac{\text{مجموع اسعار الاغلاق الشهرية خلال السنة}}{\text{مجموع اشهر التداول خلال السنة}}$$

2. احتساب متوسط عدد الاسهم المتداولة ، وتم احتسابه على وفق المعادلة الآتية :

$$\text{متوسط عدد الاسهم المتداولة} = \frac{\text{مجموع الاسهم المتداولة خلال السنة}}{\text{مجموع اشهر التداول}}$$

3. احتساب متوسط القيمة السوقية لأسهم الشركة (أسعار الأسهم) ، وتم احتسابه على وفق المعادلة الآتية :

متوسط القيمة السوقية = متوسط اسعار الاغلاق الشهرية x متوسط عدد الاسهم المتداولة

ولكي يتم تصنيف الشركات حسب التزامها بنشر تقاريرها المالية الى (ملتزمة ، ومتأخرة ، وغير ملتزمة أو ممتنعة) قام الباحث بإعداد جدول يوضح تاريخ نشر التقارير المالية كما في (2018/12/31 و 2019/12/31) للشركات عينة البحث وبالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية (www.isx-iq.net) وكالآتي :

جدول (3)

تاريخ نشر التقارير المالية

ت	اسم الشركة / القطاع	تاريخ نشر التقرير	
		كما في 2018/12/31	كما في 2019/12/31
	قطاع المصارف		
1	المصرف التجاري العراقي	2019/4/29	2020/7/28
2	مصرف بغداد	2019/4/18	2020/7/6
3	المصرف العراقي الاسلامي	2019/5/29	2020/8/27
4	مصرف الشرق الاوسط	2019/10/7	2020/9/27
5	مصرف الاستثمار العراقي	2019/5/21	2020/8/31
6	المصرف الاهلي العراقي	2019/5/20	2020/4/30
7	مصرف سومر التجاري	2019/5/9	2020/5/13
8	مصرف بابل	2019/12/2	2021/1/25
9	مصرف الخليج التجاري	2019/5/26	2020/5/21
10	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	2019/5/22	2020/6/7
11	مصرف كوردستان	2019/5/9	2020/12/3
12	مصرف آشور الدولي	2019/6/11	2020/8/26
13	مصرف المنصور للاستثمار	2019/1/29	2020/3/4
14	المصرف المتحد للاستثمار	2019/7/31	2020/8/31
15	مصرف ايلاف	2019/5/28	2020/8/27
16	المصرف الوطني الاسلامي	2019/10/8	2020/10/11

17	مصرف جيهان الاسلامي	2019/5/28	2020/8/23
18	مصرف زين العراق	2019/6/9	2020/9/1
19	مصرف التنمية	2019/5/29	2020/8/16
20	مصرف الثقة الاسلامي	2019/4/18	2020/5/13
21	مصرف الائتمان	2019/4/23	2020/7/20
22	مصرف آسيا العراق	2019/5/5	2020/8/25
	قطاع الصناعة		
23	المنصور للصناعات الدوائية	2019/5/21	2020/9/20
24	الخياطة الحديثة	2019/5/27	2020/5/19
25	العراقية للسجاد والمفروشات	2019/5/12	2020/7/8
26	بغداد لصناعة مواد التغليف	2019/4/8	2020/4/23
27	بغداد للمشروبات الغازية	2019/4/22	2020/5/21
28	التمور العراقية	2019/7/29	ممتنعة
29	الصناعات الكيمياوية والبلاستيكية	2019/6/2	2020/11/4
30	الكندي لإنتاج اللقاحات البيطرية	2019/9/25	2021/4/4
31	الصناعات المعدنية والدراجات	2019/8/4	2021/2/25
32	انتاج الالبسة الجاهزة	2019/9/23	2020/12/7
33	الصنائع الكيمياوية العصرية	2019/5/28	2020/10/25

وبالاعتماد على الجدول اعلاه تم تصنيف الشركات الى (ملتزمة ، ومتأخرة ، وغير ملتزمة أو ممتنعة) بحسب تاريخ نشر التقارير المالية ومن ثم تطبيق المعادلات المحاسبية السابقة على الشركات عينة البحث ظهرت النتائج وبحسب التصنيف الآتي :

1-2-3 تصنيف الشركات من حيث الالتزام بنشر التقرير المالي كما في 2018/12/31 واستخراج القيمة السوقية لأسهم الشركات عينة البحث

قام الباحث بتصنيف الشركات حسب التزامها بتوقيت نشر التقارير المالية الى (ملتزمة ، ومتأخرة ، وغير ملتزمة أو ممتنعة) ، وحسب تعليمات الإفصاح رقم (8) التي أصدرتها هيئة الأوراق المالية ، ومن ثم استخراج القيم السوقية لأسهم الشركات عينة البحث حسب تصنيفها وكما يأتي :

A_ الشركات الملتزمة : يوضح الجدول الآتي القيم السوقية لأسهم الشركات الملتزمة بنشر التقارير المالية ضمن المدة المسموح بها 150 يوم أي لغاية 5/31 بحسب التعليمات التي اصدرتها هيئة الاوراق المالية وكما ذكر سابقا ولكلا القطاعين (المصرفي ، والصناعي) للشركات المكتملة البيانات وعددها (22) خلال سنة 2018 بالاعتماد على الملحق (1) وكما يأتي :

الجدول (4)

القيم السوقية خلال سنة 2018 لأسهم الشركات الملتزمة بنشر التقرير المالي كما 2018/12/31

ت	اسم الشركة / القطاع	متوسط اسعار الاغلاق	متوسط عدد الاسهم المتداولة خلال السنة (2018)	متوسط القيمة السوقية خلال السنة (2018)
	قطاع المصارف			
1	المصرف التجاري العراقي	0.447	458,997,939	205,172,079
2	مصرف بغداد	0.456	4,771,560,289	2,175,831,492
3	المصرف العراقي الاسلامي	0.414	4,371,427,998	1,809,771,191
4	مصرف الاستثمار العراقي	0.376	1,620,603,071	609,346,755
5	المصرف الاهلي العراقي	0.405	501,170,036	202,973,865
6	مصرف سومر التجاري	0.897	87,194,263	78,213,254
7	مصرف الخليج التجاري	0.238	4,199,073,357	999,376,459

8	مصرف الموصل	0.215	4,543,251,661	976,799,107
9	مصرف كوردستان	1.240	829,992,508	1,029,190,710
10	مصرف المنصور للاستثمار	0.800	314,597,782	251,678,226
11	مصرف ايلاف	0.244	12,832,033	3,131,016
12	مصرف جيهان الاسلامي	2.664	366,240,836	975,665,587
13	مصرف التنمية	0.835	1,868,468,750	1,560,171,406
14	مصرف الثقة الاسلامي	0.350	24,759,950,000	8,665,982,500
15	مصرف الائتمان	0.499	117,998,112	58,881,058
16	مصرف آسيا العراق	1.150	865,866,667	995,746,668
	قطاع الصناعة			
17	المنصور للصناعات الدوائية	0.673	196,774,587	132,429,297
18	الخياطة الحديثة	4.963	10,398,762	51,609,056
19	العراقية للسجاد والمفروشات	7.690	6,050,424	46,527,761
20	بغداد لصناعة مواد التغليف	1.366	441,801	603,500
21	بغداد للمشروبات الغازية	3.813	752,674,819	2,869,949,085
22	الصنائع الكيمياوية العصرية	60.00	8,400	504,000

أما الجدول الآتي فيوضح القيم السوقية لأسهم الشركات الملتزمة بنشر التقارير المالية ضمن المدة المسموح بها 150 يوماً أي لغاية 5/31 بحسب تعليمات الافصاح رقم (8) التي اصدرتها هيئة الاوراق المالية وكما ذكر سابقا ولكلا القطاعين (المصرفي ، والصناعي) للشركات المكتملة البيانات وعددها (22) شركة خلال سنة 2019 بالاعتماد على الملحق (2) وكما يأتي :

الجدول (5)

القيم السوقية خلال سنة 2019 لأسهم الشركات الملتزمة بنشر التقرير المالي كما في2018/12/31

ت	اسم الشركة / القطاع	متوسط اسعار الاغلاق	متوسط عدد الاسهم المتداولة خلال السنة (2019)	متوسط القيمة السوقية خلال السنة (2019)
	قطاع المصارف			
1	المصرف التجاري العراقي	0.443	402,843,403	178,459,628
2	مصرف بغداد	0.293	3,371,973,152	987,988,134
3	المصرف الاسلامي	0.387	94,733,518	36,661,871
4	مصرف الاستثمار العراقي	0.242	741,949,125	179,551,688
5	المصرف الاهلي العراقي	0.437	104,360,451	45,605,517
6	مصرف سومر التجاري	0.622	37,381,156	23,251,079
7	مصرف الخليج التجاري	0.154	1,095,048,705	168,637,501
8	مصرف الموصل	0.151	350,762,320	52,965,110
9	مصرف كوردستان	1.081	426,793,178	461,363,425
10	مصرف المنصور للاستثمار	0.670	412,394,446	276,304,279
11	مصرف ايلاف	0.183	2,926,991	535,639
12	مصرف جيهان الاسلامي	2.567	430,860,000	1,106,017,620
13	مصرف التنمية	0.810	127,500	103,275
14	مصرف الثقة الاسلامي	0.350	20,050,110,000	7,017,538,500
15	مصرف الائتمان	0.392	1,479,162,185	579,831,577
16	مصرف آسيا العراق	1.128	407,307,143	459,442,457
	قطاع الصناعة			
17	المنصور للصناعات الدوائية	0.865	140,182,222	121,257,622
18	الخياطة الحديثة	5.460	10,800,861	58,972,701

19	العراقية للسجاد والمفروشات	8.213	4,147,164	34,060,658
20	بغداد لصناعة مواد التغليف	1.632	4,405,010	7,188,976
21	بغداد للمشروبات الغازية	3.260	538,672,700	1,756,073,002
22	الصنائع الكيمياوية العصرية	55.425	6,168,247	341,875,090

B_ الشركات المتأخرة: يوضح الجدول الآتي القيمة السوقية لاسهم الشركات التي تجاوزت المدة المسموح بها للنشر 150 يوماً ونشرت تقاريرها المالية وفرضت عليها غرامات بسبب هذا التأخير وبحسب التعليمات التي اصدرتها هيئة الاوراق المالية فإن المدة المسموح بها بغرامة هي 60 يوم كما ذكر سابقا أي لغاية 7/31 ، ولكلا القطاعين (المصرفي والصناعي) وعددها (5) شركات خلال سنة 2018 بالاعتماد على الملحق (1) وكما يأتي:

الجدول (6)

القيم السوقية خلال سنة 2018 لأسهم الشركات المتأخرة في نشر التقرير المالي كما في2018/12/31

ت	اسم الشركة / القطاع	متوسط اسعار الاغلاق	متوسط عدد الاسهم المتداولة خلال السنة (2018)	متوسط القيمة السوقية خلال السنة (2018)
	قطاع المصارف			
1	مصرف آشور التجاري	0.265	690,314,250	182,933,276
2	المصرف المتحد للاستثمار	0.157	226,255,564	35,522,124
3	مصرف زين العراق	0.561	28,532,025,000	16,006,466,025
	قطاع الصناعة			
4	التمور العراقية	1.191	316,697,041	377,186,176
5	الكيمياوية والبلاستيكية	0.708	656,850,049	465,049,835

في حين إن الجدول الآتي يوضح القيم السوقية لاسهم الشركات التي تجاوزت المدة المسموح بها للنشر 150 يوماً ونشرت تقاريرها المالية وفرضت عليها غرامات بسبب هذا التأخير وبحسب التعليمات التي اصدرتها هيئة الاوراق المالية فإن المدة المسموح بها بغرامة هي 60 يوماً كما

ذكر سابقا أي لغاية 7/31 ، ولكلا القطاعين (المصرفي والصناعي) خلال سنة 2019 وعددها (5) شركات وبالاعتماد على الملحق (2) وكما يأتي :

الجدول (7)

القيم السوقية خلال سنة 2019 لأسهم الشركات المتأخرة في نشر التقرير المالي كما في2018/12/31

ت	اسم الشركة / القطاع	متوسط اسعار الاغلاق	متوسط عدد الاسهم المتداولة خلال السنة (2019)	متوسط القيمة السوقية خلال السنة (2019)
	قطاع المصارف			
1	مصرف آشور التجاري	0.217	90,350,181	19,605,989
2	المصرف المتحد للاستثمار	0.061	3,766,603,953	229,762,841
3	مصرف زين العراق	0.370	5,020,658,571	1,857,643,671
	قطاع الصناعة			
4	التمور العراقية	1.131	285,908,554	323,362,575
5	الكيمياوية والبلاستيكية	0.868	384,443,992	333,697,385

C_ الشركات غير الملتزمة أو الممتنعة : يوضح الجدول الآتي القيم السوقية للشركات التي تجاوزت المدة المحددة لنشر التقارير المالية (بدون غرامة او بغرامة) او امتنعت عن نشر التقارير المالية ، حيث يتم ايقافها عن التداول الى أن تفي بمتطلبات الافصاح مع غرامة مالية حتى يتم اعادتها للتداول بحسب التعليمات التي اصدرتها هيئة الاوراق المالية كما وضحنا سابقاً ويوضح الجدول الآتي القيم السوقية لأسهم تلك الشركات خلال سنة 2018 بالاعتماد على الملحق (1) وعددها (6) شركات وكما يأتي :

الجدول (8)

القيم السوقية خلال سنة 2018 لأسهم الشركات غير الملتزمة أو الممتنعة عن نشر التقرير المالي كما في2018/12/31

ت	اسم الشركة / القطاع	متوسط اسعار الاغلاق	متوسط عدد الاسهم المتداولة خلال السنة (2018)	متوسط القيمة السوقية خلال السنة (2018)
	قطاع المصارف			
1	مصرف الشرق الاوسط	0.205	2,655,110,305	544,297,613
2	مصرف بابل	0.230	149,592,145	34,406,193
3	المصرف الوطني الاسلامي	1.148	58,833,804	67,541,207
	قطاع الصناعة			
4	الكندي للقاحات البيطرية	1.521	286,119,942	435,188,432
5	انتاج الالبسة الجاهزة	9.354	3,596,023	33,637,199
6	الصناعات المعدنية والدراجات	1.876	61,225,170	114,858,419

في حين إن الجدول الآتي يوضح القيم السوقية لأسهم الشركات التي تجاوزت المدة المحددة لنشر التقارير المالية (بدون غرامة او بغرامة) او امتنعت عن نشر التقارير المالية وحسب التعليمات التي أصدرتها هيئة الأوراق المالية خلال سنة 2019 بالاعتماد على الملحق (2) وعددها (6) شركات وبالاعتماد على الجدول رقم ( ) وكما يأتي:

الجدول (9)

القيم السوقية خلال سنة 2019 لأسهم الشركات غير الملتزمة أو الممتنعة عن نشر التقرير المالي كما في2018/12/31

ت	اسم الشركة / القطاع	متوسط اسعار الاغلاق	متوسط عدد الاسهم المتداولة خلال السنة (2019)	متوسط القيمة السوقية خلال السنة (2019)
	قطاع المصارف			
1	مصرف الشرق الاوسط	0.104	1,784,102,551	185,546,665
2	مصرف بابل	0.121	176,323,058	21,335,090
3	المصرف الوطني الاسلامي	0.748	2,639,295,310	1,974,192,892
	قطاع الصناعة			
4	الكندي للقاحات البيطرية	1.505	153,637,561	231,244,529
5	انتاج الالبسة الجاهزة	9.867	4,913,494	48,481,445
6	الصناعات المعدنية والدراجات	1.949	48.529.703	94,584,391

2-2-3 تصنيف الشركات من حيث الالتزام بنشر التقرير المالي كما في 2019/12/31 واستخراج القيمة السوقية لاسهم الشركات عينة البحث خلال سنة (2019 ، 2020)

قررت هيئة الاوراق المالية بالكتاب المرقم 778/10 في 2020/6/14 الى الشركات المساهمة المتضمن " بسبب جائحة كورونا ، وبسبب تعطيل الدوام الناتج عنها تقرر تمديد فترة تقديم التقارير والبيانات المالية لسنة 2019 والبيانات الفصلية للفصلين الاول والثاني من 2020 للشركات المساهمة لمدة ثلاثة أشهر من توقيتاتها السائدة " . لتمكين الشركات من تنفيذ متطلبات الافصاح . (التقرير السنوي لسوق الاوراق المالية ، 2020 :13)

وقد قام الباحث بتصنيف الشركات حسب التزامها بتوقيت نشر التقارير المالية الى (ملتزمة ، متأخرة ، غير ملتزمة أو ممتنعة) وبالاعتماد على الجدول رقم (3) ، ومن ثم استخراج القيم السوقية لأسهم الشركات عينة البحث حسب تصنيفها وكما يأتي :

A_ الشركات الملتزمة : يوضح الجدول الآتي القيم السوقية لأسهم الشركات الملتزمة بنشر التقارير المالية ضمن المدة المسموح بها 150 يوماً حسب التعليمات التي اصدرتها هيئة الاوراق المالية وكما ذكرنا سابقاً أضافة الى المدة الاضافية (ثلاثة أشهر) على وفق قرار هيئة الأوراق المالية المرقم 778/10 في 2020/6/14 وكما ذكر أعلاه ، خلال سنة 2019 والتي عددها (21) شركة وبالاعتماد على الملحق (2) وكما يأتي :

الجدول (10)

القيم السوقية خلال سنة 2019 لأسهم الشركات الملتزمة بنشر التقرير المالي كما في 2019/12/31

ت	اسم الشركة / القطاع	متوسط اسعار الاغلاق	متوسط عدد الاسهم المتداولة خلال السنة (2019)	متوسط القيمة السوقية خلال السنة (2019)
	قطاع المصارف			
1	المصرف التجاري العراقي	0.443	402,843,403	178,459,628
2	مصرف بغداد	0.293	3,371,973,152	987,988,134
3	المصرف الاسلامي	0.387	94,733,518	36,661,871
4	مصرف الاستثمار العراقي	0.242	741,949,125	179,551,688
5	المصرف الاهلي العراقي	0.437	104,360,451	45,605,517
6	مصرف سومر التجاري	0.622	37,381,156	23,251,079
7	مصرف الخليج التجاري	0.154	1,095,048,705	168,637,501
8	مصرف الموصل	0.151	350,762,320	52,965,110
9	مصرف آشور الدولي	0.217	90,350,181	19,605,989
10	مصرف المنصور للاستثمار	0.670	412,394,446	276,304,279
11	مصرف ايلاف	0.183	2,926,991	535,639
12	مصرف جيهان الاسلامي	2.567	430,860,000	1,106,017,620
13	المصرف المتحد للاستثمار	0.061	3,766,603,953	229,762,841
14	مصرف التنمية الدولي	0.810	127,500	103,275
15	مصرف الثقة الاسلامي	0.350	20,050,110,000	7,017,538,500
16	مصرف الائتمان	0.392	1,479,162,185	579,831,577
17	مصرف آسيا العراق	1.128	407,307,143	459,442,457
	قطاع الصناعة			
18	الخياطة الحديثة	5.460	10,800,861	58,972,701

19	العراقية للسجاد والمفروشات	8.213	4,147,164	34,060,658
20	بغداد لصناعة مواد التغليف	1.632	4,405,010	7,188,976
21	بغداد للمشروبات الغازية	3.260	538,672,700	1,756,073,002

في حين إن الجدول الآتي يوضح القيم السوقية لأسهم الشركات الملتزمة بنشر التقارير المالية ضمن المدة المسموح بها 60 يوماً حسب التعليمات التي اصدرتها هيئة الاوراق المالية اضافة الى المدة الاضافية (ثلاثة اشهر) وفاقاً لما ذكر سابقا ، خلال سنة 2020 والتي عددها (21) شركة وبالاعتماد على الملحق (3) وكما يأتي :

الجدول (11)

القيم السوقية خلال سنة 2020 لأسهم الشركات الملتزمة بنشر التقرير المالي كما في 2019/12/31

ت	اسم الشركة / القطاع	متوسط اسعار الاغلاق	متوسط عدد الاسهم المتداولة خلال السنة (2020)	متوسط القيمة السوقية خلال السنة (2020)
	قطاع المصارف			
1	المصرف التجاري العراقي	0.444	111,004,272	49,285,896
2	مصرف بغداد	0.356	4,906,348,169	1,746,659,948
3	المصرف العراقي الاسلامي	0.411	556,370,111	228,668,116
4	مصرف الاستثمار العراقي	0.238	137,435,392	32,709,623
5	المصرف الاهلي العراقي	0.619	261,225,039	161,698,299
6	مصرف سومر التجاري	0.440	104,730,607	46,081,467
7	مصرف الخليج التجاري	0.135	415,865,406	56,141,830
8	مصرف الموصل	0.134	143,254,075	19,196,046
9	مصرف آشور الدولي	0.250	91,879,321	22,969,830
10	مصرف المنصور للاستثمار	0.593	325,315,120	192,911,866

11	مصرف ايلاف الاسلامي	0.216	2,496,022,299	539,356,817
12	مصرف جيهان الاسلامي	2.322	430,113,029	998,722,453
13	المصرف المتحد للاستثمار	0.069	972,069,356	67,072,786
14	مصرف التنمية الدولي	0.810	1,446,500	1,171,665
15	مصرف الثقة الاسلامي	0.350	3,001,150,000	1,050,402,500
16	مصرف الائتمان	0.388	52,115,241	20,220,714
17	مصرف آسيا العراق	1.098	1,266,333,333	1,390,434,000
	قطاع الصناعة			
18	الخياطة الحديثة	6.982	11,402,702	79,613,665
19	العراقية للسجاد والمفروشات	9.505	4,302,175	40,892,173
20	بغداد لصناعة مواد التغليف	1.880	31,434,358	59,096,593
21	بغداد للمشروبات الغازية	2.888	595,527,389	1,719,883,099

B_ الشركات المتأخرة : يوضح الجدول الآتي القيم السوقية لأسهم الشركات التي تجاوزت المدة المسموح بها من دون غرامة اضافة الى الثلاثة اشهر التي منحتها هيئة الاوراق المالية كتمديد بسبب جائحة كورونا أي لغاية 10/31 وكما ذكر سابقاً ، خلال سنة 2019 والتي عددها (5) شركات وبالاعتماد على الملحق (2) وكما يأتي :

الجدول (12)

القيم السوقية خلال سنة 2019 لأسهم الشركات المتأخرة بنشر التقرير المالي كما في 2019/12/31

ت	اسم الشركة / القطاع	متوسط اسعار الاغلاق	متوسط عدد الاسهم المتداولة خلال السنة (2019)	متوسط القيمة السوقية خلال السنة (2019)
	قطاع المصارف			
1	مصرف الشرق الاوسط	0.104	1,784,102,551	185,546,665
2	مصرف زين العراق	0.370	5,020,658,571	1,857,643,671
3	المصرف الوطني الاسلامي	0.748	2,639,295,310	1,974,192,892
	قطاع الصناعة			
4	المنصور للصناعات الدوائية	0.865	140,182,222	121,257,622
5	الصنائع الكيمياوية العصرية	55.425	6,168,247	341,875,090

في حين أن الجدول الآتي يوضح القيم السوقية لأسهم الشركات التي تجاوزت المدة المسموح بها دون غرامة اضافة الى الثلاثة اشهر التي منحتها هيئة الاوراق المالية كتمديد بسبب جائحة كورونا أي لغاية 10/31 وكما ذكر سابقاً ، خلال سنة 2020 والتي عددها (5) شركات وبالاعتماد على الملحق (3) وكما يأتي :

الجدول (13)

القيم السوقية خلال سنة 2020 لأسهم الشركات المتأخرة بنشر التقرير المالي كما في 2019/12/31

ت	اسم الشركة / القطاع	متوسط اسعار الاغلاق	متوسط عدد الاسهم المتداولة خلال السنة (2020)	متوسط القيمة السوقية خلال السنة (2020)
	قطاع المصارف			
1	مصرف الشرق الاوسط	0.107	603,470,682	64,571,363
2	مصرف زين العراق	0.375	3,461,207,709	1,297,952,891

3	المصرف الوطني الاسلامي	0.721	651,727,831	469,895,766
	قطاع الصناعة			
4	المنصور للصناعات الدوائية	1.233	269,171,535	331,888,503
5	الصنائع الكيمياوية العصرية	62.714	6,473,695	405,991,308

C_ الشركات غير الملتزمة أو الممتنعة : يوضح الجدول الآتي القيم السوقية لأسهم الشركات التي لا تلتزم وتتجاوز المدة المحددة لنشر التقارير المالية (بدون غرامة او بغرامة) اضافة الى المدة الممنوحة كتمديد (ثلاثة أشهر) أي التي نشرت تقريرها المالي بعد10/31 او امتنعت عن نشر تقريرها المالي حيث يتم ايقاف تداولها الى أن تفي بمتطلبات الافصاح مع غرامة مالية حتى يتم اعادتها للتداول كما وضحنا سابقاً ، خلال سنة 2019 والتي عددها (7) شركات وبالاعتماد على الملحق (2) وكما يأتي :

الجدول (14)

القيم السوقية خلال سنة 2019 لأسهم الشركات غير الملتزمة أو الممتنعة في نشر التقرير المالي كما في2019/12/31

ت	اسم الشركة / القطاع	متوسط اسعار الاغلاق	متوسط عدد الاسهم المتداولة خلال السنة (2019)	متوسط القيمة السوقية خلال السنة (2019)
	قطاع المصارف			
1	مصرف بابل	0.121	176,323,058	21,335,090
2	مصرف كوردستان	1.081	426,793,178	461,363,425
	قطاع الصناعة			
3	العراقية لتصنيع التمور	1.131	285,908,545	323,362,575
4	الكندي للقاحات البيطرية	1.505	153,637,561	231,224,529
5	انتاج الالبسة الجاهزة	9.867	4,913,494	48,481,445
6	الصناعات المعدنية والدراجات	1.949	48,529,703	94,584,391
7	الكيمياوية والبلاستيكية	0.868	384,443,992	333,697,385

في حين إن الجدول الآتي يوضح القيم السوقية لأسهم الشركات التي لا تلتزم وتتجاوز المدة المحددة لنشر التقارير المالية (بدون غرامة او بغرامة) اضافة الى المدة الممنوحة كتمديد (ثلاثة أشهر) أي التي نشرت تقريرها المالي بعد10/31 او امتنعت عن نشر تقريرها المالي حيث يتم ايقاف تداولها الى أن تفي بمتطلبات الافصاح مع غرامة مالية حتى يتم اعادتها للتداول كما وضحنا سابقاً ، خلال سنة 2020 والتي عددها (7) شركات وبالاعتماد على الملحق (3) وكما يأتي :

الجدول (15)

القيم السوقية خلال سنة 2020 لأسهم الشركات غير الملتزمة أو الممتنعة في نشر التقرير المالي كما في 2019/12/31

ت	اسم الشركة / القطاع	متوسط اسعار الاغلاق	متوسط عدد الاسهم المتداولة خلال السنة (2020)	متوسط القيمة السوقية خلال السنة (2020)
	قطاع المصارف			
1	مصرف بابل	0.086	233,145,872	20,050,545
2	مصرف كوردستان	1.022	1,861,647,917	1,902,604,171
	قطاع الصناعة			
3	العراقية لتصنيع التمور	1.204	290,099,016	349,279,215
4	الكندي للقاحات البيطرية	1.452	27,670,245	40,177,196
5	انتاج الالبسة الجاهزة	10.441	1.314.907	13.728.944
6	الصناعات المعدنية والدراجات	2.771	8,384,555	22,730,529
7	الكيمياوية والبلاستيكية	2.089	325,702,218	680,391,933

المبحث الثالث

تحليل النتائج واختبار فرضيات البحث

Results Analysing the and Hypotheses Testing

يوضح هذا المبحث تحليل النتائج التي تم التوصل اليها للتغير بالقيمة السوقية لأسهم الشركات عينة البحث على ضوء التزامها بنشر التقارير المالية وقد قام الباحث بإعداد جداول توضح التغير بالقيم السوقية بين سنة 2018 و2019 بالاعتماد على مدى التزام الشركات بتوقيت نشر التقارير المالية كما في 2018/12/31 وكذلك اعداد جداول توضح التغير بالقيمة السوقية بين سنة 2019 و2020 بالاعتماد على مدى التزام الشركات بتوقيت نشر التقارير المالية كما في 2019/12/31 ، ومن ثم اختبار فرضيات البحث لغرض قبولها أو دحضها .

1-3-3 القيم السوقية (2018 _ 2019) Market Values

توضح الجداول الآتية القيم السوقية للشركات عينة البحث خلال السنتين 2018 و2019 مصنفة على حسب التزامها بنشر التقارير المالية كما في 2018/12/31 الى (ملتزمة ومتأخرة و غير ملتزمة أو موقوفة)

A_ الشركات الملتزمة : يوضح الجدول الآتي التغير بالقيمة السوقية من 2018 الى 2019 لأسهم الشركات الملتزمة بنشر التقرير المالي كما في 2018/12/31

الجدول (16)

التغير بالقيم السوقية لأسهم الشركات الملتزمة خلال السنتين 2018_2019

ت	اسم الشركة / القطاع	متوسط القيمة السوقية (2018) (1)	متوسط القيمة السوقية (2019) (2)	نسبة التغير بالقيمة السوقية (%) $\frac{2-1}{1}$
	قطاع المصارف			
1	المصرف التجاري العراقي	205,172,079	178,459,628	- 0.130
2	مصرف بغداد	2,175,831,492	987,988,134	- 0.546
3	المصرف الاسلامي	1,809,771,191	36,661,871	- 0.979

4	مصرف الاستثمار العراقي	609,346,755	179,551,688	- 0.705
5	المصرف الاهلي العراقي	202,973,865	45,605,517	- 0.775
6	مصرف سومر التجاري	78,213,254	23,251,079	- 0.703
7	مصرف الخليج التجاري	999,376,459	168,637,501	- 0.831
8	مصرف الموصل	976,799,107	52,965,110	- 0.949
9	مصرف كوردستان	1,029,190,710	461,363,425	- 0.552
10	مصرف المنصور للاستثمار	251,678,226	276,304,279	- 0.098
11	مصرف ايلاف	3,131,016	535,639	- 0.829
12	مصرف جيهان الاسلامي	975,665,587	1,106,017,620	- 0.134
13	مصرف التنمية	1,560,171,406	103,275	- 0.999
14	مصرف الثقة الاسلامي	8,665,982,500	7,017,538,500	- 0.190
15	مصرف الائتمان	58,881,058	579,831,577	+ 8.848
16	مصرف آسيا العراق	995,746,668	459,442,457	- 0.538
	قطاع الصناعة			
17	المنصور للصناعات الدوائية	132,429,297	121,257,622	- 0.084
18	الخياطة الحديثة	51,609,056	58,972,701	+ 0.143
19	العراقية للسجاد والمفروشات	46,527,761	34,060,658	- 0.268
20	بغداد لصناعة مواد التغليف	603,500	7,188,976	+ 10.912
21	بغداد للمشروبات الغازية	2,869,949,085	1,756,073,002	- 0.388
22	الصنائع الكيمياوية العصرية	504,000	341,875,090	+ 677.323

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن الشركات الملتزمة بنشر التقارير المالية في الوقت المطلوب وبشكل عام للسنتين 2018 و 2019 لم ترتفع القيم السوقية لأسهمها جميعاً وإن ظروف السوق وخاصية العرض والطلب كان لها دور مهم في ذلك ، إذ نلاحظ ارتفاع القيم السوقية لأسهم بعض الشركات الملتزمة وانخفاضها للشركات الأخرى ، ومن هذا يتضح أن التزام الشركات بنشر تقاريرها المالية في الوقت المطلوب ليس بالشرط أن يرافقه ارتفاع بالقيمة السوقية للأسهم

، وهذا ما يدعونا الى قبول الفرضية **$H0_1$** والتي تنص على الآتي : **((لا يوجد تأثير للالتزام بتوقيت نشر التقارير المالية على القيمة السوقية لأسهم الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والملتزمة بنشر التقارير المالية في الوقت المحدد))** .

B_ الشركات المتأخرة : يوضح الجدول الآتي التغير بالقيمة السوقية من 2018 الى2019 لأسهم الشركات المتأخرة بنشر التقرير المالي كما في 2018/12/31

الجدول (17)

التغير بالقيم السوقية لأسهم الشركات المتأخرة خلال السنتين 2018_2019

ت	اسم الشركة / القطاع	متوسط القيمة السوقية (2018) (1)	متوسط القيمة السوقية (2019) (2)	نسبة التغيربالقيمة السوقية (%) $\frac{2-1}{1}$
	قطاع المصارف			
1	مصرف آشور التجاري	182,933,276	19,605,989	- 0.892
2	المصرف المتحد للاستثمار	35,522,124	229,762,841	+ 5.468
3	مصرف زين العراق	16,006,466,025	1,857,643,671	- 0.884
	قطاع الصناعة			
4	التمور العراقية	377,186,176	323,362,575	- 0.143
5	الكيمياوية والبلاستيكية	465,049,835	333,697,385	- 0.282

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن الشركات المتأخرة في نشر التقارير المالية وبشكل عام للسنتين 2018 و 2019 ، قد انخفضت القيمة السوقية لأسهمها بنسبة 4:1 إذ نلاحظ ان هناك 4 شركات قد انخفضت القيم السوقية لأسهمها ، وهذا يعني ان هناك تأثيراً لتأخير نشر التقارير المالية في الوقت الملائم على القيمة السوقية لأسهم الشركات ، وهذا ما يدعونا الى قبول الفرضية **$H1_2$** التي تنص على الآتي : **((يوجد تأثير لتأخير نشر التقارير المالية على القيمة السوقية لأسهم الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والمتأخرة بنشر التقارير المالية في الوقت المحدد))** .

C_ الشركات غير الملتزمة أو الممتنعة : يوضح الجدول الآتي التغير بالقيمة السوقية من 2018 الى 2019 لأسهم الشركات غير الملتزمة بنشر التقرير المالي أو الممتنعة عن النشر كما في 2018/12/31

الجدول (18)

التغير بالقيم السوقية لأسهم الشركات غير الملتزمة أو الممتنعة خلال السنتين 2019_2018

ت	اسم الشركة / القطاع	متوسط القيمة السوقية (2018) (1)	متوسط القيمة السوقية (2019) (2)	نسبة التغير بالقيمة السوقية (%) $\frac{2-1}{1}$
	قطاع المصارف			
1	مصرف الشرق الاوسط	544,297,613	185,546,665	- 0.659
2	مصرف بابل	34,406,193	21,335,090	- 0.379
3	المصرف الوطني الاسلامي	67,541,207	1,974,192,892	+ 28.230
	قطاع الصناعة			
4	الكندي للقاحات البيطرية	435,188,432	231,244,529	- 0.468
5	انتاج الالبسة الجاهزة	33,637,199	48,481,445	+ 0.441
6	الصناعات المعدنية والدراجات	114,858,419	94,584,391	- 0.177

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن الشركات غير الملتزمة أو الممتنعة في نشر التقارير المالية وبشكل عام للسنتين 2018 و 2019 ، قد انخفضت القيمة السوقية لأسهمها بنسبة 4:2 إذ نلاحظ ان هناك 4 شركات قد انخفضت القيم السوقية لأسهمها وهذا يعني ان هناك تأثير لعدم الالتزام بنشر التقارير المالية في الوقت الملائم على القيمة السوقية لأسهم الشركات ، وهذا ما يدعونا الى قبول الفرضية **H1₃** والتي تنص على الآتي : **((يوجد تأثير لعدم الالتزام أو الامتناع في نشر التقارير المالية على القيمة السوقية لأسهم الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وغير الملتزمة أو الممتنعة عن نشر التقارير المالية في الوقت المحدد))**

وبشكل عام للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال السنتين 2018 و 2019 فإن قبول او رفض الفرضيات كان بالشكل الآتي :

الجدول (19)

قبول فرضيات الاثبات أو النفي للسنتين 2018_2019

التزام الشركات	الفرضيات : الاثبات / النفي
الشركات الملتزمة	$H0_1$ قبول فرضية النفي
الشركات المتأخرة	$H1_2$ قبول فرضية الاثبات
الشركات غير الملتزمة أو الممتنعة	$H1_3$ قبول فرضية الاثبات
المتوسط العام	قبول فرضية الاثبات الرئيسة H1

2-3-3 القيم السوقية (2019 _ 2020) Market Values

توضح الجداول ادناه القيم السوقية للشركات عينة البحث للسنتين 2019 و2020 مصنفة على حسب التزامها بنشر التقرير المالي كما في 2019/12/31 الى (ملتزمة ومتأخرة و غير ملتزمة أو ممتنعة)

A_ الشركات الملتزمة : يوضح الجدول الآتي التغير بالقيمة السوقية من 2019 الى 2020 لأسهم الشركات الملتزمة بنشر التقرير المالي كما في 2019/12/31

الجدول (20)

التغير بالقيم السوقية لأسهم الشركات الملتزمة خلال السنتين 2019_2020

ت	اسم الشركة / القطاع	متوسط القيمة السوقية (2019) (1)	متوسط القيمة السوقية (2020) (2)	نسبة التغير بالقيمة السوقية (%) $\frac{2-1}{1}$
	قطاع المصارف			
1	المصرف التجاري العراقي	178,459,628	49,285,896	- 0.724
2	مصرف بغداد	987,988,134	1,746,659,948	+ 0.768
3	المصرف الاسلامي	36,661,871	228,668,116	+ 5.237
4	مصرف الاستثمار العراقي	179,551,688	32,709,623	- 0.818
5	المصرف الاهلي العراقي	45,605,517	161,698,299	+ 2.546
6	مصرف سومر التجاري	23,251,079	46,081,467	+ 0.982
7	مصرف الخليج التجاري	168,637,501	56,141,830	- 0.667
8	مصرف الموصل	52,965,110	19,196,046	- 0.638
9	مصرف آشور الدولي	19,605,989	22,969,830	+ 0.172
10	مصرف المنصور للاستثمار	276,304,279	192,911,866	- 0.302
11	مصرف ايلاف	535,639	539,356,817	+ 1005.940
12	مصرف جيهان الاسلامي	1,106,017,620	998,722,453	- 0.097
13	المصرف المتحد للاستثمار	229,762,841	67,072,786	- 0.708
14	مصرف التنمية الدولي	103,275	1,171,665	+ 10.345
15	مصرف الثقة الاسلامي	7,017,538,500	1,050,402,500	- 0.850
16	مصرف الائتمان	579,831,577	20,220,714	- 0.950
17	مصرف آسيا العراق	459,442,457	1,390,434,000	+ 2.026
	قطاع الصناعة			
18	الخياطة الحديثة	58,972,701	79,613,665	+ 0.350

19	العراقية للسجاد والمفروشات	34,060,658	40,892,173	+ 0.200
20	بغداد لصناعة مواد التغليف	7,188,976	59,096,593	+ 7.220
21	بغداد للمشروبات الغازية	1,756,073,002	1,719,883,099	- 0.021

تبين من خلال الجدول أعلاه أن الشركات الملتزمة بنشر التقارير المالية في الوقت الملائم وبشكل عام للسنتين 2019 و 2020 لم ترتفع القيم السوقية لأسهمها جميعاً وأن ظروف السوق وخاصية العرض والطلب كان لها دور مهم في ذلك ، إذ نلاحظ ارتفاع القيم السوقية لأسهم بعض الشركات الملتزمة وانخفاضها للشركات الأخرى ، ومن هذا يتضح أن التزام الشركات بنشر تقاريرها المالية في الوقت الملائم ليس بالشرط أن يرافقه ارتفاع بالقيمة السوقية لأسهمها ، وهذا ما يدعونا الى قبول الفرضية **$H0_1$** التي تنص على الآتي : **((لا يوجد تأثير للالتزام بتوقيت نشر التقارير المالية على القيمة السوقية لأسهم الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والملتزمة بنشر التقارير المالية في الوقت المحدد))**

B_ الشركات المتأخرة: يوضح الجدول التالي التغير بالقيمة السوقية للسنتين 2019 _2020 لأسهم الشركات المتأخرة بنشر التقرير المالي كما في 2019/12/31

الجدول (21)

التغير بالقيم السوقية لأسهم الشركات المتأخرة خلال السنتين 2019_2020

ت	اسم الشركة / القطاع	متوسط القيمة السوقية (2019) (1)	متوسط القيمة السوقية (2020) (2)	نسبة التغير بالقيمة السوقية (%) $\frac{2-1}{1}$
	قطاع المصارف			
1	مصرف الشرق الاوسط	185,546,665	64,571,363	- 0.652
2	مصرف زين العراق	1,857,643,671	1,297,952,891	- 0.301
3	المصرف الوطني الاسلامي	1,974,192,892	469,895,766	- 0.762
	قطاع الصناعة			
4	المنصور للصناعات الدوائية	121,257,622	331,888,503	+ 1.737
5	الصنائع الكيمياوية العصرية	341,875,090	405,991,308	+ 0.188

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن الشركات المتأخرة في نشر التقارير المالية وبشكل عام للسنتين 2019 و 2020 ، قد انخفضت القيمة السوقية لأسهمها بنسبة 3:2 إذ نلاحظ ان هناك 3 من الشركات قد انخفضت القيم السوقية لأسهمها وهذا يعني ان هناك تأثيراً لتأخير نشر التقارير المالية في الوقت الملائم على القيمة السوقية لأسهم الشركات ، وهذا ما يدعونا الى قبول الفرضية **$H1_2$** التي تنص على الآتي : **((يوجد تأثير لتأخير نشر التقارير المالية على القيمة السوقية لأسهم الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والمتأخرة بنشر التقارير المالية في الوقت المحدد))**

C_ الشركات غير الملتزمة أو الممتنعة : يوضح الجدول الآتي التغير بالقيمة السوقية من 2019 الى 2020 لأسهم الشركات غير الملتزمة بنشر التقرير المالي أو الممتنعة عنه كما في 2019/12/31

الجدول (22)

التغير بالقيم السوقية لأسهم الشركات غير الملتزمة أو الممتنعة خلال السنتين 2020_2019

ت	اسم الشركة / القطاع	متوسط القيمة السوقية (2019) (1)	متوسط القيمة السوقية (2020) (2)	نسبة التغير بالقيمة السوقية (%) $\frac{2-1}{1}$
	قطاع المصارف			
1	مصرف بابل	21,335,090	20,050,545	- 0.060
2	مصرف كوردستان	461,363,425	1,902,604,171	+ 3.124
	قطاع الصناعة			
3	العراقية لتصنيع التمور	323,362,575	349,279,215	+ 0.080
4	الكندي للقاحات البيطرية	231,224,529	40,177,196	- 0.826
5	انتاج الالبسة الجاهزة	48,481,445	13.728.944	- 0.717
6	الصناعات المعدنية والدراجات	94,584,391	22,730,529	- 0.760
7	الكيمياوية والبلاستيكية	333,697,385	680,391,933	+ 1.039

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن الشركات غير الملتزمة أو الممتنعة في نشر التقارير المالية وبشكل عام للسنتين 2019 و 2020 ، قد انخفضت القيمة السوقية لأسهمها بنسبة 4:3 إذ نلاحظ ان هناك 4 شركات قد انخفضت القيم السوقية لأسهمها وهذا يعني ان هناك تأثير لعدم الالتزام أو الامتناع في نشر التقارير المالية في الوقت الملائم على القيمة السوقية لأسهم الشركات ، وهذا ما يدعونا الى قبول الفرضية **$H1_3$** التي تنص على الآتي : **((يوجد تأثير لعدم الالتزام أو الامتناع في نشر التقارير المالية على القيمة السوقية لأسهم الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وغير الملتزمة أو الممتنعة عن نشر التقارير المالية في الوقت المحدد))**

وبشكل عام للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للسنتين 2019 و 2020 فإن قبول او رفض الفرضيات كان بالشكل الآتي :

الجدول (23)

قبول فرضيات الاثبات أو النفي للسنتين 2019_ 2020

التزام الشركات	الفرضيات : الاثبات / النفي
الشركات الملتزمة	$H0_1$ قبول فرضية النفي
الشركات المتأخرة	$H1_2$ قبول فرضية الاثبات
الشركات غير الملتزمة أو الممتنعة	$H1_3$ قبول فرضية الاثبات
المتوسط العام	قبول فرضية الاثبات الرئيسة H1

لذلك ومن خلال النتائج أعلاه للسنوات (2018_2019) و (2019_2020) يمكننا قبول فرضية الاثبات الرئيسية **H1** والتي تنص على الآتي : **((يوجد تأثير لتأخير نشر التقارير المالية على القيمة السوقية لأسهم الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية))** وهذا ما يدعونا الى القول بأن هناك تأثيراً لنشر التقارير المالية في الوقت المحدد على القيمة السوقية لأسهم الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .

ولكي تكتمل الصورة لدى القارئ ، فإن الباحث قد بحث في الاسباب التي تؤدي الى تأخير وعدم التزام الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بنشر تقاريرها المالية في الوقت المحدد والعوامل المؤثرة في أسعار الأسهم المتداولة ، حيث قام الباحث بإجراء مقابلات

واستقصاء لآراء مسؤولي إدارة سوق العراق للأوراق المالية لبيان أسباب تأخير نشر التقارير المالية ، وقد أشارت الآراء الى إن أسباب تأخير نشر التقارير المالية هي :

1. تتأخر أغلب الشركات المساهمة في تقديم بياناتها الى ديوان الرقابة المالية لتدقيقها والمصادقة عليها مما يؤدي الى تأخر الديوان في انهاء اجراءات التدقيق والمصادقة عليها ضمن المدة المحددة ومن ثم يكون سبباً في تأخير نشر التقارير المالية .
2. عدم قيام مراقب الحسابات بالانتهاء من أعماله وتقديم التقرير المالي ضمن المدة المحددة ومن ثم سيكون سبب في تأخير نشر التقارير المالية .
3. تلكؤ ادارات بعض الشركات في اعداد التقارير المالية ضمن المدة المحددة ، فقد يكون هذا التلكؤ بسبب ظرف معين تمر به الشركة أو تقصير من لدن القائمين بإعداد التقارير المالية.
4. جائحة كورونا وما لها من تأثيرات على الشركات والتي أدت الى ايقاف عمل بعض الشركات لفترة معينة والذي أدى الى التأخير في اعداد التقارير المالية ضمن المدة المحددة.

أما فيما يخص العوامل المؤثرة في أسعار الأسهم المتداولة فقد نظم سوق العراق للأوراق المالية بالتعاون مع عمادة كلية اقتصاديات الاعمال \ جامعة النهرين يوم 1 \ أيار \ 2021 ورشة عمل الموسومة **" اليات تداول اسهم الشركات والافصاح في سوق العراق للأوراق المالية "** وتبين من خلال الورشة أن العوامل المؤثرة في أسعار الأسهم المتداولة هي الآتي :

1. المشاركات الاجنبية في رؤوس أموال عدد من المصارف العراقية الخاصة .
2. زيادة رؤوس أموال الشركات المدرجة – الاكتتاب في الاسواق الاولية .
3. سياسة مقسوم الأرباح النقدي والارباح كأسهم
4. ايقاف التداول على أسهم الشركات – بسبب اخفاق الالتزام بالإفصاح .
5. السمة العائلية لهيكل الشركات المساهمة وغياب الحوكمة .
6. رهن وحجز أسهم الشركات المساهمة – الأسهم غير القابلة للتداول .
7. هيكل الاقتصاد العراقي وأسعار النفط والأزمات المالية الدولية .

الفصل الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الاول : الاستنتاجات

المبحث الثاني : التوصيات

المبحث الاول

الاستنتاجات Conclusions

يتضمن هذا المبحث ما توصل اليه الباحث من استنتاجات لبحثه في جانبيه النظري والتطبيقي وكما يأتي :

1-1-4 استنتاجات الجانب النظري

توصل الباحث الى مجموعة من الاستنتاجات التي تخص الجانب النظري وكما يأتي :

1. توفر التقارير المالية معلومات تساعد المستخدمين الداخليين والخارجيين في التعرف على نتيجة اعمال الشركة ومواردها والتزاماتها ومقدرتها على تحقيق الارباح خلال فترة زمنية محددة ، وكذلك تخدم الإدارة في تحقيق اهدافها ووضع الخطط المستقبلية وتقييم مستوى الأداء في الشركة.
2. يحتاج مستخدمو التقارير المالية الى معلومات ملائمة وفي الوقت المناسب لغرض القيام بتنبؤاتهم واتخاذ القرارات ، فمن البديهي انه اذا لم تتوفر المعلومات عند الحاجة اليها فلن يكون لها تأثير على اتخاذ القرارات لأن عملية اتخاذها تكون دائماً محددة بفترة زمنية معينة ، ويختلف التوقيت المناسب مع اختلاف طبيعة القرار فبعض القرارات تستلزم سرعة أكثر من غيرها في توفير المعلومات الملائمة .
3. يسعى المستثمرون الى تعظيم ثروتهم ومن ثم فإنهم سيقبلون على اقتناء أسهم الشركات التي تغير توقعاتهم نحو الأفضل وهذا يعني إن الطلب سيرتفع على أسهم الشركات التي حققت أرباحاً مما يؤدي الى زيادة القيمة السوقية لأسهمها ، بينما ينخفض الطلب على أسهم الشركات التي حققت أرباحاً أقل من المتوقع ، وأن انخفاض الطلب بطبيعة الحال يؤدي الى انخفاض القيمة السوقية للأسهم لذلك يسعى مالكو الأسهم الى التخلص منها وتغيير محافظهم الاستثمارية نحو الشركات الرابحة وهذا كله سيؤدي الى زيادة حجم التداول بالسوق المالي خلال فترة نشر التقارير المالية .
4. إن تأخر الشركات عن نشر تقاريرها المالية هو رسالة تدل على أن هناك قصوراً لدى الشركات في إعداد التقارير المالية ونشرها في الوقت المناسب ما يبعث شعوراً سلبياً لدى المستثمرين حول الاستثمار في أسهم الشركات المتأخرة ، ومن ثم انخفاض الطلب على أسهمها الذي بدوره يؤدي الى انخفاض القيمة السوقية للأسهم .

5. يقدم الافصاح الالكتروني العديد من المنافع للشركة من جهة وللمستخدمين من جهة أخرى ، إذ إنه يقدم للمستخدمين ما يحتاجونه من معلومات في الوقت المناسب وكذلك تخفيض تكاليف ووقت النشر واصدار المعلومات وإنه يمثل أداة انتشار الشركة الذي يؤدي الى نشر المعلومات بشكل أسرع وعلى نطاق أوسع ، ويمكن للشركة من اجراء التحديث الفوري والمستمر للبيانات وتسهيل عملية استرجاع وتحليل التقارير المالية واجراء المقارنات بشكل مرن وبسيط عن طريق الوسائل والادوات التي يوفرها الانترنت وقلة تكلفة الحصول على المعلومات المطلوبة من الشركة ، وذلك من خلال التحميل الالكتروني .

2-1-4 استنتاجات الجانب التطبيقي

أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد توصل الباحث الى مجموعة من الاستنتاجات وكما يأتي :

1. يوجد تأثير لتأخير نشر التقارير المالية على القيمة السوقية لأسهم الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .
2. إن مدة الافصاح الممنوحة للشركات بحسب التعليمات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية ، هي مدة ليست بالقليلة حيث تأخذ الشركات مساحة كافية من الوقت لكي تنشر تقاريرها المالية السنوية وإن التأخير في نشر التقارير المالية هو نتيجة قصور ادارات الشركات وليس خللاً في القوانين أو التعليمات التي تصدرها هيئة الأوراق المالية .
3. إن الشركات الملتزمة بنشر التقارير المالية في الوقت المطلوب وبشكل عام للتقريرين كما في 2018/12/31 وكما في 2019/12/31 قد ترتفع القيم السوقية لأسهمها أو تنخفض اعتماداً على ظروف السوق وخاصية العرض والطلب ، إذ إن التزام الشركات بنشر التقارير المالية في الوقت المطلوب ليس بالشرط أن يرافقه ارتفاع بالقيم السوقية لأسهم الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .
4. إن الشركات المتأخرة في نشر التقارير المالية وبشكل عام للتقريرين كما في 2018/12/31 وكما في 2019/12/31 قد انخفضت القيم السوقية لأسهمها وهذا يعني أن التأخير في نشر التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية يؤدي الى انخفاض القيم السوقية لأسهمها نتيجة انخفاض الطلب عليها ، وذلك لأن مستخدمي التقارير المالية يحتاجون الى المعلومات في الوقت المناسب لكي يتمكنوا من اجراء المقارنات واتخاذ القرارات ، حيث أشارت نتائج الدراسة الى أن القيمة السوقية

لأسهم الشركات المتأخرة تتأثر سلباً بنسبة 4:1 بحسب التقرير المالي كما في 2018/12/31 ، وبنسبة 3:2 بحسب التقرير المالي كما في 2019/12/31 .

5. إن الشركات غير الملتزمة أو الممتنعة عن نشر التقارير المالية في الوقت المطلوب وبشكل عام للتقريرين كما في 2018/12/31 وكما في 2019/12/31 قد انخفضت القيم السوقية لأسهمها وهذا يعني أن عدم الالتزام أو الامتناع عن نشر التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية يؤدي الى انخفاض القيم السوقية لأسهمها نتيجة انخفاض الطلب عليها وذلك لأن مستخدمي التقارير المالية يحتاجون الى المعلومات في الوقت المناسب لكي يتمكنوا من اجراء المقارنات واتخاذ القرارات ، حيث أشارت نتائج الدراسة الى أن القيمة السوقية لأسهم الشركات غير الملتزمة أو الممتنعة تتأثر سلباً بنسبة 4:2 بحسب التقرير المالي كما في 2018/12/31 ، وبنسبة 4:3 بحسب التقرير المالي كما في 2019/12/31 .

6. إن من أهم اسباب تأخير نشر التقارير المالية هو أن الشركات المساهمة تتأخر في تقديم بياناتها الى ديوان الرقابة المالية لتدقيقها والمصادقة عليها مما يؤدي الى تأخر الديوان في إنهاء اجراءات التدقيق والمصادقة عليها وكذلك عدم قيام مراقب الحسابات بالانتهاء من أعماله ضمن المدة المحددة وأيضاً تلكؤ ادارات بعض الشركات في اعداد التقارير المالية ضمن الوقت المطوب .

المبحث الثاني

التوصيات Recommendations

4-2-1- توصيات البحث

اعتماداً على استنتاجات الدراسة بجانبيها النظري والتطبيقي ، فإن الباحث يقدم مجموعة من التوصيات والمقترحات التي يمكن أن يستفاد منها ادارة سوق العراق للأوراق المالية والجهات المشرفة على السوق وأيضاً العاملين في السوق من مستثمرين ومكاتب وساطة وهي كما يأتي :

1. أهمية التزام الشركات المساهمة بتعليمات الافصاح والتأكيد على الشركات التي تأخرت في نشر تقاريرها المالية السنوية على الالتزام بالوقت المحدد للنشر المنصوص عليه في القوانين واللوائح وأخذ التدابير اللازمة للشركات التي تخالف الانظمة والتعليمات المتعلقة بالإفصاح وزيادة الغرامة على الشركات غير الملتزمة بتوقيت نشر التقارير المالية .
2. تخفيض المدة النظامية لنشر التقارير المالية السنوية والتي حددتها هيئة الاوراق المالية من (150) يوماً الى مدة أقل من ذلك ، وذلك لتحسين خاصية التوقيت المناسب وكمحاولة للضغط على الشركات المساهمة لغرض الالتزام بتوقيت نشر التقارير المالية.
3. التوجه الى البرامج التدريبية وورشات العمل التي تهدف الى التوعية بتعليمات التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية ، وتوجيه تعميمات لجميع الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لتذكيرها بواجباتها والتزاماتها التي حددت بموجب تعليمات الافصاح ، وذلك لغرض تنظيم السوق المالي وتطويره ، بهدف تحقيق العدالة والشفافية والكفاءة وحماية المستثمر من المخاطر التي يتعرض لها نتيجة التأخير أو عدم الالتزام بنشر التقارير المالية في الوقت المناسب .
4. ترتيب الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية على أساس الشركات الأسرع في توقيت نشر التقارير المالية لتشجيع الشركات على الالتزام بالتوقيت المحدد لنشر التقارير المالية ، وبعث روح المنافسة لدى الشركات للوصول الى التوقيت الأفضل الذي في النهاية يصب في مصلحة مستخدمي التقارير المالية ، ويعود بالنفع للشركة والمجتمع بشكل عام .
5. العمل على وضع تشريعات قانونية تحث الشركات على ضرورة الالتزام والاسراع بنشر التقارير المالية السنوية عندما ينتهي مراقب الحسابات من عمله ، وذلك لأن غالباً ما يتعلق سبب تأخير نشر لتقارير المالية بإدارة الوحدة الاقتصادية .

6. العمل على اسلوب التدقيق المستمر ، لكي يساهم في تحقيق الموازنة بين عنصري الدقة والتوقيت المناسب في نشر التقارير المالية .
7. توجيه الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية على انشاء مواقع الكترونية على شبكة الانترنيت ، للمساهمة في توفير معلومات عن الشركات لكل المشاركين في السوق المالي والتي تعد من طرق الافصاح الأقل تكلفة حيث يمكن لجميع المشاركين الحصول على المعلومات بصورة سريعة وفي الوقت المناسب ، والذي يساعد الشركات في سهولة نشر التقارير المالية .
8. إعادة النظر بالقوانين واللوائح التنظيمية التي تتعلق بمضمون الافصاح المحاسبي الذي تقدمه الشركات المحلية والشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وتقديمه في الوقت المناسب بالشكل الذي يلبي احتياجات المستثمرين وجميع مستخدمي التقارير المالية من المعلومات .
9. أهمية تقديم المعلومات للمستثمرين في الوقت المناسب وبشكل عادل الأمر الذي من شأنه أن يؤدي الى شعور المستثمرين بالاطمئنان والذي يشجعهم على الاستثمار في الاوراق المالية والذي يؤدي الى تحقيق الكفاءة والنزاهة في السوق المالي .

4-2-2- مقترحات البحث ودراسات مستقبلية

وأيضاً فإن الباحث يقدم مجموعة من المقترحات لدراسات وأبحاث مستقبلية يمكن تساهم في تطوير عمل سوق الأوراق المالية وفي فتح آفاق جديدة لأجراء المزيد من البحوث في هذا المجال بالاعتماد على مناهج مختلفة وكالآتي :

1. دراسة العوامل المؤثرة في تأخير اصدار التقارير المالية .
2. دراسة العلاقة بين كفاءة سوق الاوراق المالية وتوقيت نشر التقارير المالية .
3. اجراء دراسة مقارنة بين بيئة سوق العراق للأوراق المالية وبيئة أخرى من حيث مدى الالتزام بتوقيت نشر التقارير المالية .
4. دراسة أثر الاخبار الجيدة التي تبعثها التقارير المالية على توجه المستثمرين للإقبال على شراء الأسهم وزيادة حجم التداول .
5. دراسة العلاقة بين خاصية التوقيت المناسب للتقارير المالية ودرجة التحفظ المحاسبي وعلاقتهما بقرارات المستثمرين في سوق الاوراق المالية .

المراجع والمصادر

المراجع والمصادر

القرآن الكريم

المصادر العربية Arabic references

أولاً : الوثائق والتقارير الرسمية والندوات

1. التقرير السنوي لسوق العراق للأوراق المالية للسنوات (2018 ، 2019 ، 2020) .
2. تعليمات الافصاح رقم (8) الصادرة عن هيئة تداول الاوراق المالية لسنة 2010 والمعدلة لسنة 2015 .
3. قانون الشركات العراقي رقم (21) لسنة 1997 والمعدل لسنة 2004 .
4. المجمع العربي الدولي للمحاسبين القانونين .
5. ورشة عمل بتاريخ 1 / أيار / 2021 بعنوان **" اليات تداول أسهم الشركات والافصاح في سوق العراق للأوراق المالية "** نظمها سوق العراق للأوراق المالية بالتعاون مع عمادة كلية اقتصاديات الاعمال / جامعة النهرين .

ثانياً : الكتب

1. أبو عجوة ، حماد ، (2011) **" الطرق المحاسبية والتقارير المالية "** جامعة عين الشمس ، كلية التجارة ، القاهرة .
2. بن منظور ، (1999) **" لسان العرب "** ، المجلد الثاني (م)، دار الصادر، الطبعة الاولى ، بيروت .
3. جربوع ، يوسف ، وحلس ، سالم (2001) ، **" المحاسبة الدولية "** ، الطبعة الاولى ، غزة فلسطين .
4. جربوع ، يوسف محمود ، (2001) ، **" نظرية المحاسبة : الفروض ، المفاهيم ، المبادئ ، المعايير "** ، الطبعة الاولى ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان الاردن .
5. حميدات ، جمعة ، خداش ، حسام ، (2013) **" المحاسبة _ الورقة الثانية "** المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، عمان ، الاردن .
6. خنفر ، مؤيد راضي ، المطارنة ، غسان فلاح ، (2011) **" تحليل القوائم المالية : مدخل نظري وتطبيقي "** ، دار المسيرة للنشر ، الطبعة الثالثة ، عمان ، الاردن .

7. الدهراوي ، كمال الدين ، (2004) **" تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار "** ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، مصر .
8. الدهراوي ، كمال الدين مصطفى ، (2011) **" مدخل معاصر في تحليل القوائم المالية "** ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، مصر .
9. الدهراوي ، كمال الدين وهلال ، عبد الله ، (1999) **" المحاسبة المتوسطة : مدخل نظري تطبيقي "** ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، مصر .
10. الزرري ، عبد النافع وفرح ، غازي (2001) **" الاسواق المالية "** ، الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان .
11. السعيد ، محمد شعيب ، وصلاح محمد كامل ، (2013) **" المحاسبة في شركات المساهمة "** ، جامعة بنما ، كلية التجارة ، السودان .
12. السيد ، سيد عطا الله ، (2009) **" نظام المعلومات المحاسبية "** ، دار الراية للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن .
13. السيد لطفي ، امين ، (2005) **" النظرية المحاسبية _ منظور التوافق الدولي "** ، الاسكندرية ، الدار الجامعية .
14. شاهين ، علي ، (2006) ، **" النظرية المحاسبية "** ، بدون دار النشر ، الجامعة الاسلامية ، غزة ، فلسطين .
15. عبد الغفار ، محمد رزق و آخرون ، (2020) **" اعداد وتحليل التقارير المالية "** ، جامعة القاهرة _ كلية التجارة ، مصر .
16. العدوي ، محمد شكري الجميل ، (2011) **" اسهم الشركات التجارية في ميزان الشريعة الاسلامية "** ، دار الفكر الجامعي ، الطبعة الاولى ، الاسكندرية .
17. العيسى ، ياسين احمد ، (2003) **" أصول المحاسبة "** ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن .
18. قاسم ، عبد الرزاق محمد ، (2004) **" نظم المعلومات المحاسبية "** ، ط 1 ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان .
19. مطر ، محمد ، السويطي ، موسى ، (2008) **" التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية "** ، دار وائل للنشر ، الطبعة الثالثة ، عمان ، الاردن .
20. مطيع ، ياسر صادق وابو عقاب ، طارق سعيد والشوايكة ، عبد الله احمد ، (2007) ، **" نظم المعلومات المحاسبية "** ، ط 1 ، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع .

21. النشار، محمد فتح الله ، (2006) **" التعامل بالأسهم في سوق الاوراق المالية _ رؤية شرعية في ضوء الفقه الاسلامي "** ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، مصر .
22. يوحنا آل آدم ، د. صالح رزق ،(2000) **" المحاسبة المالية اصول وخصوم وقوائم مالية "** ، دار الحامد ، عمان ، الاردن .

ثالثاً : الرسائل والاطاريح الجامعية

1. أحمد ، محمد صديق عبد العزيز ، (2019) **" حوكمة المراجعة ودورها في تقليل مخاطر المراجعة وتحسين جودة التقارير المالية "** ، جامعة النيلين ، اطروحة دكتوراه .
2. الاطرش ، باسم محمود ، (2004_2005) ، **"اثر المخاطر المصرفية على القيمة السوقية لاسهم البنوك التجارية (1989 _ 2002) "**، جامعة ال البيت ، الاردن ، رسالة ماجستير .
3. باعكضة ، رواء عبد الرزاق ، (2012) **" اثر المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية الاولية على اسعار الاسهم "** ، جامعة الملك عبد العزيز _ جدة ، رسالة ماجستير .
4. البراجنة ، محمد ابراهيم ، (2009) ، **" اختبار العلاقة بين توزيع الارباح وكل من القيمة السوقية والدفترية للاسهم المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية "** ، رسالة ماجستير ، الجامعة الاسلامية ، غزة .
5. البطاينة ، علي محمود بريهي ، (2014) ، **" تقييم مستوى الابلاغ المالي القطاعي على وفق خصائص الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية "** ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، رسالة ماجستير .
6. بوضياف ، عبير ، (2007) **" سوق الاوراق المالية في الجزائر "** ، مذكرة تخرج ، جامعة منتوري _ قسنطينة .
7. جحجوح ، محمد ماجد محمد، (2017) **" اثر الافصاح غير المالي على القيمة السوقية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين "** ، دراسة تطبيقية ، الجامعة الاسلامية ، غزة ، رسالة ماجستير .

8. الجنابي ، علي محمد عباس ، (2017) ، **" العوامل المرتبطة بالتوقيت الملائم في إصدار التقارير المالية السنوية وتأثيرها في لا تماثل المعلومات "** دراسة تطبيقية لعينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، الجامعة التقنية الوسطى ، الكلية التقنية الادارية _ بغداد ، رسالة ماجستير .

9. الحسيني ، فلاح حسن ، (1994) ، **" سياسة توزيع الارباح واثرها على القيمة السوقية للاسهم "** دراسة تطبيقية في عينة من الشركات العراقية ، اطروحة دكتوراه ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، العراق .

10. حليمة ، بن قرينة ، (2016)، **" دراسة اثر مؤشرات الاداء المالي على القيمة السوقية للسهم "** ، دراسة حالة بورصة قطر للفترة (2010 _ 2015) ، جامعة قاصدي ، مرباح ورقلة ، رسالة ماجستير .

11. حنان ، قسوم ، (2016) **" اثر الافصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية "** ، جامعة فرحات عباس ، الجزائر ، رسالة ماجستير .

12. خالد ، سحر علاء احمد ، (2015) **" دور التقارير المالية الفترية في الحد من عدم تماثل المعلومات في ضوء المعايير المحاسبية "** ، جامعة بنما ، رسالة ماجستير .

13. الدحدوح ، حازم فهمي عادل ، (2014) **" العوامل المؤثرة على توقيت اصدار التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين "** ، الجامعة الاسلامية _ غزة ، رسالة ماجستير.

14. الذيب ، حمزة بن الذيب ، (2018) **" القيود الواردة على تداول الاسهم "** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة محمد بوضياف _ المسيلة ، الجزائر ، 2018 .

15. زاهر ، احمد محمد ، (2012) **" محددات ابطاء التقارير المالية بالتطبيق على الشركات المساهمة المصرية "** ، جامعة الزقازيق ، رسالة ماجستير .

16. زكريا ، نائلة فتحي ، (2014) ، **" استخدام التقارير المالية لتقييم الشركات بغرض الاستثمار "**، جامعة دمشق ، اطروحة دكتوراه .

17. سبسي ، مصطفى يوسف ، (2011) ، **" دور المعلومات المالية المستقبلية للشركات في اتخاذ القرارات "** ، جامعة حلب ، رسالة ماجستير .

18. ستو ، صفاء ، (2016) **" تأثير نسب السيولة ونسب المديونية على القيمة السوقية للشركة المسعرة في البورصة "** ، جامعة قاصدي مرباح _ ورقلة ، قطر ، رسالة ماجستير.

19. سماح ، الغربي ،(2015) ، **" اثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية في البنوك التجارية "** ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر ، رسالة ماجستير .
20. سمور ، نبيل خليل طه ، (2007) **" سوق الاوراق المالية الاسلامية بين النظرية والتطبيق "** ، الجامعة الاسلامية غزة ، رسالة ماجستير .
21. سمية ، بلجبلية ، (2010) **" اثر التضخم على عوائد الاسهم جامعة منتوري _ قسنطينة "** ، الجزائر رسالة ماجستير .
22. سمية ، بن غالية ، فاطمة الزهراء ، (2008) **" حرية المساهم في التنازل عن الاسهم "** ، جامعة ابو بكر بلقايد ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير.
23. السيدة ، مهند ، (2020) **" اثر تغيير السياسات المحاسبية في جودة التقارير المالية _ دراسة ميدانية "** ، جامعة الشام الخاصة ، الجمهورية العربية السورية ، رسالة ماجستير .
24. الشامي ، اكرم يحيى علي ، (2009) **" اثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك اليمنية العاملة في الجمهورية اليمنية "** ، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا ، رسالة ماجستير .
25. شراب ، صباح اسامة علي ، (2006) **" اثر الاعلان على توزيعات الارباح على اسعار اسهم الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية "** ، الجامعة الاسلامية ، غزة ، رسالة ماجستير .
26. شعبان ، محمد عقيل لولو ، (2015) **" قدرة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة مقابل مؤشرات الاداء التقليدية على تفسير التغير في القيمة السوقية للاسهم "** ، الجامعة الاسلامية ، فلسطين ، غزة ، رسالة ماجستير .
27. الشمايلة ، احمد خير نواف فلاح ، (2015) **" الاصول غير الملموسة المولدة داخليا واثرها على القيمة السوقية للمنشأة في قطاع الصناعات الدوائية في الاردن "** ، جامعة الزرقاء ، الاردن ، رسالة ماجستير .
28. الشيخ ، عبد الرزاق حسن ، (2012) ، **" دور الحوكمة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم : دراسة تطبيقية على شركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين "** ، الجامعة الاسلامية ، غزة ، رسالة ماجستير .

29. الصوالحي ، وسام عوض الله احمد ، (2017) **" اثر الاعلان عن التقارير المالية المرحلية على القيمة السوقية لاسهم البنوك التجارية الاردنية "** ، جامعة عمان العربية ، رسالة ماجستير.

30. عبيد ، ايمان محمد ، (2017) ، **" اثر التحفظ المحاسبي في التقارير المالية على القيمة السوقية للشركات المساهمة العامة الاردنية المدرجة في بورصة عمان "** ، جامعة الزرقاء ، الاردن ، رسالة ماجستير .

31. عطا ، عبد المنعم ، (2014) ، **" دور الافصاح المحاسبي في دعم الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة قطاع غزة _ فلسطين دراسة تحليلية وتطبيقية "** ، الجامعة الاسلامية _ غزة ، رسالة ماجستير .

32. العنبكي ، أحمد طاهر كاظم ، (2016) ، **" تأثير توقيت الافصاح المحاسبي للشركات العراقية في الاتجار الداخلي بالمعلومات المحاسبية _ آلية مقترحة "** ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، اطروحة دكتوراه .

33. العودات ، انس ابراهيم سالم ، (2015) **" اثر الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية على القيمة السوقية للبنوك التجارية الاردنية وفقاً لنموذج (Tobin s' Q) "** ، جامعة الشرق الاوسط ، رسالة ماجستير .

34. العوض ، سماح علي ، (2018) ، **" الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية واثرها على جودة التقارير المالية "** ، جامعة النيلين ، رسالة ماجستير .

35. ال غزوي ، حسين عبد الجليل ، (2010) **" حوكمة الشركات واثرها على مستوى الافصاح في المعلومات المحاسبية "** ، الاكاديمية العربية في الدنمارك ، رسالة ماجستير.

36. فضيلة ، جمعي ودربال لويزة ، (2016) **" النظام القانوني للشركة ذات المسؤولية المحدودة في التشريع الجزائري "** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون ، جامعة أكلي منحد اولحاج _ البويرة .

37. لطرش سميرة ، (2009_2010) ،**" كفاءة سوق رأس المال وأثرها على القيمة السوقية للسهم ، دراسة حالة مجموعة من اسواق رأس المال العربية "** جامعة منتوري _ قسنطينة ، الجزائر ، اطروحة دكتوراه .

38. معايعة ، سهاد سالم ، (2006) ، **" العوامل المؤثرة في توقيت اصدار التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية في الاردن "** ، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الاردنية ، رسالة ماجستير .

39. نصر ، خالد جمال ، (2015) **" اثر الاعلان عن توزيع الارباح وربحية السهم في القيمة السوقية لاسهم الشركات الاردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية "** ، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة ، رسالة ماجستير ، 2015 .

40. وداد ، بن يعيش ، (2017) **" تداول الاسهم والتصرف فيها في شركات الاموال "** ، اطروحة دكتوراه ، جامعة مولود معمري .

رابعاً : البحوث والدوريات

1. ابو الهيجاء ، محمد فوزي والحايك ، احمد فيصل ، (2012) **" خصائص لجان التدقيق وأثرها على فترة اصدار تقرير المدقق : دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة الاردنية "** ، جامعة جرش ، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية ، المجلد 20 ، العدد 2 .

2. ابو نصار، محمد ولطفي ، منير ، (1998) **" العوامل المؤثرة في تأخير اصدار التقارير المالية السنوية للشركات الاردنية "** ، الجامعة الاردنية .

3. البطاينة ، هنادي تركي وقاقيش ، محمود حسن ، (2006) ، **" العوامل المحددة لفترة اصدار التقرير المالي السنوي للشركات المساهمة العامة الاردنية المدرجة في بورصة عمان "** المجلة العربية للمحاسبة جامعة اليرموك . نسخة الكترونية .

4. الازهري ، باسم ، (1998) **" توقيت اصدار التقرير السنوي في الشركات المساهمة العامة الاردنية "** ، الجامعة الاردنية .

5. اسماعيل ، محمود ، (2008) **" دور القوائم المالية المعدة وفق IFR.S في توجيه وتشجيع الاستثمارات "**، القاهرة جامعة عين الشمس ، المجلة العلمية العدد الاول يونيو ، الصفحة 4 .

6. آل طعمة ، حيدر حسين ، (2014) **" الأسواق المالية : النشأة ، المفهوم ، الأدوات "** ، سلسة كراسات استراتيجية ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، جامعة كربلاء .

7. الجبر ، يحيى بن علي ، (2007) **" العلاقة بين توقيت الاعلان عن المعلومات المالية وخصائص الشركات المساهمة السعودية "** المجلد 47 ، العدد2 ، دورية الادارة العامة .

8. الجمهاني ، عمر ، (2000) **" توقيت اصدار التقرير المالي السنوي في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي "** ، مجلة ابحاث اليرموك ، سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، مجلد (16) العدد (1) .

9. خشارمة ، حسين (2003) ، **" مستوى الافصاح في البيانات المالية في البنوك وللشركات المالية المتشابهة المندمجة في الاردن "** معيار المحاسبة الدولي رقم (30) : دراسة ميدانية ، مجلة النجاح ، المجلد (17) ، العدد (1) .

10. الخطيب ، خالد ،(2002) **" الافصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة الاردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم (1) "** مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 18 ، العدد 2 ، بحث محكم ، : 143_195 .

11. الخوري ، رتاب سالم وبالقاسم ، مسعود محمد ، (2006) **" اثر توقيت الافصاح عن القوائم المالية على اسعار الاسهم وحجم التداول دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الاردنية "** ، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال ، المجلد 2 ، العدد 2 .

12. الذنيبات ، زياد فراس ، (2015) **" محددات القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية الاردنية المدرجة في بورصة عمان للفترة من 2012 _ 2015 "** ، جامعة العلوم التطبيقية ، المجلد 17 ، العدد 1 .

13. السبهاني ، عبد الجبار حمد ، (2009) **" الاسهم والتسهيم : الاهداف والمآلات "** ، المجلة الاردنية في الدراسات الاسلامية ، المجلد الخامس .

14. عيسى ، سيروان كريم و موسى ، احمد برهان ، (2018) ، **" اثر تغيير مبدأ القياس المحاسبي ضمن الاطار المفاهيمي على جودة التقارير المالية دراسة لآراء عينة من المحاسبين القانونيين ومراقبي الحسابات "** ، مجلة جامعة جيهان_ اربيل العلمية .

15. الفضل ، مؤيد محمد علي ، وآخرون ، (2007) ، **" تحليل أهمية العوامل المؤثرة في تأخير إصدار التقارير السنوية للشركات دراسة مقارنة من وجهة نظر المديرين والمراجعين القانونيين في كل من العراق والاردن "** القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، مجلد (9) ، العدد (2) .

16. الفكي ، عبد الباقي محمد ، (2015) **" شراء الشركة لأسهمها في القانون الاماراتي "** ، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرقية والقانونية ، المجلد 12 العدد 2 .

17. الكيلاني ، قيس اديب ، (2007) **" التنبؤ بالقيم السوقية للاسهم : دراسة لعينة من الاسهم المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية للفترة (1998 _ 2002) "** ،جامعة العلوم ، عمان ، التطبيقية الخاصة .

18. المخموري ، عدنان نادر ، (2019) ، **" العوامل المؤثرة في توقيت اصدار التقارير المالية السنوية دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية "** ، جامعة صلاح الدين _ اربيل .

المصادر الاجنبية Foreign references

First : Books

1. Barry ELLIOT, Jamie ELLIOT, (2007) '' **financial accounting and reporting** '', Pearson education, London, 11th edition .

2. BRUN , Stephan, Les , (2006) " **norms comp tables internationals IAS-IFRS** " , Cualino editeur,EJA-paris

3. Gelinas, Ulirc J.& Sutton , Steve G.& Hunton, James E (1999) , '' **Accounting Information system** '' , south western , Ohio , USA .

4. Keiso, Donald. E.(2010), '' **Intermediate Accounting** '' , john wiley&son,13th.ed.

5. Kieso, Donald.E , weygandt .and , warfield , Terry.D (2007) " **Intermediate Accounting** " , 12 th Edition , John wiley and sons Inc , New York ,USA .

6. Ross, s , A , wester field, R.W, & Jordan, B.D.(2002) " **Fundamentals of corporate finance** " (6thed), Boston : the mcg raw_hill companies VSA.

7. Wild, John .J. (2009) , '' **Financial Statement Analysis** '' ,10ed.,Mc Graw Hill,USA .

Second : Periodicals & Researches

1. AKLE , Younes , (2011) " **Financial Reporting timeliness in Egypt :A study of the legal framework and accounting standards**" Internal Auditing & Risk Management , VOL (6) , NO (1).

2. AL – Tahat Yousef , (2015) " **Timeliness of Audited Financial Reports of Jordanian listed Companies** " International Journal of Management , VOL (3) , NO (2) .

3. AL- Daoud Khaldoon , Ahmad Ismail , ku Nor Izah Ku , Lode Nor Asma , (2014) " **The timeliness of finanacial reporting among Jordanian Companies: Do Company and board characteristics and Audit Opinion Matter ?**" published by Canadian center of science and education , VOL (10) , No (13) .

4. Alattar & Khater , (2011 **) "Impact the Timeliness of Corporate Reporting : Evidence from An Emerging Economy** ", Volume 8 Number 2 .

5. Bae Hyun , Woo Yong Sang , (2015) "**The effect of audit report lag and management discretionary report lag on analyst forecasts: evidence from Korea**" Investment Management and Financial Innovations, V0L (12) NO (1).

6. C. Mitchell Conover , Robert E. Miller , Andrew Szakmary , (2008**)** " **The Timeliness of Accounting Disclosure in International Security Markets** " International Review of Financial Analysis, VOL (17) , N0 (5).

7. Chambers & H . Penman , (1984) " **Timeliness of Reporting & the stock price Reaction to Earning Announcements** ". Journal of Accounting Research vol . 22 , No1 , p.p 21-47

8. Emeh, Yadirich ukwu , (2013) " **Audit Committee AND Timeliness of Financial Reports : Empirical Evidence from Nigeria** " Journal of Economics and Sustainable Development , VOL (4) , NO (20).

9. Han , jerry & Wild , (1997) " **Timeliness of Reporting and Earnings Information Transfers** " Volume 24 , Issue 3 , p . 527 – 540 .

10. Iyoha ,F.O, (2012) " **Company Attributes and the Timeliness of Financial reporting in Nigeria** "Business Intelligence Journal http://www.saycocorporativo.com .

11. Jan Muntermann , Andre Guettler , (2007) " **Intraday Stock price Effects of Ad Hoc Disclosures : The German Case** " Journal of International Financial Markets, Institutions and Money , VOL (17) , NO (1).

12. Karim Waresul , Kamran Ahmed , Atiqul Islam (2006) " **The effect of regulation on timeliness of corporate financial reporting Evidence from Banglades** " JOAAG , VOL (1) , NO (1) .

13. Mahmut Kargın & Rabia Aktas , (2011) " **Timeliness Of Reporting And The Quality Of Financial Information International** " Research Journal Of Finance And Economics ISSN 1450-2887 Issue 63 .

14. Manike and Wang , (2013) " **Stock Market Reaction to the Release of Annual Financial Statement** " Eurpen journal of Business and mangment Vol.5, No31 .

15. Robert W. McGee & Xiaoli Yuan (2012) **"Corporate Governance and The Timeliness Of financial Reporting: A Comparative Study Of The People's Republic Of China** ", The Usa And The European Union Vol. 6 No. 1, Q Journal Of Asia Business Studies .

16. Robert W.McGee , (2007) " **Corporate Governance in Russia : A Case study of timeliness of financial reporting in the telecom industry**" nternational Finance Review, V0L (7), https://datapro.fiu.edu .

17. Turel, Asli (2010) " **The Expectation Gap in Internet Financial Reporting : Evidence from an Emerging Capital Market** ", Middle Eastern Finance and Economics, Issue 8 .

18. Vuran Bengü , Burcu Adiloğlu , (2013) " **Is Timeliness of Corporate Financial Reporting Related to Accounting Variables? Evidence From Istanbul Stock Exchange**" International Journal of Business and Social Science VOL (4) , NO (6).

19. Wang Jianling , Song Lin , (2006) " **Timeliness of Annual Reports of Chines Listed Companies** " Journal of Chinese Economic and Business Studies , VOL (4) , NO (3).

Third : Theses

1. Lehtinen , Tiia (2013) " **Understanding timeliness and quality of financial reporting ia a Finnish public company** " Department of Accounting , Aalto University , School of Business .

2. Rahmawati , Evi , (2013) " **Information Content and Determinants of Timeliness of Financial Reporting of Manufacturing Firms in Indonesia**" B.Sc. in Accounting (University of Gadjah Mada).

المواقع الإلكترونية

1.https://ar.wikipedia.org./w/index 7/12/2020
2.https://www.amawi.info 6/1/2021
3.www.moqatel.com 25/2/2021
4.https://dmsolution.online 28/2/2021
5.https://baytdz.com 15/3/2021
6.https://universitylifestyle.net 25/5/2021
7.www.alanba.com.kw,economy-news,2/4/2020

8.https://www.argaam.com/ar/article.6/6/2021

الملاحق

ملحق رقم (1)

جدول عدد الاسهم المتداولة واسعار الاغلاق الشهرية لاسهم الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية لعام 2018 بالدينار العراقي

اسماء الشركات	رمز الشركة	كانون 2	شباط	اذار	نيسان	ايار	حزيران	تموز	اب	ايلول	تشرين 1	تشرين 2	كانون 1	عدد الاسهم المتداولة
		Jan	Feb	Mar	April	May	June	Jul	Aug	Sep	Oct	Nov	Dec	
قطاع المصارف														
المصرف التجاري	BCOI	0.47	0.48	0.44	0.44	0.43	0.44	0.48	0.44	0.44	0.41	0.43	0.47	5,507,975,262
مصرف بغداد	BBOB	0.62	0.7	0.62	0.55	0.43	0.42	0.43	0.41	0.41	0.31	0.29	0.29	57,258,723,464
المصرف العراقي الاسلامي	BIIB	0.48	0.47	0.46	0.46	0.43	0.43	0.44	0.4	0.35	0.32	0.33	0.4	52,457,135,974
مصرف الشرق الاوسط	BIME	0.32	0.3	0.27	0.24	0.2	0.18	0.19	0.18	متوقفة	0.12	0.13	0.13	29,206,213,355
مصرف الاستثمار العراقي	BIBI	0.46	0.48	0.47	0.44	0.41	0.39	0.37	0.34	0.3	0.3	0.28	0.28	19,447,236,846
المصرف الاهلي العراقي	BNOI	0.48	0.58	—	0.53	0.53	0.43	0.41	0.32	0.26	0.21	0.37	0.34	5,512,870,391
مصرف الائتمان العراقي	BROI	0.64	0.65	0.63	0.63	0.47	0.49	0.44	0.42	0.43	0.4	0.39	0.4	1,415,977,342
مصرف سومر التجاري	BSUC	0.9	0.9	0.9	0.9	0.9	0.9	0.9	0.9	0.9	0.88	0.89	0.9	1,046,331,161
مصرف بابل	BBAY	0.28	0.29	0.25	0.23	0.22	0.19	0.19	0.19	متوقفة				1,196,737,152
مصرف الخليج	BGUC	0.34	0.33	0.31	0.28	0.23	0.21	0.24	0.2	0.19	0.17	0.17	0.19	50,388,880,280
مصرف الموصل	BMFI	0.32	0.3	0.25	0.22	0.19	0.2	0.25	0.19	0.17	0.17	0.16	0.16	54,519,019,934

للاستثمار														
مصرف كوردستان	BKUI	1.3	1.3	1.3	1.3	1.3	1.29	1.29	1.27	1.25	—	1.15	1.1	1.1	9,129,917,588
مصرف اشور	BASH	0.32	0.31	0.27	0.27	0.27	0.26	0.26	0.3	0.26	0.25	0.23	0.22	0.23	8,283,771,000
مصرف المنصور	BMNS	0.76	0.89	0.89	0.89	0.86	0.89	0.85	0.89	0.93	0.71	0.66	0.64	0.63	3,775,173,380
المصرف المتحد	BUND	0.22	0.22	0.2	0.18	0.18	0.14	0.15	0.13	0.12	0.12	0.1	0.09	متوقفة	2,488,811,207
مصرف ايلاف الاسلامي	BELF	0.3	0.3	0.29	0.27	0.23	0.23	0.21	0.22	0.22	0.24	0.2	0.22		153,984,399
المصرف الوطني الاسلامي	BNAI	1.2	1.2	1.16	1.15	1.2	1.2	1.2	1.21	—	—	1.06	0.9		588,338,039
مصرف جيهان	BCIH	—	—	2.75	2.65	2.65	2.65	2.65	2.65	2.65	2.65	—	—		2,563,685,825
مصرف زين العراق الاسلامي	BZII	1.15	—	—	1.26	—	0.95	0.5	0.35	0.3	0.36	0.37	0.37		285,320,250,000
مصرف التنمية الدولي	BIDB	—	0.86	—	—	—	—	—	—	—	—	0.81	—		3,736,937,500
مصرف الثقة الاسلامي	BTRU	تم الادراج ولم يطلق التداول							—	—	—	—	0.35		24,759,950,000
مصرف اسيا العراق	BAIB	غير مدرج								تم الادراج	1.15	1.15	1.15		2,597,600,000
قطاع الصناعة															
المنصور للصناعات الدوائية	IMAP	متوقفة							0.81	0.66	0.67	0.63	0.63	0.64	1,180,647,524
الخياطة الحديثة	IMOS	5.9	6.23	5.75	5.8	5.3	5.45	5	4.27	4	3.89	3.98	3.99		124,785,140
العراقية للسجاد والمفروشات	IITC	8	8.05	8.11	8	7.85	7.7	7.5	7.4	7.35	7.1	7.25	7.98		72,605,093
بغداد لصناعة مواد التغليف	IBPM	1.38	1.2	1.5	1.54	1.5	1.4	1.26	—	—	1.29	1.29	1.3		4,418,009
بغداد للمشروبات الغازية	IBSD	3.25	3.97	4.17	4	4.11	4.07	3.98	3.83	3.57	3.65	3.57	3.59		9,032,097,831
العراقية لتصنيع التمور	IIDP	1.03	1.34	1.43	1.32	1.2	1.14	1.05	1.1	1.01	1.02	1.27	1.39		3,800,364,492

الصناعات الكيمياوية	INCP	0.56	0.7	0.87	0.76	0.77	0.75	0.71	متوقفة		0.67	0.64	0.65	7,882,200,584
الكندي لللقاحات البيطرية	IKLV	1.02	1.38	1.95	1.98	1.69	1.77	1.65	1.61	متوقفة	1.19	1.25	1.25	3,147,319,367
الصناعات المعدنية والدراجات	IMIB	0.7	1.93	2.39	1.93	2.33	2	1.98	1.75	متوقفة				489,801,362
انتاج الالبسة الجاهزة	IRMC	10.5	9.75	9	7.8	8.7	7.9	8.65	8.25	8.5	8.3	11.25	13.65	43,152,271
الصنائع الكيمياوية العصرية	IMCI	—	—	—	—	60	—	—	—	—	—	—	—	8,400

ملحق رقم (2)

جدول عدد الاسهم المتداولة واسعار الاغلاق الشهرية لاسهم الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية لعام 2019 بالدينار العراقي

اسماء الشركات	رمز الشركة	كانون 2	شباط	اذار	نيسان	ايار	حزيران	تموز	اب	ايلول	تشرين 1	تشرين 2	كانون 1	عدد الاسهم المتداولة
		Jan	Feb	Mar	April	May	June	July	Aug	Sep	Oct	Nov	Dec	
قطاع المصارف														
المصرف التجاري	BCOI	0.44	0.41	0.38	0.4	0.44	0.46	0.45	0.47	0.48	0.47	0.46	0.46	4,834,120,840
مصرف بغداد	BBOB	0.28	0.25	0.24	0.24	0.39	0.34	0.28	0.29	0.3	0.31	0.3	0.3	40,436,677,822
المصرف العراقي الاسلامي	BIIB	0.37	0.36	0.37	0.37	0.38	0.42	0.4	0.41	0.38	0.39	0.4	0.4	1,136,802,216
مصرف الشرق الاوسط	BIME	0.11	0.11	0.11	0.11	0.1	0.11	0.1	0.1	متوقفة	0.1	0.1	0.1	19,625,128,066
مصرف الاستثمار العراقي	BIBI	0.27	0.21	0.2	0.19	0.27	0.24	0.23	0.24	0.23	0.26	0.3	0.27	8,903,398,505
المصرف الاهلي العراقي	BNOI	0.36	0.32	0.31	0.29	0.38	0.38	0.38	0.46	0.64	0.52	0.6	0.61	1,252,325,410
مصرف سومر التجاري	BSUC	0.8	0.8	0.7	0.7	0.7	0.63	0.55	0.55	0.51	0.51	0.51	0.51	448,573,872
مصرف بابل	BBAY	متوقفة	0.17	0.12	0.15	0.11	0.12	0.1	0.09	متوقفة			0.11	1,410,584,461
مصرف الخليج	BGUC	0.18	0.17	0.16	0.16	0.16	0.16	0.16	0.15	0.13	0.14	0.14	0.14	13,140,686,274
مصرف الموصل للاستثمار	BMFI	0.15	0.16	0.16	0.15	0.15	0.15	0.15	0.15	0.13	0.15	0.16	0.16	4,209,147,834
مصرف كوردستان	BKUI	1.1	1.05	1.04	1.1	1.1	—	1.1	1.05	1.09	1.09	1.09	1.09	4,694,724,959
مصرف اشور	BASH	0.21	0.21	0.19	0.2	0.2	0.21	0.23	0.23	0.22	0.23	0.24	0.24	1,084,202,168
مصرف المنصور	BMNS	0.7	0.75	0.6	0.6	0.72	0.69	0.68	0.68	0.67	0.65	0.63	0.67	4,948,733,355
المصرف المتحد	BUND	متوقفة		0.08	0.07	0.05	0.06	0.05	0.06	0.05	0.06	0.06	0.07	37,666,039,534
مصرف ايلاف الاسلامي	BELF	0.18	0.2	0.18	0.18	0.19	—	—	—	0.18	0.18	0.18	—	24,315,925
المصرف الوطني الاسلامي	BNAI	0.94	0.83	0.65	0.63	0.63	0.63	0.63	0.64	متوقفة	—	0.9	1	26,392,953,195

مصرف جيهان	BCIH	—	—	—	2.65	2.65	2.65	2.5	2.5	—	2.52	—	3,016,020,000
مصرف زين العراق الاسلامي	BZII	—	0.37	—	0.37	0.37	—	0.37	—	0.37	0.37	0.37	35,144,610,000
مصرف التنمية الدولي	BIDB	—	—	—	—	—	0.81	—	—	0.81	—	—	255,000
مصرف الثقة الاسلامي	BTRU	0.35	0.35	0.35	0.35	0.35	—	—	0.35	—	—	—	100,250,550,000
مصرف الائتمان العراقي	BROI	0.39	0.39	0.37	0.38	0.4	0.39	0.39	0.4	0.4	0.38	0.39	17,749,946,217
مصرف اسيا العراق الاسلامي	BAIB	1.15	1.15	—	—	—	1.15	1.15	1.1	—	1.1	1.1	2,851,150,000
قطاع الصناعة													
المنصور للصناعات الدوائية	IMAP	0.64	0.63	0.64	0.66	0.67	0.72	0.74	0.77	0.89	0.92	1.12	1,682,186,668
الخياطة الحديثة	IMOS	4.17	3.85	5.3	5.75	5.5	5.85	5.6	5.6	5.4	5.5	6.5	129,610,328
العراقية للسجاد والمفروشات	IITC	8.3	7.9	7.96	8.11	8.34	7.7	8	8.1	8.5	8.2	8.6	49,765,968
بغداد لصناعة مواد التغليف	IBPM	—	1.3	1.39	1.42	1.5	1.53	1.8	1.8	1.8	1.8	—	44,050,099
بغداد للمشروبات الغازية	IBSD	3.4	2.75	2.9	3.14	3.36	3.55	3.38	3.26	3.36	3.4	3.34	6,464,072,395
تصنيع وتسويق التمور	IIDP	1.18	1.09	1.05	1.05	متوقفة		1.26	1.13	1.06	1.16	1.17	2,859,085,540
الصناعات الكيمياوية	INCP	0.68	0.67	0.65	0.63	0.64	0.67	0.68	0.68	0.81	1.08	1.33	4,613,327,901
الكندي لانتاج اللقاحات البيطرية	IKLV	1.69	1.46	1.51	1.5	1.37	1.42	1.37	1.37	1.42	1.61	1.65	1,843,650,737
الصناعات المعدنية والدراجات	IMIB	متوقفة		1.86	1.7	1.53	1.63	1.45	1.71	2.2	2.32	2.35	485,297,025
انتاج الالبسة الجاهزة	IRMC	8.7	8.95	9	8.8	8.8	8.81	9.7	9.8	11.3	11.4	10.65	58,961,931
الصنائع الكيمياوية العصرية	IMCI	48	41	38.1	38.1	41	41	41	47	45	85	100	74,018,968

ملحق رقم (3)

جدول عدد الاسهم المتداولة واسعار الاغلاق الشهرية لاسهم الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية لعام 2020 بالدينار العراقي

اسماء الشركات	رمز الشركة	كانون 2	شباط	اذار	نيسان	ايار	حزيران	تموز	اب	ايلول	تشرين 1	تشرين 2	كانون 1	عدد الاسهم المتداولة
		Jan	Feb	Mar	April	May	June	July	Aug	Sep	Oct	Nov	Dec	
قطاع المصارف														
المصرف التجاري	BCOI	0.46	0.5	0.5	0.41	0.4	0.43	0.45	0.5	0.46	0.45	0.44	0.43	1,322,051,273
مصرف بغداد	BBOB	0.28	0.3	0.3	0.27	0.3	0.35	0.45	0.5	0.37	0.39	0.4	0.41	58,876,178,022
المصرف العراقي الاسلامي	BIIB	0.43	0.4	0.4	—	0.4	0.41	0.4	0.5	0.43	0.42	0.39	0.38	15,633,989,752
مصرف الشرق الاوسط	BIME	0.11	0.1	0.1	0.09	0.1	0.1	0.11	0.1	0.11	0.11	0.11	0.12	7,241,648,187
مصرف الاستثمار العراقي	BIBI	0.25	0.2	0.2	0.23	0.2	0.21	0.25	0.3	0.26	0.25	0.23	0.22	1,649,224,704
المصرف الاهلي العراقي	BNOI	0.57	0.5	0.5	—	0.5	0.5	0.68	0.7	0.67	0.65	0.67	0.88	2,873,475,432
مصرف سومر التجاري	BSUC	0.51	0.5	0.5	0.49	0.4	0.42	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	1,256,767,285
مصرف بابل	BBAY	0.09	0.1	0.1	0.09	0.1	0.08	0.08	0.1	0.08	0.08	0.07	موقوفة	2,564,604,593
مصرف الخليج	BGUC	0.14	0.1	0.1	0.13	0.1	0.13	0.14	0.1	0.14	0.13	0.13	0.14	4,990,384,873
مصرف الموصل للاستثمار	BMFI	0.15	0.1	0.1	0.14	0.1	0.13	0.14	0.1	0.13	0.13	0.12	0.13	1,719,048,902
مصرف كوردستان	BKUI	—	1.1	1.1	1.01	—	1.01	1.01	1	1.01	—	موقوفة	1.01	14,893,183,333
مصرف اشور	BASH	0.24	0.2	0.2	0.21	0.2	0.21	0.27	0.3	0.28	0.25	0.24	0.28	1,102,551,855
مصرف المنصور	BMNS	0.65	0.7	0.6	0.55	0.6	0.55	0.58	0.6	0.61	0.61	0.58	0.57	3,903,781,445

المصرف المتحد	BUND	0.07	0.1	0.1	0.07	0.1	0.06	0.08	0.1	0.07	0.07	0.07	0.07	11,664,832,271
مصرف ايلاف الاسلامي	BELF	—	0.2	0.2	—	—		0.2	0.2	0.22	0.23	0.23	0.28	19,976,178,390
المصرف الوطني الاسلامي	BNAI	1	0.7	0.7	—	—	0.65	0.65	—	0.65	—	—	0.8	4,562,049,820
مصرف جيهان	BCIH	—	—	—		—	2.52	2.29	2.3	2.29	2.29	2.29	2.29	3,010,791,200
مصرف زين العراق الاسلامي	BZII	—	—	—	0.37	0.4	0.37	0.38	0.4	0.38	0.38	0.37	—	27,689,661,668
مصرف التنمية الدولي	BIDB	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	0.81	—	1,446,500
مصرف الثقة الاسلامي	BTRU	—	—	—	—	—	0.35	0.35	0.4	—	—	—	0.35	12,004,600,000
مصرف الائتمان العراقي	BROI	0.4	0.4	0.4	0.34	0.4	0.39	0.4	0.4	0.39	0.39	0.4	0.41	625,328,888
مصرف اسيا العراق	BAIB	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	—	1.1	1.1	—	—	1.08	11,397,000,000
قطاع الصناعة														
المنصور للصناعات الدوائية	IMAP	1.26	1.3	1.2	1.04	1.3	1.27	1.22	1.2	1.15	1.06	1.46	1.43	3,230,058,418
الخياطة الحديثة	IMOS	6.45	6.5	6.4	—	6.3	5.9	6.3	8.7	10.3	6.71	6.65	6.68	125,429,723
العراقية للسجاد والمفروشات	IITC	9	9.5	10	9.12	9.6	9.1	9.25	9.4	9.9	9.35	9.75	10	51,626,104
بغداد لصناعة مواد التغليف	IBPM	—	1.8	—	—	—	—	—	—	1.8	1.8	2	2	157,171,791
بغداد للمشروبات الغازية	IBSD	2.95	2.6	2.3	2.01	2.2	2.52	2.65	3	3.39	3.4	3.52	4.15	7,146,328,662
العراقية لتصنيع التمور	IIDP	1.17	1.3	1.3	1.09	1.2	1.21	1.2	متوقفة					2,030,693,110
الصناعات الكيمياوية	INCP	2.37	2.1	1.9	1.61	2.3	2.24	2.18	2.1	2.03	2.04	2.13	2.14	3,908,426,610
الكندي للقاحات البيطرية	IKLV	1.7	1.6	1.5	1.38	1.4	1.44	1.4	1.4	1.4	1.35	1.37	موقوفة	304,372,690
الصناعات المعدنية والدراجات	IMIB	3	2.9	2.8	2.8	2.7	2.7	2.6	2.6	2.55	2.6	2.57	موقوفة	92,230,103
انتاج الالبسة الجاهزة	IRMC	9	9.1	9.1	—	—	—	9.6	11	11.6	12.1	—	11.88	10,519,259
الصنائع الكيمياوية العصرية	IMCI	65	65	—	—	—	—	—	65	60	60	61.5	62.5	45,315,869

Abstract

This research aims to achieve a set of goals that can be summarized as follows : Identifying the impact of the published financial reports on the market value of the shares of Iraqi companies listed on the Iraq Stock Exchange. and Clarify the factors that could lead to delaying the publication of the financial reports of the Iraqi shareholding companies listed in the Iraqi Stock Exchange and A statement of the effects of the delay in publishing financial reports at the company level by knowing the extent to which the Iraqi joint stock companies listed in the Iraqi Stock Exchange comply with the disclosure requirements and the publication of their financial reports in accordance with instructions No. (8) for the year (2015) and the impact of the delay in publishing financial reports on the market value shares of these companies.

The research community was represented by the Iraqi companies listed on the Iraq Stock Exchange, and the research sample consisted of (33) companies were selected for the two largest and most traded sectors in the financial market, namely, the banking and industry sectors during the period from 2018_2020, where the market values of the shares of these companies were reached and the impact of the delay in publishing reports was known. Financials on its shares.

The study showed a set of conclusions, the most important of which are: The users of financial reports need appropriate and timely information for the purpose of making their predictions and making decisions, as it is necessary that this information be up-to-date in nature, as the appropriate timing represents an important constraint on the publication of financial reports and before the information loses its ability to influence the decision-making process, It is obvious that if information is not available when needed, it will not have an impact on decision-making because the process of taking it is always specific to a specific time period, and the appropriate timing varies with the different nature of the decision, as some decisions require more speed than others in providing appropriate information.

The study recommended a set of recommendations, the most important of which are : The importance of the joint stock companies' commitment to the disclosure instructions, as well as the emphasis on the companies that were late in publishing their annual financial reports to abide by the time specified for publishing the financial reports stipulated in the laws and regulations, by taking the necessary measures against those companies that violate the regulations and instructions related to disclosure and increasing the fine Companies that are not committed to the timing of publishing financial reports and reducing the statutory period for publishing the annual financial reports, which was set by the Securities Commission, from (150) days to a lesser period .

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Al-Qadisiyah

College of Administration and Economics

Accounting Department

The Impact of the Delay in Publishing Financial Reports on the Market Value of the Shares of Iraqi Companies listed in the Iraqi Stock Exchange \ An Applied Study

A Thesis Submitted to the

Council of the College of Administration and Economics at University of Al-Qadisiyah

As part of the requirements for obtaining a master's degree sciences in accounting

by student

Hussam Mohammed Wafqan

Supervised by

Prof. Dr. Majeed Abdul-Hussein Hatif

1442 H 2021